سِلْسِلَةُ النَّصِيحَةِ الذَّهَبِيَّةِ لِلعَوْدَةِ إِلَى السَّلَفِيَّةِ (٢٤)

مُقْنِعُ الحَيَارَى

فِي

أَنَّ دِينَ المُرْجِئَةِ العَصْرِيَّةِ، هُوَ دِينُ اليَهُودِ، ودِينُ النَّصَارَى

دِرَاسَةٌ أَثَرِيَّةٌ مَنْهَجِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ فِي ((الفِرْقَةِ الرَّبِيعِيَّةِ)) وَدَعْوَتِهَا إِلَى الإِبَاحِيَّةِ!

وَمَعَهُ:

ذِكْرُ الآثَارِ عَنِ السَّلَفِ فِي أَنَّ دِينَ المُرْجِئَةِ: دِينُ اليَهُودِ، والنَّصَارَى!

بِالإِضَافَةِ:

إِلَى ذِكْرِ فَتَاوَى عُلَمَاءِ السُّنَّةِ فِي ذَمِّ رَبِيعٍ المُرْجِئِ، وأَتْبَاعِهِ المُرْجِئَةِ

وفَتْوَى

اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلبُحُوثِ العِلْمِيَّةِ والإِفْتَاءِ بِالمَمْلَكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

فِي إِدَانَةِ رَبِيعٍ المَدْخَلِيِّ بِالإِرْجَاءِ

تَأْلِيفُ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ العَلَّامَةِ

فَوْزِي بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الحُمَيْدِيِّ الأَثَرِيِّ

حَفِظَهُ اللهُ وَرَعَاهُ

مكتبة أهل الحديث

مُقْنِعُ الحَيَارَى

فِي

أَنَّ دِينَ المُرْجِئَةِ العَصْرِيَّةِ،

هُوَ دِينُ اليَهُودِ، دِينُ النَّصَارَى

حُقوقُ الطبعِ مَحفُوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٩ هـ-٢٠١٨

مكتبة
أَهْلِ الحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

هاتف: ١٦ ١٧٣٤٤٦
فاكس: ١٦٧٦ ١٧٣٤

مُقْنِعُ الحَيَارَى
فِي
أَنَّ دِينَ الرُّجِئَةِ العَصْرِيَّةِ،
هُوَ دِينُ اليَهُودِ، ودِينُ النَّصَارَى

دِرَاسَةٌ أَثَرِيَّةٌ مَنْهَجِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ فِي ((الفِرْقَةِ الرَّبِيعِيَّةِ)) وَدَعْوَتِهَا إِلَى الإِبَاحِيَّةِ!

وَمَعَهُ:

ذِكْرُ الآثَارِ عَنِ السَّلَفِ فِي أَنَّ دِينَ الرُّجِئَةِ: دِينُ اليَهُودِ، والنَّصَارَى!

بِالإِضَافَةِ:

إِلَى ذِكْرِ فَتَاوَى عُلَمَاءِ السُّنَّةِ فِي ذَمِّ رَبِيعٍ الرُّجِئِ، وأَتْبَاعِهِ الرُّجِئَةِ

وفَتْوَى

اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ للبُحُوثِ العِلْمِيَّةِ والإِفْتَاءِ بِالمَمْلَكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

فِي إِدَانَةِ رَبِيعٍ المَدْخَلِيِّ بِالإِرْجَاءِ

تَأْلِيفُ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ العَلَّامَةِ

فَوْزِي بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الحُمَيْدِيِّ الأَثَرِيِّ

حَفِظَهُ اللهُ وَرَعَاهُ

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ
تَرْكُ الجَمَاعَاتِ الحِزْبِيَّةِ

وَمَا الدِّينُ إلاَّ وَاحِدٌ والَّذِي نَرَى
ضَلاَلاَتُ أَتْبَاعِ الهَوَى تَتَقارَعُ
وَمَا تَـرَكَ المُخْتَارُ أَلْفَ دِيَانَةٍ
ولاَ جَاءَ فِي القُرْآنِ هَذَا التَّنَازُعُ
فِيَا لَيْتَ أَهْلَ الدِّينِ لَمْ يَتَفَرَّقُوا
ولَيْتَ نِظَامَ الدِّين لِلْكُلِّ جَامِعُ

قلتُ: فَمَضْمُونُ هَذِهِ الأَبْيَاتِ إِنْكَارُ الجَمَاعَاتِ البَاطِلَةِ، والدَّعْوَةُ إِلَى تَرْكِهَا، وأَنَّ هَذَا التَّفَرُّقَ لَيْسَ مِمَّا جَاءَ بِهِ المُخْتَارُ صلى الله عليه وسلم.

قَالَ تَعَالىٰ: ﴿ فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣].

قَالَ تَعَالىٰ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].

❁❁❁❁❁❁❁

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فَتَوَىٰ

العَلاَّمَةِ الشَّيْخِ صَالِحِ بنِ فَوْزان الفَوْزان

عُضو هَيئَةِ كِبَارِ العُلْماءِ وعُضو اللَّجنَة الدَّائمةِ للبُحوثِ العِلْميَّةِ والإفْتَاءِ بالمَمْلكَةِ العَربيّةِ السُّعودِيَّةِ

فِي أَنَّ دَعْوَةَ المُرْجِئَةِ؛ مَوْجُودَةٌ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَهِيَ مُتَمَثِّلَةٌ الآنِ فِي «الفِرْقةِ الرَّبِيعيَّةِ» وَهِيَ دَعْوَةٌ إِلَىٰ إِبَاحَةِ المُنْكَرَاتِ والشَّهَوَاتِ والفَوَاحِشِ

قال فَضِيلةُ الشَّيْخ صَالح بن فَوْزان الفَوْزان: (نَعَمْ: **للمُرْجِئَةِ وَجودٌ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَهُمْ بكَثْرةٍ**، ومَذْهبهُمْ يَصلِحُ **لأَهْلِ الفَسَادِ، وأَهْلِ الشَّهَواتِ**، مَا دَامَ يَقولُونَ نَحْنُ مُؤْمنونَ ولله الحَمْدُ، ونَحْنُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وإِنْ فَعلْنَا مَا فَعلْنَا، **فَمذْهبُ الإرْجاءِ لأَهْلِ الشَّهَواتِ**[1]، وأَهْلِ الانْحرافِ، فهُمْ يفرحُونَ بهِ، **ولهُ أُناسٌ يَدْعُونَ إليهِ الآنَ**).[2]اهـ

ويُؤيدهُ:

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ **قال: (اتَّقُوا الْإِرْجَاءَ؛ فَإِنَّهُ شُعْبَةٌ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ).**

---

(١) وهذا يدلُّ أنَّ «رَبِيعًا وأتباعَهُ» يَدْعُونَ إلىٰ الإباحِيَّةِ تَمَامًا؛ كاليَهُودِ والنَّصارىٰ، والعياذُ باللهِ.

(٢) انظر: «فَتَاوىٰ عُلماءِ السُّنة في ذَمِّ الإرْجاء والْمُرجئة»، التَّواصل الْمَرْئي، سَنَة «١٤٣٦هـ».

والفِرْقةُ الّتي تَدْعو إلىٰ مَذْهبِ الإرْجَاءِ الآنَ، هِيَ «الفِرْقةُ الرَّبيعيَّةِ»، اللَّهم غُفْراً.

أثرٌ حسنٌ

أَخْرجهُ اللاَّلَكَائِيُّ في «الاعْتقادِ» (ج٥ ص٩٨٧).

وإسنادُهُ حسنٌ.

وذَكَرَهُ ابنُ أَبِي الخَيْرِ في «الانْتِصَارِ» (ص٧٩٤).

وَذَكَرَ أَبُو الفَضْلِ السَّكْسَكِيُّ الحَنْبَلِيُّ رحمه الله في كتابِهِ: «البُرهان في مَعْرفةِ عقائدِ أهلِ الأديانِ» (ص٣٣)؛ أنَّ فِرْقَةً مِنْ فِرَقِ الْمُرْجِئَةِ تُسمَّىٰ بـ«الإباحِيَّةِ!»، والإباحيةُ مِنْ دِينِ اليَهُودِ، ومِنْ دِينِ النَّصارَىٰ، واللهُ الْمُسْتعانُ.

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ الحُسَيْنِ[1] رحمه الله قَالَ: (مَا لَيْلٌ بِلَيْلٍ، وَلا نَهَارٌ بِنَهَارٍ أَشْبَه مِنَ الْمُرْجِئَةِ بِالْيَهُودِ!).

أثرٌ حسنٌ

أَخْرجهُ اللاَّلَكَائِيُّ في «الاعْتقادِ» (١٨١٥).

وإسنادُهُ حسنٌ.

وذَكَرَهُ ابنُ أَبِي الخَيْرِ في «الانْتِصَارِ» (ج٣ ص٧٩٤).

قلتُ: وبهَذَا يتبَيّن أنَّ مَذْهب الْمُرْجئَةِ هُوَ مِنْ جِنْسِ دِينِ اليَهُودِ، ودِينِ النَّصَارىٰ، لأنَّ الْمُرْجئة تقولُ: بأنَّ الْمَرءَ لَوِ ارْتَكَبَ الْمُنْكرات، والفَوَاحِش، والْمُحرّمات، وتَرَكَ العِبَادات، فإنَّهُ مُسْلِمٌ، والإيمانُ بَاقِي في قَلبِهِ!.

❁❁❁❁❁❁❁

(١) هو الإمامُ محمدُ بنُ عليِّ بنِ الحُسَيْنِ بنِ عليّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، أَبُو جَعْفر الباقِر، ثقةٌ فاضلٌ.

انظر: «تقريب التهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٨٧٩).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فتوىٰ

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

بالمملكة العربية السعودية

في إدانة ربيع المدخلي بالإرجاء الخبيث

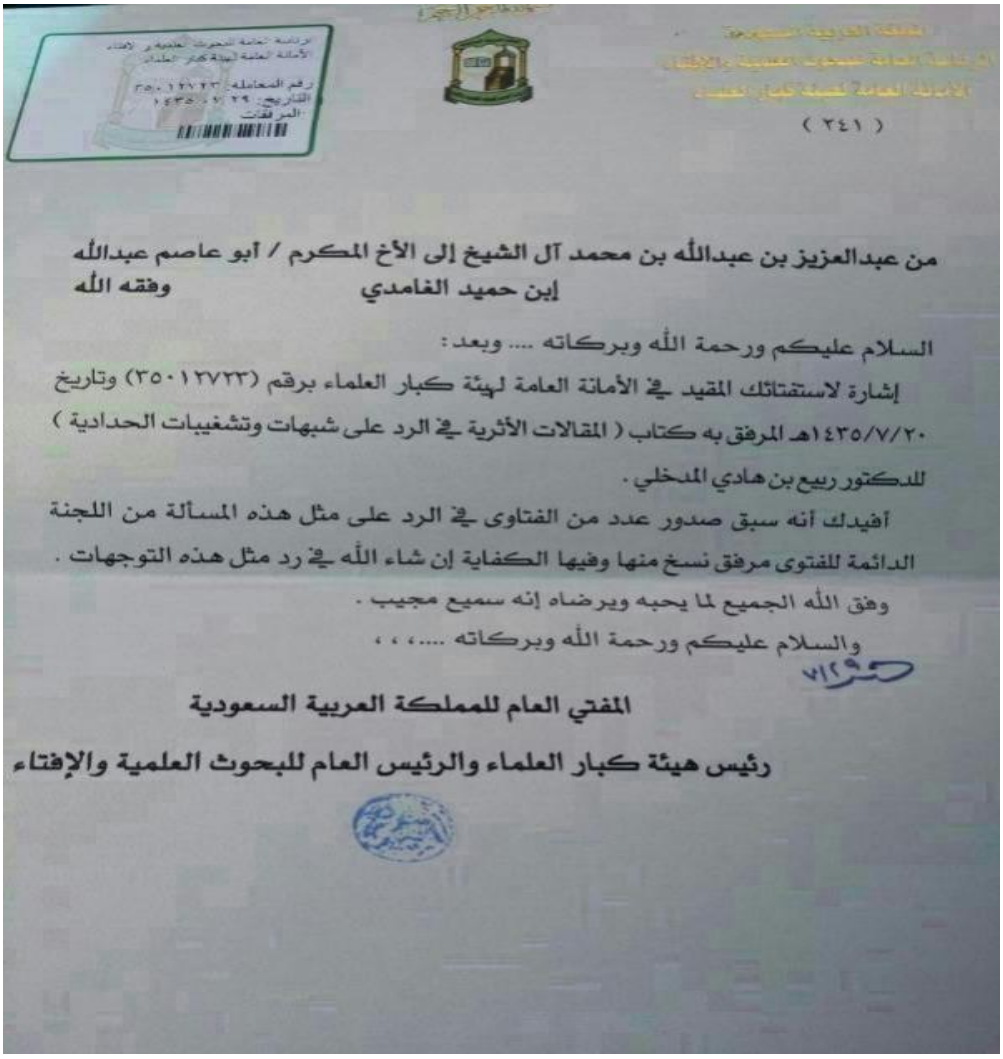

(٢٤١)

من عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد آل الشيخ إلى الأخ المكرم / أبو عاصم عبدالله إبن حميد الغامدي وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .... وبعد :

إشارة لاستفتائك المقيد في الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم (٣٥٠١٢٧٢٣) وتاريخ ١٤٣٥/٧/٢٠هـ المرفق به كتاب (المقالات الأثرية في الرد على شبهات وتشغيبات الحدادية) للدكتور ربيع بن هادي المدخلي .

أفيدك أنه سبق صدور عدد من الفتاوى في الرد على مثل هذه المسألة من اللجنة الدائمة للفتوى مرفق نسخ منها وفيها الكفاية إن شاء الله في رد مثل هذه التوجهات .

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه إنه سميع مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ....،،،

المفتي العام للمملكة العربية السعودية

رئيس هيئة كبار العلماء والرئيس العام للبحوث العلمية والإفتاء

المملكة العربية السعودية
رئاسة ادارة البحوث العلمية والإفتاء
الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء

الرقم .....
التاريخ .....
المرفقات .....

فتوى رقم (٢١٤٢٦) وتاريخ ٨/ ٤ /١٤٢١هـ.

الحمدلله وحده والصلاة والسلام على من لانبيّ بعده .. وبعد :

فقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على ماورد إلى سماحة المفتي العام من عدد من المستفتين المقيدة استفتاآتهم بالأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم (٥٤١١) وتاريخ ١٤٢٠/١١/٧هـ. ورقم (١٠٢٦) وتاريخ ١٤٢١/٢/١٧هـ. ورقم (١٠١٦) وتاريخ ١٤٢١/٢/٧هـ. ورقم (١٣٩٥) وتاريخ ١٤٢١/٣/٨هـ. ورقم (١٦٥٠) وتاريخ ١٤٢١/٣/١٧هـ. ورقم (١٨٩٣) وتاريخ ١٤٢١/٣/٢٥هـ. ورقم (٢١٠٦) وتاريخ ١٤٢١/٤/٧هـ. وقد سأل المستفتون أسئلة كثيرة مضمونها :(ظهرت في الآونة الأخيرة فكرة الإرجاء بشكل مخيف وانبرى لترويجها عدد كثير من الكتاب يعتمدون على نقولات مبتورة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية مما سبب ارتباكا عند كثير من الناس في مسمى الإيمان حيث يحاول هؤلاء الذين ينشرون هذه الفكرة ان يخرجوا العمل عن مسمى الإيمان ويرون نجاة من ترك جميع الأعمال وذلك مما يسهل على الناس الوقوع في المنكرات وأمور الشرك وأمور الردة إذا علموا أن الإيمان متحقق لهم ولو لم يؤدوا الواجبات ويتجنبوا المحرمات ولو لم يعملوا بشرائع الدين بناء على هذا المذهب ، ولا شك ان هذا المذهب له خطورته على المجتمعات الاسلامية وأمور العقيدة والعبادة ، فالرجاء من سماحتكم بيان حقيقة هذا المذهب وآثاره السيئة وبيان الحق المبني على الكتاب والسنة ، وتحقيق النقل عن شيخ الاسلام حتى يكون المسلم على بصيرة من دينه ، وفقكم الله وسدد خطاكم . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .).

وبعد دراسة اللجنة للاستفتاء أجابت بمايلي :

هذه المقالة المذكورة هي مقالة المرجئة الذين يخرجون الأعمال عن مسمى الإيمان ويقولون الإيمان هو التصديق بالقلب ، أو التصديق بالقلب والنطق باللسان فقط ، وأما الأعمال فإنها عندهم شرط كمال فيه فقط وليست منه ، فمن صدق بقلبه ونطق بلسانه فهو مؤمن كامل الإيمان عندهم ولو فعل ما فعل من ترك الواجبات وفعل المحرمات ويستحق دخول الجنة ولو لم يعمل خيرا قط ولزم على ذلك الضلال لوازم باطلة منها حصر الكفر بكفر التكذيب والاستحلال القلبي ، ولا شك أن هذا قول باطل وضلال مبين مخالف للكتاب والسنة وما عليه أهل السنة والجماعة سلفا وخلفا وأن هذا يفتح بابا لأهل الشر والفساد للانحلال من الدين وعدم التقيد بالأوامر والنواهي والخوف والخشية من الله سبحانه ، ويعطل جانب الجهاد في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويسوى بين الصالح والطالح والمطيع والعاصي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء

الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء

الرقم .....

التاريخ .....

المرفقات .....

(٢)

تابع الفتوى رقم (٢٩٢٦) وتاريخ ٨/٤/١٤٢١هـ.

والمستقيم على دين الله والفاسق المتحلل من أوامر الدين ونواهيه ، مادام أن أعمالهم هذه لا تخل بالإيمان كما يقولون ، ولذلك اهتم أئمة الاسلام قديما وحديثا ببيان بطلان هذا المذهب والرد على أصحابه وجعلوا لهذه المسألة بابا خاصا في كتب العقائد ، بل ألفوا فيها مؤلفات مستقلة كما فعل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله وغيره - قال شيخ الاسلام رحمه الله في العقيدة الواسطية : (ومن أصول أهل السنة والجماعة : أن الدين والإيمان قول وعمل . قول القلب واللسان وعمل القلب واللسان والجوارح ، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية) . وقال في كتاب الإيمان : ومن هذا الباب أقوال السلف وأئمة السنة في تفسير الإيمان ، فتارة يقولون : هو قول وعمل ، وتارة يقولون : هو قول وعمل ونية وتارة يقولون : قول وعمل ونية واتباع السنة ، وتارة يقولون : قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح ، وكل هذا صحيح ، وقال رحمه الله : والسلف اشتد نكيرهم على المرجئة لما أخرجوا العمل من الإيمان ، ولا ريب أن قولهم بتساوي إيمان الناس من أفحش الخطأ ، بل لا يتساوى الناس في التصديق ولا في الحب ولا في الخشية ولا في العلم ، بل يتفاضلون من وجوه كثيرة ، وقال رحمه الله : وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان واعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأولوه بفهمهم للغة وهذه طريقة أهل البدع . انتهى .

ومن الأدلة على أن الأعمال داخلة في حقيقة الإيمان وعلى زيادته ونقصانه بها ، قوله تعالى : (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون . الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون . أولئك هم المؤمنون حقا) . وقوله تعالى : (قد أفلح المؤمنون . الذين هم في صلاتهم خاشعون . والذين هم عن اللغو معرضون . والذين هم للزكاة فاعلون . والذين هم لفروجهم حافظون . إلا على أزواجهم أو ماملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين . فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون . والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون . والذين هم على صلواتهم يحافظون) . وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « الإيمان بضع وسبعون شعبة . أعلاها قول : لا إله إلا الله . وأدناها إماطة الأذى عن الطريق . والحياء شعبة من الإيمان » . قال شيخ الاسلام رحمه الله في كتاب الإيمان أيضا : وأصل الإيمان في القلب وهو قول القلب وعمله . وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد . وما كان في القلب فلابد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح . وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه . ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

رئاسة ادارة البحوث العلمية والإفتاء

الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء

الرقم : .....

التاريخ : .....

المرفقات : .....

(٣)

تابع الفتوى رقم (٢١٤٢٦) وتاريخ ٨/٤/١٤٢١هـ.

ومقتضاه وهي تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له . وهي شعبة من الإيمان المطلق وبعض له . وقال أيضا : بل كل من تأمل ما تقوله الخوارج والمرجئة في معنى الإيمان علم بالاضطرار أنه مخالف للرسول . ويعلم بالاضطرار أن طاعة الله ورسوله من تمام الإيمان . وأنه لم يكن يجعل كل من أذنب ذنبا كافرا . ويعلم أنه لو قدر أن قوما قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : نحن نؤمن بما جئتنا به بقلوبنا من غير شك ونقر بألسنتنا بالشهادتين . إلا أنا لا نطيعك في شيء مما أمرت به ونهيت عنه فلا نصلي ولا نصوم ولا نحج ولا نصدق الحديث ولا نؤدي الأمانة ولا نفي بالعهد ولا نصل الرحم ولا نفعل شيئا من الخير الذي أمرت به . ونشرب الخمر وننكح ذوات المحارم بالزنا الظاهر ونقتل من قدرنا عليه من أصحابك وأمتك ونأخذ أموالهم . بل نقتلك أيضا ونقاتلك مع أعدائك . هل كان يتوهم عاقل أن النبي صلى الله عليه وسلم يقول لهم : أنتم مؤمنون كاملوا الإيمان . وأنتم أهل شفاعتي يوم القيامة ويرجى لكم أن لا يدخل أحد منكم النار . بل كل مسلم يعلم بالاضطرار أنه يقول لهم : أنتم أكفر الناس بما جئت به ويضرب رقابهم إن لم يتوبوا من ذلك - انتهى .

وقال أيضا : فلفظ الإيمان إذا أطلق في القرآن والسنة يراد به ما يراد بلفظ البر وبلفظ التقوى وبلفظ الدين كما تقدم . فإن النبي صلى الله عليه وسلم بين أن الإيمان بضع وسبعون شعبة أفضلها قول : لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق . فكان كل ما يحبه الله يدخل في اسم الإيمان . وكذلك لفظ البر يدخل فيه جميع ذلك إذا أطلق وكذلك لفظ التقوى . وكذلك الدين أو دين الاسلام . وكذلك روي أنهم سألوا عن الايمان فأنزل الله هذه الآية :(ليس البر أن تولوا وجوهكم) الآية . إلى أن قال : والمقصود هنا أنه لم يثبت المدح إلا على إيمان معه العمل . لا على إيمان خال عن عمل . فهذا كلام شيخ الاسلام في الإيمان . ومن نقل عنه غير ذلك فهو كاذب عليه .

وأما ماجاء في الحديث أن قوما يدخلون الجنة لم يعملوا خيرا قط فليس هو عاما لكل من ترك العمل وهو يقدر عليه . وانما هو خاص بأولئك لعذر منعهم من العمل أو لغير ذلك من المعاني التي تلائم النصوص المحكمة وما أجمع عليه السلف الصالح في هذا الباب .

هذا واللجنة الدائمة إذ تبين ذلك فإنها تنهى وتحذر من الجدال في أصول العقيدة لما يترتب على ذلك من المحاذير العظيمة وتوصي بالرجوع في ذلك إلى كتب السلف الصالح وأئمة الدين المبنية على الكتاب والسنة وأقوال السلف وتحذر من الرجوع إلى الكتب المخالفة لذلك وإلى الكتب الحديثة الصادرة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء

الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء

الرقم : .....

التاريخ : .....

المرفقات : .....

(٤)

تابع الفتوى رقم (٢١٤٢٦) وتاريخ ٨/٤/١٤٢١هـ.

عن أناس متعالمين لم يأخذوا العلم عن أهله ومصادره الأصيلة . وقد اقتحموا القول في هذا الأصل العظيم من أصول الاعتقاد وتبنوا مذهب المرجئة ونسبوه ظلماً إلى أهل السنة والجماعة ولبسوا بذلك على الناس ، وعززوه عدواناً بالنقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - وغيره من أئمة السلف بالنقول المبتورة ، وبمتشابه القول وعدم رده إلى المحكم من كلامهم . وإنا ننصحهم أن يتقوا الله في أنفسهم وأن يثوبوا إلى رشدهم ولا يصدعو الصف بهذا المذهب الضال ، واللجنة أيضا تحذر المسلمين من الاغترار والوقوع في شراك المخالفين لما عليه جماعة المسلمين أهل السنة والجماعة . وفق الله الجميع للعلم النافع والعمل الصالح والفقه في الدين .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء .

عضو

عبدالله بن عبدالرحمن الغديان

الرئيس

عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد آل الشيخ

عضو

بكر بن عبدالله أبو زيد

عضو

صالح بن فوزان الفوزان

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء
الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء

الرقم : .....
التاريخ : .....
المرفقات : .....

الدرعية

فتوى رقم (٢٠٢١٢) وتاريخ ٧/ ٢/ ١٤١٩هـ.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .. وبعد :

فقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على ماورد إلى سماحه المفتي العام من المستفتي/ابراهيم الحمداني ، والمحال إلى اللجنة من الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم (٩٤٢) وتاريخ ١٤١٩/٢/١هـ وقد سأل المستفتي سؤالاً هذا نصه : (سماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية الشيخ/عبدالعزيز بن عبدالله بن باز .. سلمه الله . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد : ياسماحة الشيخ نحن في هذه البلاد/ المملكة العربية السعودية في نعم عظيمة ومن اعظمها نعمة التوحيد . وفي مسألة التكفير نرفض مذهب الخوارج ومذهب المرجئة .

وقد وقع في يدي هذه الأيام كتاب باسم « إحكام التقرير في أحكام التكفير » بقلم/مراد شكري الأردني الجنسية . وقد علمت أنه ليس من العلماء ، وليست دراسته في علوم الشريعة وقد نشرفيه مذهب غلاة المرجئة الباطل ، وهو أنه لا كفر الاكفر التكذيب فقط . وهو فيما نعلم خلاف الصواب وخلاف الدليل الذى عليه أهل السنة والجماعة ، والذي نشره أئمة الدعوة في هذه البلاد المباركة ، وكما قرر أهل العلم في أن الكفر يكون بالقول وبالفعل وبالاعتقاد وبالشك . نأمل ايضاح الحق حتى لا يغتر أحد بهذا الكتاب الذي أصبح ينادي بمضمونه الجماعة المنتسبون للسلفية في الأردن والله يتو لاكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته) .

وبعد دراسة اللجنة للاستفتاء أجابت بأنه بعد الاطلاع على الكتاب المذكور ، وجد أنه متضمن لماذكر من تقرير مذهب المرجئة ، ونشره ، من أنه لاكفر إلا كفر الجحود والتكذيب ، وإظهار هذا المذهب المردي باسم السنة ، والدليل ، وأنه قول علماء السلف ، وكل هذا جهل بالحق ، وتلبيس وتضليل لعقول الناشئة بأنه قول سلف الأمة والمحققين من علمائها ، وانما هو مذهب المرجئة الذين يقولون لايضر مع الإيمان ذنب ، والإيمان عندهم : هو التصديق بالقلب ، والكفر : هو التكذيب فقط ، وهذا غلو في التفريط ، ويقابلة مذهب الخوارج الباطل الذي هو غلو في الإفراط في التكفير ، وكلاهما مذهبان باطلان مردبان من مذاهب الضلال ، ويترتب عليهما من اللوازم الباطلة ماهو معلوم وقد هدى الله أهل السنة والجماعة إلى القول الحق والمذهب الصدق ،

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء
الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء

الرقم : .....
التاريخ : .....
المشفوعات : .....

- ٢ -

تابع الفتوى رقم (٢١٢٠٢) وتاريخ ٧/٢/١٤١٩هـ.

والاعتقاد الوسط بين الإفراط والتفريط من حرمة عرض المسلم ، وحرمة دينه ، وأنه لا يجوز تكفيره إلابحق قام الدليل عليه ، وأن الكفر يكون بالقول والفعل والترك والاعتقاد والشك كما قامت على ذلك الدلائل من الكتاب والسنة . لما تقدم : فإن هذا الكتاب لا يجوز نشره وطبعه ، ولانسبة مافيه من الباطل إلى الدليل من الكتاب والسنة ، ولا أنه مذهب أهل السنة والجماعة ، وعلى كاتبه وناشره إعلان التوبة إلى الله فإن التوبة تغفر الحوبة ، وعلى من لم ترسخ قدمه في العلم الشرعي أن لا يخوض في مثل هذه المسائل حتى لا يحصل من الضرر وإفساد العقائد أضعاف ماكان يؤمله من النفع والإصلاح . وبالله التوفيق . .

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم . . . . .

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

نائب الرئيس
عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد آل الشيخ

الرئيس
عبدالعزيز بن عبدالله بن باز

عضو
عبدالله بن عبدالرحمن الغديان

عضو
بكر بن عبدالله أبوزيد

عضو
صالح بن فوزان الفوزان

عودة

الفوزان يرد على من يقول:

الإنسان لا يكفر إلا إذا كان مكذبا في قلبه

الكفر هو دين الشيطان وهو ضلال في الدنيا وشقاء في الآخرة

من حرف شيئا من الأعمال لغير الله فإنه يكون مشركا كافرا

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة ادارة البحوث العلمية والإفتاء
الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء

الرقم : .....
التاريخ : .....
المرفقات : .....

فتوى رقم (٢١٤٣٥) وتاريخ ٨/ ٤/ ١٤٢١هـ.

الحمدلله وحده والصلاة والسلام على من لانبيّ بعده .. وبعد :

فإن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء درست ماورد إليها من الأسئلة المقيدة لدى الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم (٨٠٢) وتاريخ ١٤٢١/٢/٩هـ. ورقم (١٤١٤) وتاريخ ١٤٢١/٣/٨هـ. ورقم (١٧٠٩) وتاريخ ١٤٢١/٣/١٨هـ. عن كتاب بعنوان :« حقيقة الإيمان بين غلو الخوارج وتفريط المرجئة ». لعدنان عبدالقادر ، نشر جمعية الشريعة بالكويت .

فأفتت اللجنة بعد الدراسة أن هذا الكتاب ينصر مذهب المرجئة الذين يخرجون العمل عن مسمى الإيمان وحقيقته وأنه عندهم شرط كمال ، وأن المؤلف قد عزز هذا المذهب الباطل بنقول عن أهل العلم تصرف فيها بالبتر والتفريق وتجزئة الكلام ، وتوظيف الكلام في غير محله والغلط في العزو كما في (ص/٩) إذ عزا قولاً للإمام أحمد - رحمه الله تعالى - وإنما هو لأبي جعفر الباقر وجعل عناوين لا تتفق مع ما يسوقه تحتها منها في (ص/٩) إذ قال :« أصل الإيمان في القلب فقط من نقضه كفر ». وساق نصاً من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية لا يتفق مع ما ذكره ، ومن النقول المبتورة بتره لكلام ابن تيمية (ص/٩) عن الفتاوى (٦٤٤/٧ ، ٣٧٧/٧) ، ونقل (ص/١٧) عن عدة الصابرين لابن القيم وحذف ما ينقض ما ذهب إليه من الإرجاء ، وفي (ص/٣٣) حذف بعض كلام ابن تيمية من الفتاوى (٨٧/١١) ، وكذا في (ص/٣٤) من الفتاوى (٦٣٨/٧ ، ٦٣٩) ، وفي (ص/٣٧) حذف من كلام ابن تيمية في الفتاوى (٤٩٤/٧) ، وفي (ص/٣٨) حذف تتمة كلام ابن القيم من كتاب الصلاة (ص/٥٩) ، وفي (ص/٦٤) حذف تتمة كلام ابن تيمية في الصارم المسلول (٩٦٧/٣ - ٩٦٩) ، وفي (ص/٦٧) حذف تتمة كلام ابن تيمية في الصارم المسلول (٩٧١/٣). إلى آخر ما في هذا الكتاب من مثل هذه الطوام مما ينصر مذهب المرجئة ، وإخراجه للناس باسم مذهب أهل السنة والجماعة ، لهذا فإن هذا الكتاب يجب حجبه وعدم تداوله ، وننصح مؤلفه أن يراجع نفسه وأن يتقي الله بالرجوع إلى الحق والابتعاد عن مواطن الضلالة والله الموفق .

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم ... ،

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو
عبدالله بن عبدالرحمن الغديان

الرئيس
عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد آل الشيخ

عضو
بكر بن عبدالله أبوزيد

عضو
صالح بن فوزان الفوزان

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فَتَاوَىٰ

سَمَاحَةِ الشَّيْخ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ عَبْدِ اللهِ آل الشَّيْخ

مُفْتِي عَام المَمْلكَةِ العَربيَّةِ السُّعوديَّة ورَئِيس هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَماءِ

ورَئِيس اللَّجنَةِ الدَّائمَةِ للبُحُوثِ العِلْمِيَّةِ والإفْتَاءِ

فِي ذَمِّ المُرْجئَةِ العَصْرية

١) **سُئِلَ فَضِيلةُ الشَّيْخ**: مَا حُكْمُ مَنْ يُقرِّرُ أنّ العَملَ شَرطُ كَمالٍ في بَعْضِ الكُتُبِ؟.[١]

فأجَابَ فَضِيلتهُ: (هَذَا مُبْتدِعٌ، وهَذَا مَذْهبُ الإرْجَاءِ!). اهـ[٢]

٢) **وسُئِلَ فَضِيلةُ الشَّيْخ**: سَماحةُ الشَّيْخ هُناكَ مَنْ يَقولُ بقَوْلٍ غَرِيبٍ نريدُ التَّعليق عَليْهِ، وَهُوَ: (أنَّ العُلَماءَ يَقُولونَ: الإيمانُ أَصْلٌ، والعَملُ كَمَال)، فَهلْ هَذَا قَوْلُ الْمُرجئَةِ، جَزاكمُ اللهُ خَيْراً؟.

فأجَابَ فَضِيلَتهُ: (هَذَا الكَلامُ خَطأٌ، هَذهِ عَقِيدَةُ الْمُرْجئَةِ).[١] اهـ

---

(١) ومِنَ الكُتبِ الإرْجائِيَة الّتي أَثْنَىٰ عَلَيْهَا رَبِيعٍ الْمَخْربي؛ كِتَاب «ذَمِّ الإرْجاءِ»، وهَذَا الكتابُ وُضِعَ في «شَبكَةِ سَحَاب»!، وَهُوَ كِتابٌ قُرر فيهِ «الإرْجاء» الخَبيث في هَذَا العَصْر.

وقَدْ رَدَّ عليهِ: فَضيلةُ الشَّيخ عبد العزيز بنُ عَبد الله آل الشَّيْخَ، وفَضِيلة الشَّيْخ صالح بنُ فَوْزان الفَوْزان، وغَيْرُهُمَا.

وانظر: «فَتَاوىٰ عُلماءِ السُّنة في ذَمِّ الإرْجاء والْمُرجئة»، التَّواصل الْمَرْئي، سَنَة «١٤٣٦هـ».

(٢) انظر: «فَتَاوىٰ عُلماءِ السُّنة في ذَمِّ الإرْجاء والْمُرجئة»، التَّواصل الْمَرْئي، سَنَة «١٤٣٦هـ».

٣) وسُئِلَ فَضِيلةُ الشَّيْخِ: عَنْ مَقَالِ رَبِيعٍ الْمَدْخَلِيّ؛ كَثيرٌ مِنَ العُلَمَاءِ يَقُولونَ: الإيمانُ أَصْلٌ، والعَملُ كَمَالٌ (العَمَل فَرْع)؟.

فأَجَابَ فَضِيلتهُ: (لاَ.. لاَ.. لاَ.. الأَعْمالُ أَصْلٌ مِنَ الإيمَانِ).

(السَّائِلُ): هَذَا الْمَقالُ هَلْ هُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ؟.

فأجَابَ فَضِيلتهُ: (لاَ.. خَطَأٌ، لاَ.. خَطَأٌ، خَطَأٌ).

(السَّائِلُ): هَذهِ عَقِيدَةُ الْمُرْجِئَةِ؟.

فأجَابَ فَضِيلتهُ: (نَعَمْ.. نَعَمْ).[٢] اهـ

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

=

(١) «شَرْيط مُسجل» بصَوْتِهِ، بِعنْوان (أَقوالِ عُلمَاءِ أَهْلِ السُّنة والجَمَاعةِ في مَنْهجِ رَبِيعٍ الْمَدْخلي) الجُزء الرابع، وجه (أ).

قلتُ: لذَلِكَ يُعتبرُ رَبِيعًا مُرْجئًا عِنْدَ أَهْلِ السُّنةِ والجَمَاعةِ.

(٢) «شَريط مُسجل» بصَوْتِهِ، بِعْنوان (الأَسئلةِ الجَزائرية في مَسَائل الإيمانِ).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فَتَاوَىٰ

العَلاَّمَةِ الشَّيْخِ صَالحِ بنِ فَوْزان الفَوْزان

عُضو هَيئَةِ كِبَارِ العُلْماءِ

وعُضو اللَّجنَة الدَّائمةِ للبُحوثِ العِلْميَّةِ والإفْتَاءِ

بالمَمْلكَةِ العَربيّةِ السُّعودِيَّةِ

في ذَمِّ إِرْجَاءِ رَبِيعٍ المَدْخَلِيِّ وأَتْباعِهِ

١) **سُئِلَ فَضيلةُ الشَّيْخِ**: عَنْ قَوْلِ رَبِيعٍ الْمَدْخلِيِّ؛ الإيمانُ أَصْلٌ، والعَملُ كَمَالٌ فَرْع؟.

فَأَجَابَ فَضِيلتهُ: (لاَ ... هَذَا بَاطِلٌ مُخالفٌ لِمَذْهبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعةِ، هَذَا مَذْهبُ الْمُرْجِئَةِ).

ثُمَّ نَقَلَ السَّائِلُ للشَّيْخِ أنَّ رَبِيعًا الْمَدْخلِيِّ يَدَّعِي أَنَّهُ **نَقَلَ هَذَا الكَلام مِنْ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابنِ تَيْمِيَّةَ، ومِنْ ابنِ القَيِّمِ، وابنِ رَجَبٍ، وعَددٍ مِنْ أَئمَّةِ الدَّعْوةِ النَّجْديّة** كُلِّهِم يُصرحُونَ: (بأنَّ الإيَمانَ أَصْلٌ، والعَمل فَرْع)؛ **فَأَجَابَ الشَّيْخ**: (هَذَا كَذَّابٌ مِنْ هُوَ)؛ **السَّائِلُ**: هَذَا رَجُلٌ يُدْعَىٰ بِرَبِيعٍ الْمَدْخَلِيِّ؛ **فَردَّ الشَّيْخ قَائِلاً**: (هَذَا كَذِبٌ).[1] اهـ

(١) انظر: «فَتَاوىٰ عُلماءِ السُّنة في ذَمِّ الإرْجاء والْمُرجئة»، التَّواصل الْمَرْئي، سَنَة «١٤٣٦هـ».

٢) **وسُئِلَ فَضِيلةُ الشَّيْخ**: انْتَشَرَ فِي الآوِنَةِ الأَخِيرَةِ عَبْرَ شَبَكةِ الأَنترنِت مَقَالٌ يُقرّرُ فيهِ صَاحبُه إنَّ كَثِيراً مِنَ العُلَماءِ يَقُولونَ: (الإيمَانُ أَصْلٌ، والعَمَلُ كَمَال)، وجَزَاكمُ اللهُ خَيْراً؟.

فَأجَابَ فَضِيلتهُ: (الَّذِي يَقولُ هَذَا الكَلامُ مَا يَدْرِي مَاذَا يَقُولُ، وهَذَا إِمَّعةٌ يَسمع مَنْ يَقولُ هَذَا القَوْل، ويُرددهُ، الإيمانُ: قَولٌ، واعْتِقادٌ، وعَملٌ، لابدَّ مِنَ الثَّلاثَةِ، قَوْلٌ باللِّسانِ، واعْتِقادٌ بالقَلْبِ، وعَمَلٌ بالجَوَارِح، لابدَّ مِنَ الثَّلاثةِ.

وهَذَا مَا دَرَجَ عَلَيْهِ السَّلفُ الصَّالح، وأَئمَّةُ الهُدىٰ قَدِيمًا وحَدِيثًا.[1]

والَّذِي يُريدُ أنْ يَشذّ، ويَأْتي بمَسَائِل شَاذّةٍ، أَوْ مَسَائل خَلافِيَّةٍ، ويُشوشُ بِهَا عَلَىٰ النَّاسِ، **فَهَذَا لاَ يُلتفَتُ إِلَيْهِ)**.[2][3] اهـ

١) وانظر: «جَامع العُلُومِ والحِكَمِ» لابنِ رَجَبٍ (ج١ ص٥٨)، و«الإيمان» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ص ١٩٧ و٢٨٠)، و«الاعتقاد» للالكائي (ج٥ ص٨٨٦).

(٢) «شَرْيط مُسجل» بصَوْتِه، بعِنْوان (أَقوالِ عُلمَاءِ أَهْلِ السُّنة والجَمَاعةِ في مَنْهجِ رَبِيعٍ الْمَدْخلي) الجُزء الرابع، وجه (أ).

(٣) فربيعٌ هَذَا لا يُلتفتُ إلىٰ كَلاَمِهِ فِي الأَحْكَامِ الأُصولية والفُروعية، بل يَجِبَ أَنْ يُحجرَ عَلَيْهِ ويُردم، واللهُ الْمُستعانُ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فَتَاوَىٰ

العَلاَّمَةِ الشَّيْخ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ الرَّحمنِ الغُدَيان رحمه الله

عُضْو هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَماءِ

وعُضْو اللَّجنَةِ الدَّائمةِ للبُحُوثِ العِلْمِيَّةِ والإفْتَاءِ

بالمَمْلكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعودِيّةِ

فِي ذَمِّ رَبيعٍ المُرْجِئ، وأَتْباعِهِ المُرْجئةِ

١) **سُئِلَ الشَّيْخُ**: هُناكَ شَريطٌ يُرَوَّجُ عِنْدَنَا بعِنْوان: «شَرْحِ الإيمانِ مِنْ صَحِيحِ البُخَارِيِّ»؛ لأحَدِ الدّكاترةِ مِنْ عِنْدكُم بمكَّةَ يُدْعىٰ بـ«رَبيعٍ الْمَدْخَلِيّ» يقُولُ فيهِ: أنَّ جنْسَ العَمَلِ كَلِمَة مُحدَثة، ولاَ أَصْلَ لَهَا فِي القُرآنِ والسُّنَّةِ، ولاَ أَدْخَلها السَّلفُ فِي تَعْريفِ الإيمانِ، وأَحْدثها التَّكفيريُّونَ!.

فَأجَابَ فَضِيلتهُ: (هَذَا ليسَ بصَحِيحٍ، أقولُ هَذَا ليسَ بصَحِيحٍ هَذَا الكَلاَمُ، لأنَّ هَذَا مَذْهبُ الْمُرْجِئَةِ).[1] اهـ

٢) **وسُئِلَ الشَّيْخُ**: عَنْ قَوْلِ رَبِيعٍ الْمَدْخِلِيِّ: (كَثِيرٌ مِنَ العُلمَاءِ يَقولُونَ: الإيمانُ أَصْلٌ، والعَمَلُ كَمَال، والعَمَل فَرْع).

---

(١) «شَريط مُسجل» بصَوْتِهِ، بِعْنوان (الأَسئلةِ الجَزائريةِ فِي مَسَائل الإيمانِ).

فَأَجَابَ فَضِيلتهُ: (هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ) **السَّائِلُ:** هَلْ هُوَ مِنْ عَقِيدةِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ؟، **فَأَجَابَ فَضِيلتهُ:** (لاَ... هَذَا مِنْ عَقِيدَةِ الْمُرْجِئَةِ).[1] اهـ

قلتُ: لذَلِكَ طَعَنُوا فِي رَبيعٍ الْمَدخلِيّ، ووصَفُوهُ بـ«الجَهْلِ الْمَرْكَبِ» فِي الدِّينِ!.

* فاسْتدلَّ ربيعٌ، كَمَا فِي «الشَّرِيطِ الثَّالث» مِنْ شَرحِهِ «عَلَىٰ صَحِيحِ البُخَارِيِّ» بقصَةِ «النَّجَاشِيّ» بالتَّنَازلِ عَنِ الأُصُولِ عِنْدَ الضَّرورةِ.

فَأَجَابَ فَضِيلةُ الشَّيْخ عبد الله الغُدَيان عَنْ هَذَا الكَلاَم بقَوْلِهِ: (مَاذَا هذا الكَلامُ؛ هَذَا جَاهِلٌ!، فالَّذِي يُركبُ مِثْلَ هَذَا الكَلام **هَذَا جَاهِلٌ بالجَهْلِ الْمَرْكَبِ مَا هُوَ بجَاهَل بَسِيط**، الأُصولُ لا يُتنازلُ عَنْهَا...).[2] اهـ

وقالَ مِثْلهُ فَضِيلة الشَّيْخ صَالح الفَوْزان؛ عِنْدَمَا خَاضَ رَبِيعٌ الْمَدْخِليّ فِي أَحَاديث الصِّفَاتِ بغَيْرِ عِلْمٍ، **فَقَالَ الشَّيْخُ الفَوْزان: (هَذَا جَاهِلٌ بالجَهْلِ الْمُركَب؛** هَذا مَا يَدْرِي).[3] اهـ

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) «شَريط مُسجل» بصَوْتِهِ، بِعْنوان (الأَسئلةِ الجَزائريةِ فِي مَسَائل الإيمانِ).

(٢) «شَرْيط مُسجل» بصَوْتِهِ، بِعنْوان (أَقوالِ عُلمَاءِ أَهْلِ السُّنة والجَمَاعةِ فِي مَنْهجِ رَبِيعٍ الْمَدْخلي) الجُزء الثالث، وجه (ب).

(٣) «شَرْيط مُسجل» بصَوْتِهِ، بِعنْوان (أَقوالِ عُلمَاءِ أَهْلِ السُّنة والجَمَاعةِ فِي مَنْهجِ رَبِيعٍ الْمَدْخلي) الجُزء الثالث، وجه (ب).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فَتَاوَىٰ

العَلاَّمَةِ الشَّيخَ صَالحِ بنِ فَوْزان الفَوْزان

عُضْو هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَماءِ

وعُضْو اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ للبُحُوثِ العِلْمِيَّةِ والإفْتَاءِ

بالمَمْلَكَةِ العربيَّةِ السُّعودِيَّةِ

في

أنَّ «شَبَكَةَ سَحَابٍ»[1] شَبَكَةٌ سِرّيَة تَنْشرُ الإرْجَاءَ، وَهِيَ جَمَاعةٌ إرْجَائِيّة[2]

١) قَالَ فَضِيلةُ الشَّيْخ صَالح بن فَوْزان الفَوْزَان: عَنْ «شَبَكَةِ سَحَابٍ»: (الظَّاهرُ أنَّ هُنَاكَ مُؤَسسة سرّية تَشْتغلُ لإفْسَادِ عَقِيدةِ السَّلفِ في هَذِهِ البِلاَدِ-يَعْني: بَلَدَ الحَرَمَيْنِ-، مُؤَسسة سرّية تَشْتغلُ لإفْسَادِ عَقِيدةِ السَّلفِ، وإنْ سَمُّوا فَلاَنًا وفَلاَنًا، والظَّاهِرُ أنَّ أُناسًا يَشْتغلُونَ بالخَفَاءِ ... **وإنْ تَسمُّوا بالَّسلفِيَّةِ** خُدْعةً مَاهُم مِن السَّلفِ لكنَّهم لن يَصِلوُا إلىٰ مَقْصُودهمْ بِحَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ وقُوَّتِهِ).[3] اهـ

(١) الْمِشْرفُ العام عَلَىٰ «شَبكةِ سَحَابٍ» هُوَ رَبِيعٌ الْمَدْخلي الْمُرجئ، اللَّهم غُفْراً.

(٢) وهُؤلاءِ أتْباعُ رَبيعٍ الْمَدْخليِّ.

(٣) انظر: «فَتَاوىٰ عُلماءِ السُّنة في ذَمِّ الإرْجاء والْمُرجئة»، التَّواصل الْمَرْئي، سَنَة «١٤٣٦هـ».

٢) وقالَ فَضِيلةُ الشَّيْخ صَالح بن فَوْزان الفَوْزان: عَنْ «شَبَكَةِ سَحَابٍ»: (هَذِهِ جَماعةُ إِرْجَاء!، وأَنَا أَدْرِي بكلاَمِهِمْ، وأَعْرفهُم ... هَذِهِ جَماعةُ إرْجاء ... هَذِهِ جَماعةُ إرْجاء ابتلِينَا بِهَا مِنَ الدَّاخلِ والخَارِج، ولكنْ أَسْال اللهَ تَعَالَىٰ أَنْ يَكْفِينَا شَرَّهُم ... هَذَا مَذْهبٌ نَبَتَ عندَنا يمدُونهُ أناسٌ مِنَ الخَارجِ يقُولونَ بالإرْجَاءِ، ويقولونَ عَنْ أَهْلِ السُّنةِ يُكّفِرُونَ النَّاسَ![1]، إذَا قلتَ عَنِ الْمُشْرِكِ أَنَّه كَافِرٌ ... وقَصْدُهم[2] دَفنَ هَذِهِ الدّعْوة؛ دَعْوةُ الشَّيْخ محمد بنِ عَبْدِ الوَهابِ، ويَصيرُ النَّاسُ كُلُّهم مُسْلِمِينَ، وإنْ فَعَلُوا مَا فَعَلُوا عِندهُم ... وَأَنَا أَعْرفهُم وأَدْرِي بكَلاَمِهِم!).[3] اهـ

قلتُ: ووَافَقَ الشَّيْخُ صَالح الفَوْزان؛ الإمامَ ابنَ سِيرِينَ فِي ذَلِكَ.

فَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُسْلِمٍ، -رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَلْخَ-، قَالَ: كُنْتُ أُجَالِسُ ابْنَ سِيرِينَ، فَتَرَكْتُ مُجَالَسَتَهُ، فَجَلَسْتُ إِلَىٰ قَوْمٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي مَعَ قَوْمٍ يَحْمِلُونَ جِنَازَةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ رَحِمَهُ اللهُ: (مَا لَكَ مَنْ جَالَسْتَ؟ إِنَّكَ مَعَ قَوْمٍ يُرِيدُونَ أَنْ يُدْفِنُوا[4] مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ).

أثرٌ صحيحٌ

---

(١) وانظر إلىٰ شَبَكاتِ أَتْبَاعِ رَبيعٍ الْمَخربيِّ، وهُمْ يَرْمونَ أهلَ السُّنَّةِ بذَلِكَ، واللهُ الْمُسْتعان.

(٢) وهَذَا مَقْصدُ السَّحابيينَ الآن ضَرب دَعْوةِ شَيْخِ الإسْلامِ محمد بنِ عَبْد الوَهاب رَحِمَهُ اللهُ مِنَ الدَّاخل والخَارج، وذَلِكَ أَنَّ دعوةَ الشَّيْخ ضَد إرْجاء السَّحابيينَ، وحَرْبهُم عَلَىٰ عُلماءِ السُّنَّةِ لهُوَ واضحٌ فِي «شَبَكةِ خَرَابٍ».

(٣) انظر: «فَتَاوىٰ عُلماءِ السُّنة فِي ذَمِّ الإرْجاء والْمُرجئة»، التَّواصل الْمَرْئي، سَنَة «١٤٣٦هـ».

(٤) قلتُ: وجميعُ أَتْباع الجَمَاعَات الحَزبيَّةِ فِي هَذَا الزَّمانِ يُريدونَ أنْ يُدْفِنُوا سُنَةَ النَّبِيِّ ﷺ، لِكَي تَظْهر بدعُهُم الشَّيْطانِية، لذَلِكَ لابدّ مِنْ إظهارِ سُنّةِ النَّبِيّ ﷺ، لِكَي تُدْفَن بِدَعَ الجَمَاعَات الحِزْبيَّة، والله الْمُسْتعان.

أَخْرجَهُ السِّلَفِيُّ في «الْمَشْيخةِ البَغْداديةِ» (٩٢٢).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

٣) وقال فَضِيلةُ الشَّيْخ صَالح بنِ فَوْزان الفَوْزان: (نَعَمْ: للمُرْجِئَةِ وَجودٌ في هَذَا الزَّمَانِ، وَهُمْ بكَثْرةٍ، ومَذْهبهُمْ يَصلِحُ **لأَهْلِ الفَسَادِ، وأَهْلِ الشَّهَواتِ،** مَا دَامَ يَقولُونَ نَحْنُ مُؤْمنونَ ولله الحَمْدُ، ونَحْنُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وإنْ فَعلْنَا مَا فَعلْنَا، **فَمذْهبُ الإرْجاءِ لأَهْلِ الشَّهَواتِ**[1]، وأَهْلِ الانْحرافِ، فهُمْ يفرحُونَ بهِ، ولهُ أُناسٌ يَدْعُونَ إليهِ الآنَ). اهـ

٤) وسُئِلَ فَضِيلةِ الشَّيْخِ الفَوْزان؛ ظَهَرَ فِي هَذِهِ الأَزْمنَةِ أُناسٌ يُقرِّونَ مَذْهبَ الإرْجَاءِ، ويقُولُونَ نَحْنُ سَلَفَيُّونَ، وبعضُهمْ يذمّ عُلماءِ السُّنة، ويقُولونَ هُمْ تَكفيريُّونَ!. فمَاذَا رَأيكُم في هَؤُلاءِ؟!.

فَأَجَابَ فَضِيلتهُ: (أَنَا أَقولُ أنَّ مَسائِلَ الإيمَانِ، ومَسائِلَ العَقِيدة لا يجوزُ الجِدال فِيهَا، بَلْ يَجِبُ أنْ يَتعلمَهَا عَلَىٰ مَذْهبِ السَّلَفِ، ومَذهبهُم مُدَوَّنٌ في كُتُبِ العَقائد عَلَىٰ مَذْهبِ أَهْلِ السُّنةِ والجَمَاعَةِ: أنَّ الإيمانَ قَوْلٌ وعَملٌ والاعْتِقادٌ، قولٌ باللِّسَانِ، واعْتِقادُ بالقَلْبِ، وعَمَلٌ بالجَوارِح، فنأخذُ هَذَا ونُدرسُهُ لطُلاَّبِنَا.

وأَمَّا أنْ نَتَنَازعَ في العَملِ هَلْ هُوَ مِنَ الإيمَانِ أَوْ لاَ، هَذَا مَذْهبُ المُرْجئةِ، وأهلُ السُّنةِ يُقولونَ: لا العَمَلُ مِنَ الإيمانِ ليسَ هُوَ خَارجٌ عَنِ الإيمَانِ، وعَلَىٰ ذَلِكَ أدلةٌ مِنَ الكِتَابِ والسُّنةِ ... فَلاَ حَاجةَ إِلىٰ الجِدَالِ، وكُتب العَقِيدة السَّلفيّة مُدَوَّنَة، ولم يَحصلْ فِيهَا اخْتِلافٌ، **حَتَّىٰ نَبتَتْ هَذِهِ النَّابتة، ويغلبُ عَليهَا الجَهْلُ، وَهِيَ لم تَدْرسْ عَقِيدةَ**

(١) وهذا يدلُّ أنَّ «رَبِيعًا وأتباعَهُ» يَدْعُونَ إلىٰ الإباحِيَّةِ تَمَامًا؛ كاليَهُودِ والنَّصارىٰ، والعياذُ باللهِ.

السَّلفِ، ولا تُريدُ دِارَسة عَقِيدةِ السَّلف، بَلْ تُريدُ أنْ نَأْخَذ قَوْلَ فُلاَنٍ وعَلاّنٍ، هَذهِ الجَمَاعةُ لا عِبْرَة بِهَا وَلا يُلتفتُ إليهَا، ولا عِبْرة بِهَا ولا يُلتفتُ إليهَا، **ولا عِبْرة بسَلفهمِ** الَّذين أَخْرجُوا العَمَلَ مِنْ مُسمَّىٰ الإيمَان).[١] اهـ

٥) وسُئِلَ فَضِيلة الشَّيْخ: عَنِ الأَقْوالِ الإرْجَائِيَّةِ فِي كِتَابِ «ذَمِّ الإرْجَاء» وَهُوَ فِي شَبَكةِ سَحَابٍ؟!.

فَأجَابَ فَضِيلتهُ: (هَذَا هَذَيان لاَ يُلتفتُ إليهِ، ولا نُشْغلُ وَقْتنا بهِ؛ هَذَا مِنْ جُمْلةِ الهَذَيان البَاطِل الْمُخالفُ للأَدِلَّةِ).[٢] اهـ

وأَجَابَ فَضِيلتهُ كذَلِكَ: (أنَّ هؤلاءِ **مُتَعالِمِينَ يَأْخذُونَ عَلْمَهُم عَنْ بَعْضِهم بَعْضاً**[٣]، وأَخَذُوا هَذَا الْمَذْهب كُلَّهم جَمَاعة وَاحِدَة[٤] ... **وهَؤُلاءِ لا تُرَوّجُ بضَاعتَهُم إلاَّ بالكَذَبِ يُعتمدُونَ عَلَىٰ الكَذِبِ عَلَىٰ الرَّسولِ ﷺ، وعَلَىٰ النَّاس!** يُريدُونَ أَنْ يُروِّجُوا مَذْهبَهُم البَاطِل).[٥] اهـ

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) «فَتَاوىٰ عُلماءِ السُّنة في ذَمِّ الإرْجاء والْمُرجئة»، التَّواصل الْمَرْئي، سَنَة «١٤٣٦هـ».

(٢) «فَتَاوىٰ عُلماءِ السُّنة في ذَمِّ الإرْجاء والْمُرجئة»، التَّواصل الْمَرْئي، سَنَة «١٤٣٦هـ».

(٣) هؤُلاءِ يأخذُونَ الاعْتقادَ مِنْ رَبيعٍ الْمُتعالم، وكُتَّابِ شَبَكةِ سَحَاب، فَضلُّوا وأضلُّوا والعياذُ باللهِ.

(٤) هَذِهِ الجَمَاعةُ السَّحابية.

(٥) «فَتَاوىٰ عُلماءِ السُّنة في ذَمِّ الإرْجاء والْمُرجئة»، التَّواصل الْمَرْئي، سَنَة «١٤٣٦هـ».

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فَتَوَىٰ

العَلاَّمَةِ الشَّيخَ صَالحِ بنِ فَوْزان الفَوْزان

عُضْو هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَماءِ وعُضْو اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ للبُحُوثِ العِلْمِيَّةِ والإفْتَاءِ

بالمَمْلَكَةِ العربيَّةِ السُّعودِيَّةِ

في

أَنَّ لَوْ أُخِذَ بفَتَاوَىٰ رَبِيعٍ المَدْخلِيِّ في الأُصُولِ لَتَغَيَّرَ الدِّين كُلُّهُ

سُئِلَ فَضِيلةُ الشَّيْخِ صَالح الفَوْزان: فَضِيلةُ الشَّيْخِ وَفقكُم اللهُ عِنْدَنَا رَجلٌ يَدّعي جَواز التّسامُح، والتّنازُل عَنِ الوَاجباتِ الشَّرْعِيَّةِ بدَعْوَىٰ مُراعَاةِ المَصَالح، والمَفَاسِد؛ ويَستدلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ: «**بتَرْكِ المَرْأةِ الحَائِض للصَّلاةِ والصِّيَامِ**»؛ مَعَ أَنَّهمَا رَكْنا الإسْلاَم، وكذَلِكَ يَستدلُّ أَيْضـًا: «**بِتَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ لكِتَابَةِ: «الرَّحْمنِ الرَّحِيم»**، وعَدَمِ كِتَابةِ: «**محمد رَسُولُ اللهِ**»، وكذَلِكَ «**تَرْكُ الوُضوء عَلَىٰ مَنْ لَمْ يَجِدْهُ**»؛ فَمَا صِحَةُ هَذَا الاسْتدلاَلاَتِ؟.

فَأَجَابَ فَضِيلتهُ: (هَذَا اسْتدلاَلٌ **بَاطِلٌ وإلحادٌ**[1] **في كِتَابِ اللهِ تَعَالَىٰ، وسُنَّةِ رَسُولِهِ** ﷺ؛ هَذَا الرَّجلُ يَجِبُ أَنَّهُ يَتُوبُ إِلَىٰ اللهِ، **ويُعلنُ تَوْبتَهُ عَنْ هَذَا الخَوْض في أَحْكَامِ اللهِ**

(١) وهَذَا يدلُّ عَلَىٰ أَنَّ رَبيعـًا يُحرّفُ الكَلِم عَنْ مَواضعِهِ؛ وأَنَّهُ مُلحدٌ في الدِّين كفِعْلِ اليَهودِ والنَّصَارىٰ، اللَّهمَّ غُفْراً.

عَزَّ وجَلَّ بغَيْرِ عِلْمٍ، وغَيْرِ بَصِيرَةٍ[1]، أو بالهَوَىٰ، لا يَجُوزُ لهُ الكَلاَمُ هَذَا، **لَوْ أُخِذَ بقَوْلِهِ لغُيِّرِ الدِّين كُلُّهُ.**

مَنْ قَالَ أَنَّ الْمَصْلحةَ تَقْتَضِي هَذَا؟!؛ إذاً لا تُصَلُّونَ؛ لأَنَّ الْمَصْلَحةَ تَقْتَضِي؛ أَنَّهُ مَا تُصَلُّون عَلَشَان مَا يُعَيِّرُونكُم الكُفَّار، لا تَدْفعُونَ الزَّكاةَ لأَنَّهُ يُقالُ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ فِيهِمْ مُحتاجُونَ، وفِيهمْ فُقراء، مَا يَجوزُ هَذَا الأمرُ أَبداً، **وهَذَا يَجبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَ إِلَىٰ اللهِ عَزَّ وجَلَّ، ويَرجعُ للحَقِّ، والصَّوابِ، ويجبُ الإنْكَارُ عَلَيْهِ.**

الرَّسولُ ﷺ تَرَكَ الكِتَابةَ تركَ الكِتَابةِ مَا مَنَعَ «الرَّحْمن»، أَوْ أَنَّهُ لاَ يُقالُ: «الرَّحمنِ الرَّحِيمِ» مَا مَنَعَ هَذَا؛ أَوْ مَحَىٰ الاسْمَ مِنْ أَصْلِهِ، بَلْ تَركَ الكِتَابَةَ فَقَط تَركهُ للكِتَابةِ لاَ يدلُّ عَلَىٰ تركهِ للاسْمِ اسْمِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ نَعَمْ).[2] اهـ

قلتُ: ويتحَصَّلُ مِمَّا تَقدَّمَ مِنْ كَلاَمِ الشَّيْخِ الفَوْزان في رَبِيعِ الْمَدْخلِيِّ مَا يَلِي:

١) أنهُ يخُوضُ فِي أَحْكَامِ الدِّين بغَيْرِ عِلْمٍ، وغَيْرِ بصِيرَةٍ، وبالهَوَىٰ.

٢) أنهُ يُلحِدُ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَفِي سُنَّةِ رَسُولهِ ﷺ.

٣) أنهُ لَوْ أُخِذَ بقَوْلِهِ هَذَا لغُيِّرَ الدِّينَ كُلَّهُ.

٤) أنهُ لَيْسَ بعَالِمٍ، بَلْ هُوَ جَاهِلٌ فِي الدِّين بالجهْلِ الْمُركبِ.

---

(١) فلا يُقالُ تَنَازلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الأُصُولِ، ولاَ يُقالُ تَسامحَ عَنِ الوَاجباتِ، لأنَّ النَّبِيّ ﷺ لم يَترِكْ إلاَّ الكِتَابة فَقَط؛ كَمَا بَيَّنَ العُلماءُ مَعَ بَقاءِ الأُصُولِ والوَاجباتِ حقيقةً، إذْ لم يَكُنْ في كِتَابة ذَلِكَ نَقْصُ شَيْء مِنْ أُصولِ الإسْلاَمِ، أَوْ التَّنازل عَنْها؛ **لكنْ الْمَدْخلي الْمُعَانِد** لا يعرفُ كَيْفَ يُعبرَ بعباراتٍ صحيحةٍ في ذَلِكَ، فَوَقَعَ في خَبْطٍ وخَلْطٍ وحَيْرةٍ، اللَّهُمَّ غُفْراً.

وانظر: «المِنْهَاج» للنَّوويِّ (ج٦ ص٣٨٣)، و«شرح صحيح البُخَاري» لابنِ بَطَّالٍ (ج٨ ص٨٨)، و«فَتْح الباري» لابنِ حَجَرٍ (ج٥ ص٣٥٢).

(٢) «شَرْيط مُسجل» بصَوْتِهِ، بعِنْوان (أَقوالِ عُلمَاءِ أَهْلِ السُّنة والجَمَاعةِ في مَنْهجِ رَبِيعِ الْمَدْخلي) الجُزء الرابع، وجه (أ).

٥) أنهُ عَلَيْهِ أنْ يتُوبَ إلىٰ اللهِ تَعَالَىٰ، ويَرْجعَ للحَقِّ، والصَّوابِ في الدِّين، ويُعلن تَوْبتَهُ عَنْ هَذَا الخَوْضِ فِي أَحْكَامِ اللهِ تَعَالَىٰ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَىٰ أَنَّ دِيَانَات الفِرَقِ الضَّالّةِ تُنْسَبُ إِلَيْهَا لاَ تُنْسَبُ إِلَىٰ دِينِ الإِسْلاَمِ؛ فيُقَالُ: دِينُ المُرْجِئَةِ، ودِينُ الرَّافِضَةِ ودِينُ الخَوَارِجِ، وهَكَذَا.(١)

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّ مُجرَّدَ الانْتِسَابِ إلىٰ الإِسْلاَمِ دُون العَمَلِ بِهِ، فَهَذا لاَ يَكْفِي فِيهِ، بَلْ مَنْ أَدْخَلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ مِنَ الْمُخَالفاتِ الشَّرعيّة الكَثِيرة، أَوِ القَلِيلَة، فإنهُ ابْتغَىٰ غَيْرَ الإِسْلامِ دينـًا، فلنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ذَلِكَ، سَواء كانَ مِنَ الْمُسْلمِينَ، أَوْ مِنَ الْمُبْتدعِينَ، فانْتبه.(٢)

وإليكَ الدَّليل:

١) قَالَ تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩].

٢) وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

---

(١) وذَلِكَ لأنَّ هَذهِ الفِرَقَ هيَ الّتي وَضَعَتْ لنفْسِهَا هَذهِ الدِّيانات البَاطِلة وأَحْدثتهَا في دينِ الإِسْلاَمِ، اللَّهمَّ سلِّم سلِّم.

(٢) **قلتُ**: كذَلِكَ الَّذين يَعْملُونَ بِبَعْضِ الإِسْلاَمِ، ويتركُونَ بَعْضَهُ، أَوْ يَعْمَلُونَ ببعْضِ الأَحْكام، ويتركُون بعضَها، أو يَعملونَ ببعضِ السُّنة، ويتركُونَ بعضَها فهذا أيضـًا لا يَكْفي في الإِسْلاَمِ، ولنْ يُقْبَلَ منهُمْ ذَلِكَ، واللهُ الْمُستعان.

قَالَ تَعَالىٰ: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]؛ أي: خُذُوا جميعَ أحكامِ الإسلامِ، واعْمَلُوا بِهَا، فَهَذَا هُوَ الإِسْلاَمُ الصَّحيح الَّذي يجبُ الانتسابُ إليهِ.

وقالَ الحافظُ ابنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في «تَفْسيرِهِ» (ج١ ص٣٧٣): (قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾؛ أَيْ: مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا سِوَىٰ مَا شَرَعَه اللهُ تعالىٰ، فَلَنْ يُقْبل مِنْهُ[1]: ﴿وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[2].[3] اهـ

٣) وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ٨٣].

قلتُ: والإِسْلامُ؛ الانْقِيادُ والخُضُوعُ، والاسْتِسْلامُ بالتَّوْحيدِ والطَّاعةِ للهِ تَعَالَىٰ، ولرَسُولِهِ ﷺ، فَمَنِ اتَّبعهُ كَانَ مَرْضِيًا عِنْدَ اللهِ تَعَالَىٰ، ومَنْ خَالفهُ كانَ باغِيًا لغَيْرِ دِينِ اللهِ تَعَالَىٰ.[4]

---

(١) لقَدْ أَدْخَلت «الفِرْقةُ الرّبيعية» الإرجاءَ الخَبيث في دينِ اللهِ تَعَالَىٰ، وادَّعَتْ أَنهُ مِنَ الإِسْلاَمِ، وهو ليسَ مِنَ الإِسْلامِ، بل هُوَ دينُ «الْمُرجئةِ الخامسة»، لأنها ابْتغتْ غيرَ الإِسْلاَمِ دينًا فلَنْ يُقْبَلَ منها هَذَا الدِّين، إذاً فهيَ في الآخرةِ خَاسرة.

قَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَيَقُولُونَ عَلَىٰ اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨].

وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿لَقَدِ ابْتَغَوُا الْفِتْنَةَ﴾ [التوبة: ٤٨].

(٢) أَخْرجهُ البُخَارِيُّ في «صحيحِهِ» (ج٤ ص٣٥٥)، ومُسْلِمٌ في «صَحيحِهِ» (ج٣ ص١٣٤٣).

(٣) فَعَمَل «**الفِرْقة الرّبيعية**» الإرجاءَ في دينِ الإِسْلاَمِ، ليسَ هُوَ عليهِ أمرُ الرَّسولِ ﷺ؛ إذاً فهوَ ردّ عليهَا.

(٤) وانظر: «تَفْسير القُرآن» للمَرَاغيّ (ج٣ ص٢٠٤)، و«تَفْسير القُرآن» لابنِ كَثِيرٍ (ج١ ص٣٧٢)، و«زَاد الْمَسير» لابنِ الجَوْزِيِّ (ج١ ص٤١٦)، و«البحرَ الْمُحيط» لأبي حَيَّان (ج٢ ص٨٢٠)، و«ثَلاثة الأُصول» للشَّيخ محمد بنِ عبد الوهاب (ص٦٦)، و«شَرْح ثلاثة الأُصول» للشَّيخ الجاميّ (ص٢٣).

٤) وعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». وفِي رِوَايةٍ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

أَخْرجَهُ البُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج٢ ص٩٥٩)، ومُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج٣ ص١٣٤٣)، وأَبُو دَاودَ فِي «سُننِهِ» (ج٤ ص٢٠٠)، وابنُ مَاجَه فِي «سُننِهِ» (ج١ ص٧) مِنْ طَرِيقِ إبراهيمَ بنِ سَعْدٍ عَنْ أَبيهِ عَنِ القَاسمِ بنِ مُحمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها بِهِ.

قلتُ: وهَذَا الحَديثُ يدلُّ عَلَىٰ **أَنَّ كُلّ دِينٍ أُحْدِثَ فِي الإِسْلاَمِ، فَهُوَ دينٌ باطِلٌ**، وَهُوَ مَرْدودٌ عَلَىٰ مَنْ أَحْدثَهُ، لأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ فِي شَيْءٍ، ولَمْ يَأْذنْ بِهِ اللهُ تَعَالَىٰ، ورَسُولهُ ﷺ.[1]

٥) وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَىٰ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةٍ، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَىٰ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةٌ، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً، قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي).

حديثٌ حسنٌ

أخرجه التِّرْمِذِيُّ فِي «سُننِهِ» (ج٥ ص٢٦)، والحاكمُ فِي «الْمُسْتدرك» (ج١ ص١٢٨)، وابنُ وَضَّاحٍ فِي «البدَعِ» (ص٩٢)، واللاَّلَكَائِيُّ فِي «الاعتقاد» (ج١ ص١٠٠)، والآجُرِّيُّ فِي «الشَّريعة» (ص١٥)، وابنُ بَطَّةَ فِي «الإبانة الكُبرىٰ» (ج١ ص٣٦٩).

بأسانيدٍ حسنةٍ.

---

(١) وانظر: «جَامع العُلُومِ والحِكَمِ» لابنِ رَجَبٍ (ص٥٢).

وعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ[1] رحمه الله قَالَ: (دِينٌ مُحْدَثٌ؛ دِينُ الإِرْجَاءِ[2]).

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه الخَلاَّلُ في «السُّنَّةِ» (ج٣ ص٥٦٣)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعةِ» (ج٢ ص٦٨٢)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (ج٢ ص٧٨٥)، وعبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (ج١ ص٣١١).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

قلتُ: وهَذَا يَدلُّ عَلَىٰ أَنَّ الإِمَامَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيّ رحمه الله عِنْدَهُ أَنَّ «**الْمُرْجِئَةَ**» **لَهُمْ دينٌ مُحْدثٌ** يَخْتلفُ عَنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ تَمَامًا!.

٧) وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ[3] رحمه الله قَالَ: فِي الإِرْجَاءِ-: (رَأْيٌ مُحْدَثٌ أَدْرَكْنَا النَّاسَ عَلَىٰ غَيْرِهِ!). يَعْنِي: لَيْسَ مِنْ قَوْلِ السَّلفِ الصَّالحِ.

أثرٌ صحيحٌ

---

(١) هو الإمامُ سُفْيانُ بنُ سعيدِ بن مَسْرُوق الثَّوْرِيُّ، أبو عبد اللهِ الكُوفي، ثقةٌ، حافظٌ، فقيهٌ، عابدٌ، إمامٌ حُجة، تُوفي سنة (١٦١ه)، وله (٦٤) عاماً.

انظر: «تقريب التَّهْذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٣٩٤)، و«سِيَر أعلام النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٧ ص٢٢٩).

(٢) **قلتُ**: فجعلَ الإمامُ الثوريُّ رحمه الله دِينَ «الْمُرجئةِ القَدِيمةِ»، و«الْمُرجئةِ الجديدةِ» من الدِّياناتِ الْمُحدثةِ البدعيَّةِ، ليسَ هذا الدينُ؛ مِنْ دِينِ الإسلامِ، فانتبه.

(٣) هو الإمامُ سُفيانُ بنُ سَعِيد بن مَسْرُوقٍ الثَّوْرِيُّ، أَبُو عبدِ اللهِ الكُوفي، ثقةٌ، حافظٌ، فقيهٌ، عابدٌ إمامٌ حُجَّة، تُوفي سنة (١٦١ه)، وله (٦٤) عاماً.

انظر: «تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٣٩٤)، و«سير أعلام النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٧ ص٢٢٩).

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (٦١٠)، والخَلاَّلُ في «السُّنَّةِ» (١١٨٩)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعةِ» (٣٠١)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعْتقاد» (ج٥ ص١٠٠٤)، وأَحْمَدُ في ((الإِيمَانِ)) (٢٧).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وقَالَ العَلاَّمَةُ ابنُ أَبِي الخَيْرِ رحمه الله في «الانْتِصَارِ» (ج٣ ص٧٩٣): فصلٌ: في ذِكْرِ فَضَائحِ الْمُرجئةِ.

٨) وَعَنِ الضَّحاكِ المَشْرقِيِّ[(١)]، وأَبِي البَخْتَرِيِّ[(٢)]، وَبُكَيْرِ بنِ عَبْدِ اللهِ الطَّائِيِّ[(٣)]، وَمَيْسَرَةَ بنِ يَعْقُوبَ[(٤)]، وسَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ[(٥)]؛ قَالُوا: (الإِرجَاءُ بِدْعَةٌ).

أثرٌ صحيحٌ

---

(١) هو الإمامُ الضَّحاكُ بنُ شَراحِيل الْمَشْرقِيُّ، أَبُو سَعيدٍ الكُوفي، صدوقٌ، حدثُيهُ في الصَّحيحين.

انظر: «تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٤٥٧)، و«سير أعلام النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٤ ص٦٠٤).

(٢) هو الإمامُ سعيدُ بنُ فَيْرُوزٍ الطَّائِيُّ مَوَلاهُم، الكُوفي أَبُو البَخْتَرِيّ، الثِّقةُ، الفقيهُ، تُوفي سَنَة (٨٣ه).

انظر: «تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٣٨٦)، و«سير أعلام النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٤ ص٢٧٩).

(٣) هو الإمامُ بُكَيْرُ بنُ عبد الله الطَّائِيُّ الكَوفي، أَخْرَجَ له مُسْلِمٌ.

انظر: «تهذيب الكمال» للمِزِّيِّ (ج٤ ص٢٤٦).

(٤) هو الإمامُ مُيَسْرَةُ بنُ يَعْقوبَ بن جَميلة الطُّهَوِيُّ الكُوفي.

انظر: «تهذيب الكمال» للمِزِّيِّ (ج٢٩ ص١٩٤).

(٥) هو الإمامُ سَلَمةَ بنُ كُهَيْلِ بنِ حُصَيْنِ الحَضْرَمِيِّ، أبو يحيىٰ الكُوفي، ثقةٌ كثيرُ الحديث، توفي سَنَة (١٢١ه).

انظر: «تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٤٠٢)، و«تهذيب الكمال» للمِزيِّ (ج١١ ص٣١٣).

أخرجه أَبُو عُبَيْدٍ في «الإيمانِ» (٢٢)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعْتقاد» (ج٥ ص٩٧٨)، وعبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (ج١ ص٢٢٦)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (١٢٧٠)، وأَحْمَدُ في ((الإيمَانِ)) (١٩٧).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

قلتُ: وهَذَا يَدلُّ عَلَىٰ أَنَّ الأَئِمَّةَ عِنْدَهُم **أَنَّ الإرْجَاءَ بِدْعَةٌ أُحدِثَ فِي دِينِ الإسْلاَمِ**، ليسَ هُوَ مِنْ دِينِ الإسْلاَمِ في شَيْءٍ.

وَعَنْ فُضَيْلِ بنِ عِيَاضٍ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿لِيَبلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧] قَالَ: (أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ، قَالَ: إِنَّ الْعَمَلَ إِذَا كَانَ خَالِصًا، وَلَمْ يَكُنْ صَوَابًا لَمْ يُقْبَلْ، وَإِذَا كَانَ صَوَابًا، وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا لَمْ يُقْبَلْ حَتَّىٰ يَكُونَ خَالِصًا صَوَابًا، وَالْخَالِصُ إِذَا كَانَ لِلَّهِ، وَالصَّوَابُ: إِذَا كَانَ عَلَىٰ السُّنَّةِ).[1]

قالَ الإمَامُ ابنُ رَجَبٍ رحمه الله في «جَامعِ العُلُومِ والحِكَمِ» (ج١ ص٢٤): (قَدْ دَلَّ عَلَىٰ هَذَا الّذِي قَالهُ الفُضَيْلُ: قولُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحـًا وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾ [الكهف: ١١٠]). اهـ

---

(١) **أثرٌ حسنٌ.**

أخرجَهُ ابنُ أَبِي الدُّنيا في «الإخلاص» (٢٢)، وابنُ عَساكرٍ في «تاريخ دِمَشْق» (ج٤٨ ص٤٢٨)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «حِلْية الأَوْلياءِ» (ج٨ ص٩٥).

وإسنادُهُ حسنٌ.

وذكرهُ ابنُ رَجَبٍ في «جامع العُلُومِ والحِكَمِ» (ج١ص٢٤).

قلتُ: وهَذَا يدلُّ عَلَىٰ أنَّ اللهَ تَعَالَىٰ لاَ يُعَظِّمُ الأَعْمَالَ لِكْثرتِها، إلاَّ أنّ تَكُونَ مَوافقَةٌ للسُّنَّةِ، لذَلِكَ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لِيَبلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، ولَمْ يَقُلْ تَعَالىٰ: أَكْثرُ عَمَلاً، والعَملُ الحَسَن مَا كَانَ مُوافِقًا للكِتَابِ والسُّنَّةِ والآثَارِ.(١)

قالَ الحافظُ ابنُ كَثِيرٍ رحمه الله **في «تَفْسيرِهِ» (ج٤ ص٤٣٦)**: (وقَوْلهُ: ﴿لِيَبلُوَكُمْ﴾ أَيْ: ليخْتبرَكُم ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾؛ ولَمْ يَقُلْ: أَكْثرُ عَمَلاً؛ بَلْ ﴿أَحْسَنُ عَمَلًا﴾، ولاَ يكُونُ العَملُ حَسَنًا حَتّىٰ يَكُونَ خَالِصًا للهِ عَزَّ وَجَلّ، عَلَىٰ شَرِيعَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَمَتَىٰ فَقَدِ العَمَل وَاحِداً مِنْ هَذَيْنِ الشَّرطِيْنِ حَبَطَ وبَطَلَ).اهـ

قال تعالىٰ: ﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٤٥].

قالَ الإمَامُ أَحْمَدُ رحمه الله **في «الرَّدِّ عَلَىٰ الجَهْمِيَّةِ» (ص٢٠٧)؛ وَهُوَ يَتَحدَّثُ عَنْ حَالِ الجَهْمِ بنِ صَفْوَان**: (فَأَضَلَّ بكَلاَمِهِ بَشَراً كَثِيراً ... **وَوَضَعَ دِينَ الجَهْمّيةِ**(٢)).اهـ

قلتُ: فنسَبَ الإمَامُ أَحْمدُ رحمه الله آراءَ جَهْمِ بنِ صَفْوَان البِدْعِيّة **إِلىٰ دِينِهِ البَاطِلِ**، لاَ إلىٰ دِينِ الإِسْلاَمِ.(٣)

وهَذَا يَدلُّ عَلَىٰ أنَّ الإمَامَ أَحْمَدَ رحمه الله عِنْدَهُ أنَّ **الجَهْمِيَّةِ لهُمْ دِينٌ** يَختلفُ عَنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ تَماماً.

---

(١) وانظر: «تفسير القرآن» لابنِ كَثِيرٍ (ج٤ ص٤٣٦).

(٢) **قلتُ**: ورَبيعٌ هَذَا أيضاً **وَضَعَ دِينَ الْمُرجئةِ العَصْريّةِ**، اللَّهُمَّ غُفْراً.

(٣) **قلتُ**: فآراءُ ربيعٍ الإرْجائِيَّةِ مِنْ **دينِهِ البَاطل**، ليسَتْ مِنْ دِينِ الإِسْلاَمِ.

قَالَ شيخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «بَيَانِ تَلْبيس الجَهْمِيَّةِ» (ج١ ص٤٦٧):

(قلتُ: أَصْحَابُ عَمْرِو بنِ عُبَيْدٍ هُمْ الْمُعْتزِلةُ؛ فإنَّ عَمْرًا هُوَ الإمَامُ الأَوَّلُ الَّذِي ابْتَدَعَ «**دِينَ المُعْتزِلَة**» هُوَ وَاصِلُ بنُ عَطَاءٍ.

وأَمَّا الَّذينَ اتَّبَعُوهُ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفةَ فهُمْ مِنْ جِنْسِ الَّذِينَ قَامُوا بأَمْر مِحْنَةِ الْمُسْلمِينَ عَلَىٰ «**دِينِ الجَهْمِيَّةِ**» لَمَّا دَعَوْا النَّاسَ إِلَىٰ القَوْلِ بخَلْقِ القُرآنِ وغَيْرِهِ مِنْ أَقْوالِ الجَهْمِيَّةِ). اهـ

قلتُ: فَأَشَارَ شَيْخُ الإسْلامُ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله أَنَّ **بِدَعَ الْمُعْتزلةِ مِنْ دِينهِمْ**، وأنَّ **بِدَعَ الجَهْمِيَّةَ مِنْ دِينهِمْ**، كدِينِ اليَهُودِ، ودِينِ النَّصَارَىٰ، ودِينِ الْمَجُوسِ، وغَيْرِهِمْ.

قَالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوىٰ» (ج١٣ ص٢٠٩): (وَلَكِنَّ **الْخَوَارِجَ دِينُهُمْ الْمُعَظَّمُ** مُفَارَقَةُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَاسْتِحْلَالُ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ).اهـ

قلتُ: فنسَبَ **الدِّينَ إلىٰ الخَوَارج**؛ رَغْمَ أَنَّهُم يتسَمُّوا بدِينِ الإسْلاَمِ، وأنَّ حِجّتَهُم القُرآن الكَريم، والسُّنّة النَّبويّة!.

وبهَذَا يَتبيَّنَ أنَّ دِينَ الفِرَقِ كُلِّهم لَيْسَ هُوَ دِينُ الإسْلاَمِ.

لذَلِكَ فيجِبُ التَّحذيرُ مِنْ **دِينِ الْمُرْجئةِ الخَامِسَةِ**، وبَيانُ ضَلاَلهم في الدِّين.

قلتُ: فخَدَعَ رَبيعٌ أَتْباعهُ الجُهّال بهَذَا الإرْجَاءِ، ومَوَّهَ عَليهِمْ، اللَّهُمَّ غُفْراً.

وَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه قَالَ: (إنَّ الضَّلالَةَ حَقَّ الضَّلالَةِ أَنْ تَعْرِفَ مَا كُنْتَ تُنْكِرُ، وَتُنْكِرَ مَا كُنْتَ تَعْرِفُ، وَإِيَّاكَ وَالتَّلَوُّنَ فِي دِينِ اللهِ؛ فَإِنَّ دِينَ اللهِ وَاحِدٌ).[1]

---

(١) أثرٌ صحيحٌ

=

وَعَنِ الإِمَامِ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (مَنْ كَثُرَتْ خُصُومَاتُهُ لَمْ يَزَلْ يَتَنَقَّلُ مِنْ دِينٍ إِلَىٰ دِينٍ).[1] وَفِي رِوَايَةٍ: (مَنْ جَعَلَ دِينَهُ غَرَضًا للخُصُومَاتِ أَكْثَرَ التَّنَقُّلَ).

وعَنْ أَبِي جَحَّافٍ، قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ لِذَرٍّ[2]: «يَا ذَرُّ مَا لِي أَرَاكَ كُلَّ يَوْمٍ تُجَدِّدُ دِينًا».

أثرٌ حسنٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمدُ فِي ((الإِيمَانِ)) (٣٧٤)، وعَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمدَ فِي ((السُّنَّةِ)) (٧١١)، والخَلاَّلُ فِي ((السُّنَّةِ)) (١٥٣٥)، وابنُ بَطَّةَ فِي ((الإِبَانةِ الكُبْرَىٰ)) (١٢٣٩)، واللاَّلَكَائِيُّ فِي ((الاعْتِقَادِ)) (١٥١٦) مِنْ طَرِيقِ أَسْوَدِ بنِ عَامِرٍ، أَنَا جَعْفَرٌ الْأَحْمَرُ، عَنْ أَبِي جَحَّافٍ به.

قلتُ: وهَذَا سَندُهُ حَسَنٌ.

=

أَخْرجهُ ابنُ بَطَّةَ فِي «الإبانة الكُبرىٰ» (ج٢ ص٥٠٤)، واللَّالَكَائِيُّ فِي «الاعْتِقَادِ» (ج١ ص٩٠)، وابنُ عَبْدِ الَبرِّ فِي «جَامِع بَيَانِ العِلْمِ» (ج٢ ص٩٣٣) مِنْ طُرُقٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدٍ بِهِ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

(١) **أثرٌ حسنٌ**

أَخْرجهُ ابنُ بَطَّةَ فِي «الإبانة الكُبرىٰ» (٥٧٠)، و(٥٧٧)، و(٥٧٨)، و(٥٧٩)، و(٥٨٠)، و(٥٨٣)، والآجُرِّي فِي «الشَّريعة» (١١٦)، وابنُ أَبِي الدُّنيا فِي «الصَّمت» (١٦١)، وابنُ عَبْدِ البَرِّ فِي «جَامعَ بَيَانِ العِلْمِ» (ج١ ص٢٧)، وعبدُ اللهِ بنُ أحمدَ فِي «السُّنةِ» (١٠٣)، واللاَّلَكَائِيُّ فِي «الاعتقاد» (٢١٦)، والخَلاَّلُ فِي «السُّنَّةِ» (ج٦ ص٨)، والدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْند» (٣١٠)، وابنُ البَنَّاء فِي «الرَدّ علىٰ الْمُبتدعةِ» (ص٤٢)، والفِرْيابيُّ فِي «القَدَرِ» (٣٨٤)، و(٣٨٥).

وإسنادُهُ حسنٌ.

(٢) هُوَ ذَرٌّ الهَمْدَانِيُّ، وَهُوَ مِنْ رُؤوسِ المُرْجِئَةِ.

وانظر: «السُّنَّة» لعبدِ الله بنِ أحمدَ (ج١ ص٥٣٩).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمدُ فِي ((الإِيمَانِ)) (٣٧٥)، وعَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمدَ فِي ((السُّنَّةِ)) (٧١٢)، والخَلاَّلُ فِي ((السُّنَّةِ)) (١٥٣٦)، واللاَّلَكَائِيُّ فِي ((الاعْتِقَادِ)) (١٥٦١)، وابنُ بَطَّةَ فِي ((الإِبَانةِ الكُبْرَىٰ)) (١٢٤) مِنْ طَرِيقِ أَسْوَدِ بنِ عَامِرٍ، أنا جَعْفَرُ بنُ زِيَادٍ يَعْنِي: الْأَحْمَرَ، عَنْ حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ، عَنْ أَبِي الْمُخْتَارِ، قَالَ: شَكَىٰ ذَرٌّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ إِلَىٰ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ الطَّائِيِّ فَقَالَ: مَرَرْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَقَالَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ سَعِيدٌ: (إِنَّ هَذَا يُجَدِّدُ كُلَّ يَوْمٍ دِينًا لَا وَاللهِ لَا أُكَلِّمُهُ أَبَدًا).

وإِسْنادُهُ حَسنٌ فِي المُتَابعَاتِ.

وأَخْرَجَهُ عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمدَ فِي ((السُّنَّةِ)) (٧٠٤)، والخَلاَّلُ فِي ((السُّنَّةِ)) (١٣٦٤)، وابنُ بَطَّةَ فِي ((الإِبَانةِ الكُبْرَىٰ)) (١٢٣٧) من طريق مُحَمَّدِ بنِ أَبِي وَضَّاحٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ رَافِعٍ به بلفظٍ: قال سعيد بن جبير، لذر الهمداني: (أخبرني عَلَىٰ أَيِّ دَيْنٍ أَنْتَ الْيَوْمَ أَوْ رَأْيٍ أَنْتَ الْيَوْمَ فَإِنَّكَ لَا تَزَالُ تَلْتَمِسُ دِينًا قَدْ أَضْلَلْتَهُ أَلَا تَسْتَحِي مِنْ رَأْيِ أَنْتَ الْيَوْمَ أَكْبَرُ مِنْهُ؟).

وإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَعَنْ الإِمَامِ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (يَا عَبْدَ اللهِ: بَعَثَ اللهُ مُحَمَّدًا ﷺ بِدِينٍ وَاحِدٍ، وَأَرَاكَ تَنْتَقِلُ مِنْ دِينٍ إِلَىٰ دِينٍ).[1]

---

(١) أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ الآجُرِّيُّ فِي «الشَّريعة» (ص٥٦)، وابنُ بَطَّةَ فِي «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (٨٥٣).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

قلتُ: وصَدَقَ رحمه الله؛ فإنَّما يُجادلُ الّذي قَدْ شَكَّ فِيمَا هُوَ مُتمسِّكٌ بهِ، فَهُوَ يَبْحَثُ عَنْ دَينٍ يَتَّبِعهُ، ولهَذَا تَرَىٰ كَثِيراً مِمّن هَذَا حَالهُ تَرَاهُ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ مَعَ فِرْقَةٍ مِنْ تِلْكَ الفِرَقِ الْمُبْتَدِعَةِ، نَعُوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلاَنِ.

قالَ الإمامُ ابنُ بَطَّةَ رحمه الله فِي «الإبَانةِ الكُبرىٰ» (ج٢ ص٥٥٥)؛ بَعْدَمَا ذَكَرَ رُؤوسَ المُبْتدعَةِ: (وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ **قَدِ انْتَحَلَ لِنَفْسِهِ دِينًا يَنْصُرُهُ**[1]، **وَرَبًّا يَعْبُدُهُ، وَلَهُ عَلَىٰ ذَلِكَ أَصْحَابٌ يَتْبَعُونَهُ**[2]، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُكَفِّرُ مَنْ خَالَفَهُ، وَيَلْعَنُ مَنْ لَا يَتْبَعُهُ، وَهُمْ فِي اخْتِلَافِهِمْ وَتَبَايُنِهِمْ[3]؛ **كَاخْتِلَافِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَىٰ**، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣]، فَاخْتِلَافُهُمْ؛ كَاخْتِلَافِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَىٰ، **لِأَنَّ اخْتِلَافَهُمْ فِي التَّوْحِيدِ**، وَفِي صِفَاتِ اللهِ، وَفِي الْكَيْفِيَّةِ). اهـ

قلتُ: فالْمُبتدعةُ في هَذِهِ الأُمَّةِ يَحملُونَ شِرَارَ سُنَنِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ، والعياذُ باللهِ.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لِيَمِيزَ اللهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٧].

وقَالَ الإمَامُ ابنُ بَطَّةَ رحمه الله فِي «الإبَانةِ الكُبْرىٰ» (ج٢ ص٨٨٩): (فَإِنَّ هَؤُلَاءِ **مُرْجِئَةٌ أَهْلُ ضَلَالٍ**، وَزَيْغٍ وَعُدُولٍ عَنِ الْمِلَّةِ). اهـ

---

(١) كَمَا فَعَلَ ربيعٌ فَقدِ انْتَحِلَ لنَفْسِهِ دينَ الإرْجَاءِ يَنْصرهُ، نعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلاَنِ.

(٢) كأتباع رَبيعٍ الجَهَلة.

(٣) كاخْتلاَفِ أَتْبَاعِ رَبيعٍ فِي البُلْدانِ، فَهُوَ كاخْتلاَفِ اليَهُودِ والنَّصَارىٰ، والعياذُ باللهِ.

وَعَنِ ابْنِ شُبْرُمَةَ قَالَ: كَانَ أَبُو وَائِلٍ يَقُولُ لِشَقِيقٍ الضَّبِّيِّ: (أَيَا شَقِيقُ هَلْ وَجَدْتَ دِينَكَ مُنْذُ أَضْلَلْتَهُ- وَكَانَ شَقِيقٌ يَرَىٰ رَأْيَ الْخَوَارِجِ).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرجَهُ يَعْقوبُ بنُ سُفْيانَ في «الْمَعْرفةِ والتَّاريخ» (ج٢ ص٧٧٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ الحُمَيْدِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابنَ شُبْرمةَ بِهِ.

قلتُ: وهذا سندهُ صحيحٌ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في «بَيَانِ تَلْبيسِ الجَهْمِيَّةِ» (ج١ ص٣٧٣):

(فهَذَا أمرٌ بتَبْدِيلِ فِطْرةِ اللهِ الّتي فَطَرَ عَلَيْهَا عِبَادَهُ وَهِيَ طَرِيقةُ الْمُبْتدعَةِ الْمُبدِّلِينَ لِفِطْرةِ اللهِ وشِرْعَتِهِ؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَىٰ الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ**»[1]. اهـ

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠].

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠].

قلتُ: فاللهُ تَعَالَىٰ خَلَقَ النَّاسَ عَلَىٰ الفِطرَةِ ... ومِمَّا فُطِرَ النَّاس عَلَيْهَا هُوَ محبّةُ الحَقِّ وإرَادتهِ.[2]

---

(١) أَخْرجهُ البُخَارِيُّ في «صحيحِهِ» (١٣١٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) **قلتُ**: وربيعٌ هَذَا أَفسَدَ فِطْرةَ الَّذين يَأتُونَ مِنْ جَهتِهِ مِنْ «الرَّبيعيَّةِ» حتَّىٰ تَرجَّحَ عندَهُم الباطلَ عَلَىٰ الحَقِّ في الاعْتقاداتِ والإرادَاتِ، وهَذَا كافٍ في أنَّ فِطْرَتَهُم قَدْ فَسَدتْ، وإلاَّ فإنَّ اللهَ تَعَالَىٰ خَلقَهُم عَلَىٰ الفِطْرة الّتي تُوجبُ تَرْجيح الحَقّ عَلَىٰ البَاطِل في الاعْتِقاداتِ والإرادَاتِ، اللَّهُمَّ سلِّم سلِّم.

وانظر: «دَرء تَعَارض العَقْلِ عَلَىٰ النَّقْلِ» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ج٨ ص٤٦٣)، و«تَيْسير اللَّطيفِ الْمَنَّان» للشَّيْخ السِّعديّ (ص٥٠)، و«مُدَاوة النُّفوس» لابنِ حَزْمٍ (ص٣١).

قالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوىٰ» (ج١٠ ص٨٨): (وَالْقَلْبُ خَلْقٌ يُحِبُّ الْحَقَّ وَيُرِيدُهُ وَيَطْلُبُهُ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوىٰ» (ج١٦ ص٣٣٨): (فَإِنَّ الْحَقَّ مَحْبُوبٌ فِي الْفِطْرَةِ. وَهُوَ أَحَبُّ إلَيْهَا. وَأَجَلُّ فِيهَا وَأَلَذُّ عِنْدِهَا مِنْ الْبَاطِلِ الَّذِي لَا حَقِيقَةَ لَهُ فَإِنَّ الْفِطْرَةَ لَا تُحِبُّ ذَاكَ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «درء تعارض العقل والنقل» (ج٨ ص٤٦٣): (فِي النَّفْسِ مَا يُوجبُ تَرْجيح الحَقّ عَلَىٰ البَاطِلِ في الاعْتِقَاداتِ والإرادَاتِ، وهَذَا كافٍ في كَوْنِهَا وُلِدتْ عَلَىٰ الفِطْرَةِ). اهـ

قلتُ: فالنُّفوسُ مَفْطُورة عَلَىٰ مَعْرفةِ الحَقِّ وحُبّهِ.

والواجِبُ عَلَىٰ العَبْدِ أنْ يلزمَ الفِطْرة، ويحذرُ الأَسْباب الّتي تصدّهُ عَنِ الحَقِّ وتُصرفهُ عنهُ، وإِذَا مَا صَرفهُ عنهُ صَارِفٌ؛ عادَ إلىٰ الحَقِّ ولزمَهُ، وهَذَا مِنْ أَعْظمِ نِعَمِ اللهِ تَعَالَىٰ عَلَىٰ عَبْدِه أنْ يكُونَ العَبدُ مُحبّاً، ومُؤثِراً للحَقِّ يطلبهُ ويلزمَهُ.[1]

قالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفتاوىٰ» (ج٤ ص٣٢): (وَاَللَّهُ سُبْحَانَهُ خَلَقَ عِبَادَهُ عَلَىٰ الْفِطْرَةِ الَّتِي فِيهَا مَعْرِفَةُ الْحَقِّ وَالتَّصْدِيقُ بِهِ، وَمَعْرِفَةُ الْبَاطِلِ

(١) انظر: «الصّوارف عَنِ الحقّ» للدُّكتورِ حمدِ العُثمان (ص٥).

وَالتَّكْذِيبُ بِهِ، وَمَعْرِفَةُ النَّافِعِ الْمُلَائِمِ وَالْمَحَبَّةُ لَهُ، وَمَعْرِفَةُ الضَّارِّ الْمُنَافِي وَالْبُغْضُ لَهُ بِالْفِطْرَةِ[1]. اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «بَيَانِ تَلْبيسِ الجَهْمِيَّةِ» (ج٢ ص٧): (لإسْلامُ هُوَ دِينُ اللهِ العَامّ الّذِي اتَّفقَ عَلَيْهِ الأَوّلونَ والآخرُونَ مِنْ جَمِيعِ عِبَادِ اللهِ الْمُؤْمِنِينَ). اهـ

قلتُ: فتبيَّنَ مِمَّا سَبَقَ أنَّ «**دِينَ الرّبيعيَّةِ**» الَّذي وَضعَهُ رَبيعٌ الْمَدخلِيُّ لهُمْ وَهُوَ دين الإرْجَاءِ، يُنْسبُ إليهِ وإلىٰ شِيعَتِهِ، لا يُنْسبُ إلىٰ الإسلام ولنْ يُقْبَلَ منهُمْ هَذَا الدِّين الّذي ابْتدعُوه مِنْ قَبْلِ أَنْفُسِهِمْ، وَهُمْ في الآخِرَةِ مِنَ الخَاسِرِينَ، نَعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلان.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) **قلتُ**: فَلمَّا كَذَّبَتْ «الجَماعةُ الرَّبيعيّة» الحقَّ، وعَدم التَّصديقِ بهِ، وصَدَّقتِ البَاطلَ وأرادَته، عِلمْنَا أنَّ فِطْرتَهُم قَدْ تَلوثَت ببدعِ رَبيعٍ الْمَخْربيِّ حتَّىٰ لم تُميِّز بَيْنَ النَّافعِ والضَّارِ في الدِّينِ: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَىٰ وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ﴾ [هود: ٢٤].

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَىٰ أَنَّهُ لابُدَّ أَنْ يُوجَدَ فِي الأُمَّةِ مَنْ يَتَشَبَّهُ باليَهُودِ والنَّصَارَىٰ والمَجُوس سَواء في المَعَاصِي أَوِ البِدَعِ

اعْلَم رَحِمَكَ اللهُ أَنَّ أَعْمالَ اليَهُودِ والنَّصَارىٰ مبناها عَلَىٰ الضَّلالِ، والانْحِرَافِ، والفَسَادِ فِي الأَرْضِ، فلا يُؤْجَرُونَ عَلَيْهَا لمخالفَتِهَا للشَّرْعِ[1]، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان:٢٣]، **وَكَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ).**[2] **وفِي رِوَايَةٍ: (مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ).**

وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ هذه الأُمَّةَ سَتَقَعُ طَوائفٌ مِنْهَا فِي تَقْلِيدِ سُنَنِ الكَافِرِينَ، والْمُبتدِعِينَ الهالكِينَ، وهذه السُّنَنُ تكون في العَقائِدِ، والعِباداتِ، والأَحْكَامِ، والأَعْيَادِ، واللِّبَاسِ، والأَخْلاقِ، والعِياذُ باللهِ.

---

(١) فالتَّشبه بهؤلاءِ يُوقع الْمُسلم بالتبعيةِ، والتَّقليدِ لهم في العِباداتِ والعَاداتِ، وفي هذا مُشاقةٌ لله تعالىٰ، ولرسولهِ ﷺ، واتِّباع سبيلِ غيرِ الْمُؤمنين، وفي هذا وعيدٌ شديدٌ.

قال تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

(٢) أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (ج٢ ص٩٥٩)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (ج٣ ص١٣٤٣) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها.

فَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (لَتَتَّبِعُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّىٰ لَوْ دَخَلُوا جُحْرِ ضَبٍّ لاتَّبَعْتُمُوهُمْ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الْيَهُودُ، وَالنَّصَارَىٰ؟ قَالَ: فَمَنْ).[1]

قلتُ: وهذا يَقْتَضِي الْمَنع من كلِّ ما كان من خَواص الكُفّار، لذمِّ التَّشبه باليهودِ والنَّصارىٰ.[2]

قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللهُ في «مسألةِ السَّماعِ» (ص٣٥٠): (فأخبرَ ﷺ **أَنَّهُ لابدَّ مِنْ أن يكونَ في الأُمّةِ مَنْ يَتَشَبَّهُ باليَهُودِ والنَّصارىٰ، وبفارسَ الرُّومِ، وَظُهُورُ هذا الشَّبَهِ فِي الطَّوائِفِ**[3]؛ إنَّما يَعْرِفُهُ مَنْ عَرَفَ الحَقَّ وضِدَّهُ، وَعَرَفَ الواجبَ والواقِعَ، وطَابَقَ بينَ هذا وهذا، وَوَازَنَ بين ما عليهِ النَّاسُ اليَوْمَ، وبينَ ما كانَ عليهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ). اهـ

قلتُ: فعلىٰ هذَا يَكُونُ إخبار النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الأُمّةِ أَنَّها سَتتبعُ سَنَنِ الأُمم الهالكةِ؛ إنَّما يَعْني طوائف مِنْ هذهِ الأُمَّةِ، وَهُمْ الجَماعاتُ الحزبِّيةِ، والجماعاتُ الْمَذْهبيَّةِ في

---

(١) أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (ج٣ ص ٢٧٤)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (ج٤ ص١٦٣١).

(٢) وانظر: «اقتضاء الصَّراط الْمُستقيم» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ج١ ص٤٨٢)، و«البِدَعَ في الدِّين» للشَّيْخ أحمد البنعليِّ (ج٤ ص١٦٧).

قلتُ: وإنّ التَّشبه يكونُ جُزئيًا؛ كما يكون كُليًا، والله المستعان.

وانظر: «فيض القدير» للمُنَاوِيِّ (ج٦ ص١٠٤).

(٣) ولقد ظَهَرَ هذا الشَّبَهِ في الجماعات الإسلامية اليوم حيثُ تَشَبَّهُوا باليهودِ والنَّصارىٰ، وبفارسَ الرُّوم في تفرقِهم، وسِياستِهم، وأفكارِهم، ولباسِهم، وغيرِ ذلك، ثمَّ تَدَّعِي هذه الجماعات أَنَّها ضدّ النَّصارىٰ في الغربِ، وضدَّ فارس في إيران، واللهُ الْمُستعان.

هذا الزَّمَانِ، وَهُمْ أهلُ الافْتِرَاقِ؛ الَّذِينَ افْتَرَقُوا عَنْ أَهلِ السُّنَّةِ والجمَاعةِ في الأُصُولِ والفُرُوعِ[1]، وهُؤلاءِ الْمُبتدعةِ تَشَبَّهُوا باليَهُودِ والنَّصَارَىٰ في افْتِرَاقِهِم في دِينِهِم.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران:١٠٥].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (٣١) مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم:٣١ و٣٢].

قلتُ: وهذا يَدلُّ عَلَىٰ أَنَّ أَوَّلَ الأُمورِ التي وَرَدَ النَّهيُ عنها صَراحَةً فِي الشَّرْعِ الحَكِيم عَنِ التَّشَبُّهِ بالكَافِرِينَ فِيهَا الإفْتِراق في بالدِّين.

وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَىٰ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةٍ، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَىٰ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةٌ، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً، قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي).

حديثٌ حسنٌ

أخرجه التِّرْمِذِيُّ في «سُننِهِ» (ج٥ ص٢٦)، والحاكمُ في «الْمُسْتدرك» (ج١ ص١٢٨)، وابنُ وَضَّاحٍ في «البدَعِ» (ص٩٢)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (ج١

---

(١) ولا يَقْصُد النَّبِيُّ ﷺ أُمةَ الإجابة التي اسْتجابت للهِ تَعالىٰ، ولرسولهِ ﷺ في الأُصولِ والفُروعِ.

فهذه الأُمَّةُ لا تَقَعُ فِي مُشابهةِ الكافرينَ، والْمُبتدعينَ، والسِّياسيينَ الجهلةِ، جُملة وتفصيلاً، فَهِيَ مَحفوظَةٌ مِنَ اللهِ تَعالىٰ في كُلِّ زمانٍ، وحفظ دينها إلىٰ قِيَام السَّاعةِ.

فالأمرُ إنَّه سَتبقىٰ أُمَّة الإجابة علىٰ السُّنَّةِ لا تتشبَّهُ بالهالكِينَ، وستبقىٰ مُستمسكة بالحقِّ، لا يضرّها مَنْ خَذَلَهَا، ولا مَنْ عَاداها في كُلِّ زمانٍ إلىٰ قيامِ السَّاعةِ، والله تَكَفَّلَ بالحِفْظِ.

ص١٠٠)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» (ص١٥)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانة الكُبرىٰ» (ج١ ص٣٦٩).

بأسانيدٍ حسنةٍ.

قلتُ: فإذا نُهِيَ عَنِ التَّشَبُّهِ بالْيَهُودِ والنَّصَارَىٰ وَغَيْرِهِم، فاقْتَضَىٰ ذَلِكَ وُجوبُ مُخالفتِهِم في جَمِيعِ ما يَختصُّ بهِم، وهذه المخالفةُ مِنْ أَكبرِ مَقاصدِ بعثةِ النَّبِيِّ ﷺ فانتبه.

فعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ...).[1]

قلتُ: فأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذَا الحَدِيثِ بمُخالفَةِ الْمُشركِينَ مُطْلَقـًا.

قالَ الشَّيْخُ أَحمدُ بنُ حَجَرٍ البنعليّ رحمه الله في «البِدَعِ في الدِّين» (ج٤ ص١٦٦): (ولهذا كانَ هذا التَّشبُّه بهم مُحرمـًا). اهـ

وقالَ الشَّيْخُ أحمدُ بنُ حَجَرٍ البنعليِّ رحمه الله في «البِدَعِ في الدِّين» (ج٤ ص١٦٧): (وإِذَا كَانَتْ مُخالفتُهم سَببـًا لظُهُورِ الدِّينِ، فإنَّما الْمَقْصُودُ بإرْسَالِ الرُّسل، أنْ يَظْهَرَ دِينُ اللهِ تَعَالَىٰ علىٰ الدِّينِ كُلِّه؛ فتكونُ نَفْسُ مُخالفتِهم مِنْ أَكْبَرِ مَقاصِدِ البَعْثَةِ). اهـ

وَهَذَا الحديثُ يَدلُّ عَلَىٰ أَنَّ مخَالفةَ الكُفَّارِ في الدِّينِ مَقْصُودَةٌ، فكيفَ نوافِقُهُم فِيمَا يَخْتَصُّ بهم مِنَ الْمُنْكَراتِ؟!.

وعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَالِفُوا الْيَهُودَ ...».

---

(١) أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (ح٥٨٩٢)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (ح٢٥٩).

حديثٌ حسنٌ

أخرجه أَبُو داودَ في «سُننِهِ» (ح٦٥٢)، والحاكمُ في «الْمُسْتدركِ» (ج١ ح٩٥٦)، وابنُ حِبَّان في «صحيحه» (ص٦٦٢ ح٢١٨٦)، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّة» (ج٢ ح٥٣٤)، والْبَيْهَقِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج٢ ح٤٢٥٧)، والْبَزَّارُ في «الْمُسند» (ج٨ ح٣٤٨٠)، والدُّولَابِيُّ في «الكنىٰ والأسماء» (ج١ ح٧٣١)، مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عن مَرْوَانَ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ مَيْمُونَ الرَّمْلِيُّ، عَنْ يَعْلَىٰ بْنِ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِيهِ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ، من أجْلِ هلالِ بنِ مَيْمون الرَّمْلِيّ، وهو صدوقٌ؛ كما قال ابنُ حَجَرٍ في «تقريب التَّهذيب» (ص ٥٧٦).

وكذلكَ يَعْلىٰ بن شَداد بنِ أَوْسٍ الأنصاريِّ، وهو صدوقٌ؛ كَمَا قالَ ابنُ حَجَرٍ في «تقريب التَّهذيب» (ص٦٠٩).

والحديث صَحّحه العلاَّمةُ الأَلبانيِّ رحمه الله في «صحيحِ سُننِ أَبِي دَاودَ» (ج٣ ص٢٢٥)، وقال الشَّوْكَانِيُّ رحمه الله في «نَيْلِ الأوطارِ» (ج٣ ص١٤٥): (لَا مَطْعَنَ فِي إِسْنَادِهِ).

قلتُ: وفي هذَا الحديث أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بمُخالفةِ اليَهودِ.

قلتُ: والأدلةُ واضحةٌ في الأمرِ بمُخالفةِ الكُفَّارِ، والنَّهيِ عَنِ التَّشَبُّهِ بهم.

وَعَنْ مُجَاهِدٍ[1] رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (يَبْدَؤونَ فيكُونُونَ مُرْجِئَةً!، ثُمَّ يَكُونُونَ قَدَرِيَّة!، ثُمَّ يَصِيرُونَ مَجُوسًا!).[2] وَفِي رِوَايَةٍ: (لا تَكُونُ مَجُوسِيَّةٌ حَتَّىٰ تَكُونَ قَدَرِيَّةٌ، ثُمَّ يَتَزَنْدَقُوا، ثُمَّ يَتَمَجَّسُوا!).

أثرٌ حسنٌ

أخرجه ابنُ شَاهين في «مَذاهبِ أهلِ السُّنة» (٤)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (ج٢ ص١٩٠)، واللالَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (١١٦٨)، وعبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّة» (٩٦٠)، والخطيبُ في «الْمُوضِّح» (ج١ ص٤٠٦) من طرقٍ عن مُجاهدٍ بهِ.

وإسنادُهُ حسنٌ.

وذَكَرَهُ ابنُ أَبِي الخَيْرِ في «الانْتِصَارِ» (ج٣ ص٧٦٤).

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: (لَمْ يَكُنْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ شَيْءٌ، إِلَّا كَائِنٌ فِيكُمْ).[3]

---

(١) هو الإمامُ مُجاهدُ بنُ جَبْر، أبو الحَجَّاجِ الْمَخْزُومِيّ مَوْلاَهُم، المكيّ، ثقةٌ إمامٌ في التَّفسيرِ، وفي العلمِ، توفي سَنَة (إحدىٰ، أو اثنين، أو ثلاث، أو أربع ومائة) ه، وله (٨٣) سَنَة.

انظر: «تقريب التهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٩٢١).

(٢) **قلتُ**: حتىٰ إلىٰ أَمَدٍ بعيدٍ، حيثُ تَتَجارىٰ بهم الأهواءُ إلىٰ يقُولُوا بأقوالِ القدريّة، واليَهُوديَّة، والنَّصرانيَّة، والْمَجُوسيّة، كَمَا حَصَلَ لجميعِ الفِرَقِ الضَّالةِ قديمًا وحديثًا، اللَّهُمَّ سلِّم سلِّم.

(٣) **أثرٌ حسنٌ**.

أَخْرجهُ ابنُ نَصْرٍ في «السُّنةِ» (٦٧).

وإسنادُهُ حسنٌ.

وَعَنْ حُذَيْفَةَ بنِ اليَمَانِ ﷺ قَالَ: (نِعْمَ الْأُخْوَةُ لَكُمْ بَنُو إِسْرَائِيلَ أَنْ كَانَ لَكُمُ الْحُلْوُ وَلَهُمُ الْمُرُّ، كَلَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ حَتَّىٰ تُحْذَىٰ السُّنَّةُ بِالسُّنَّةِ حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ).[1]

والقُذَّةُ: هِيَ رِيشَةُ السَّهمِ، يُضرَبُ مَثَلًا للشَّيئَيْنِ يَسْتويانِ، وَلَا يَتَفَاوَتَانِ.[2]

قلتُ: فتُصبحُ سِلْسلة «**الْمُرْجئةِ الخَامِسَةِ**» تَرْجِعُ إلىٰ اليَهُودِ والنَّصارىٰ.

قلتُ: بَلْ مَنْ نَظَرَ فِي كَثِيرٍ مِنَ البِدَعِ القَدِيمةِ، أو البِدَعِ الحَديثةِ وَجَدَ أَنَّ لَهَا أَصْلاً عِنْدَ اليَهُودِ والنَّصَارىٰ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله فِي «الفَتَاوَىٰ» (ج٥ ص٢٢): (أَسَانِيدُ جَهْمٍ تَرْجِعُ إِلَىٰ الْيَهُودِ وَالصَّابِئِينَ وَالْمُشْرِكِينَ). اهـ

وعَنْ دَاودَ بنِ أَبِي هِنْدٍ رحمه الله قَالَ: (إِنَّمَا فَشَا القَدَرُ فِي البَصْرَةِ لَمَّا أَسْلَمَ النَّصَارَىٰ واليَهُودُ، لأَنَّ القَدَرَ مَقَالَةُ اليَهُودِ والنَّصَارَىٰ).[3]

---

(١) **أثرٌ صحيحٌ.**

أَخْرجهُ ابنُ نَصْرٍ في «السُّنَّةِ» (٦٧)، والحاكمُ في «الْمُسْتدرك» (٣٢١٨)، وعبدُ الرّزاق في «تَفْسيرِهِ» (ج١ ص١٩١)، والطَّبريُّ في «جامع البيان» (ج٦ ص٢٥٣).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

(٢) انظر: «النِّهاية في غَريب الحَدِيثِ» لابنِ الأَثِيرِ (ج٤ ص٢٨).

(٣) **أثرٌ صحيحٌ.**

أَخْرجهُ الطُّيُورِيُّ في «الطُّيورِيّاتِ» (١١٧٩)، وابنُ بَطَّة في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (١٩٥٩).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وقَالَ وَكِيعُ بْنُ الجَرَّاحِ رحمه الله: (إِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَكْتُبُونَ مَا لَهُمْ وَمَا عَلَيْهِمْ، وَأَهْلَ الْأَهْوَاءِ لَا يَكْتُبُونَ إِلَّا مَا لَهُمْ).(١)

وكَانَ السَّلَفُ رضي الله عنهم كَسِفْيَانَ بنِ عُيَيْنَةَ وغَيرِهِ يقُولُونَ: (مَنْ فَسَدَ مِنْ عُلَمَائِنَا فَفِيهِ شَبَهٌ مِنَ اليَهُودِ، ومَنْ فَسَدَ مِنْ عِبَّادِنَا فَفِيهِ شَبَهٌ مِنَ النَّصَارَىٰ).(٢)

وَعَنِ الإِمَامِ مُسْلِمِ بنِ يَسَارٍ رحمه الله قَالَ: (إِنَّ مَعْبَدًا(٣) يَقُولُ بِقَوْلِ النَّصَارَىٰ!).(٤)

وَعَنِ الإِمَامِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ رحمه الله قَالَ: (لَا تُجَالِسُوا مَعْبَدًا، إِنَّهُ ضَالٌّ مُضِلٌّ).(٥)

وَعَنِ الإِمَامِ أَحْمدَ رحمه الله قَالَ: (مَنْ تَعَاطَىٰ الْكَلَامَ لَمْ يُفْلِحْ، وَمَنْ تَعَاطَىٰ الْكَلَامَ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَتَجَهَّمَ).(٦)

---

(١) **أثرٌ حسنٌ.**

أَخْرجهُ الهَرَوِيُّ في «ذَمِّ الكَلامِ» (ج٢ ص٢٧٠)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «أَخْبَارِ أَصْبَهَان» (ج٢ ص١٩)، والدَّارَقُطْنِيُّ في «السُّنن» (ج١ ص٧٧)، وابنُ الجَوْزِيُّ في «التَّحقيق» (ج١ ص٢٣).

وإسنادُهُ حسنٌ.

(٢) انظر: «بَدائع الفَوائدِ» لابنِ القَيِّمِ (ج٢ ص٣٢).

(٣) هو مَعْبدٌ الجُهَنِيُّ القَدَرِيّ الْمُبتدع.

(٤) **أثرٌ حسنٌ.**

أَخْرجهُ أحمدُ في «العِلَلِ ومَعْرفةِ الرِّجال» (١٠٨٤)، والعُقَيْلِيُّ في «الضُّعفاء الكَبير» (ج٤ ص١٣٦٣).

وإسنادُهُ حسنٌ.

(٥) **أثرٌ صحيحٌ.**

أَخْرجهُ العُقَيْلِيُّ في «الضُّعفاء الكَبير» (ج٤ ص١٣٦٣)، وابنُ عَسَاكِرٍ في «تَاريخ دِمَشْق» (ج٥٩ ص٣٢٢).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

(٦) **أثرٌ صحيحٌ.**

أَخْرجهُ السِّلَفِيُّ في «الْمَشْيخة البَغْدادية» (٢١٣٧).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

=

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «بَيانِ تَلْبيسِ الجَهْمِيَّةِ»** (ج١ ص٣٧٣): (وقَدْ ذَكَرْنَا في غَيْرِ هَذَا الْمَوْضعِ **أَنَّ مَبْدَأ التَّجَهُّمِ في هَذِهِ الأُمَّةِ كانَ أَصْلُهُ مِنَ الْمُشرِكينَ، ومُبدِّلةِ الصّابئِينَ مِنَ الهِنْدِ، واليُونانِ،** وكَانَ مِنْ مُبَدِّلةِ أهلِ الكِتَابِ مِنَ اليَهُودِ). اهـ

قلتُ: ومَعْلومٌ أنّ مِنْ مَصَادر **التَّصَوّفِ الأَصْلِيَّةِ النَّصْرانيَّةِ، وأَنَّ التَّشيُّعَ لهُ صِلةً وثيقةً باليَهُودِ.**

وهَكَذا مَنْ تَتبَّعَ كَثِيراً مِنَ البِدَعِ وَجَدَ بَيْنَها، وبَيْنَ أهلِ الكِتَابَيْنِ صِلَةً وثيقةً، ولاَ حَوْلَ ولاَ قُوَّةَ إلاَّ باللهِ العَلِي العَظِيمِ.(١)

قالَ العَلاَّمةُ الشَّاطِبيُّ رحمه الله **في «الاعْتِصَامِ»** (ج٣ ص١٦٦): (وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَهْتَدِ بِهَدْيِهِ ﷺ، وَلَا يَسْتَنُّ بِسُنَّتِهِ؛ **فَإِمَّا إِلَىٰ بِدْعَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ**). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «الاسْتِقَامة»** (ج١ ص٢٢٠)؛ **عَنِ المُبْتدعَةِ مِنْ أَهْلِ الكَلاَمِ، ومِنْ أَهلِ العِبادةِ:** (هَؤُلَاءِ فيهِمْ انْحرافٌ **يُشبهُ انْحِرافِ الْيَهُودِ** أهلِ الْعلمِ وَالْكَلَامِ، وَهَؤُلَاءِ فيهِمْ انْحِرافٌ **يُشبهُ انْحرافِ النَّصَارَىٰ** أهلِ الْعِبَادَةِ والإِرَادةِ). اهـ

=

وذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ في «السِّير» (ج١١ ص٢٩١).

(١) وانظر: «التَّصوف» للشَّيْخ إحسان إلهي ظَهِير (ص٤٩ و٧٩)، و«بَذْل الْمَجْهود في إثباتِ مُشابهةِ الرّافضة لليَهُود» للجُمَيليِّ (ص١٥٥).

وقالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «بُغْية المُرتاد»** (ص٣٣٨)؛ **عَنِ المُبْتدعَةِ:** (ولهَذَا كَانَ هَؤُلاءِ مَعَ تَظَاهرِهِمْ بالإسْلاَمِ قَدْ يكُونُونَ **أَسْوأ حَالاً مِنَ الكَافرِ الْمُظْهرُ كُفرَهُ مِنَ اليَهُودِ والنَّصَارىٰ**). اهـ

وقالَ الإمَامُ أحمدُ رحمه الله **في «الرَّدِّ عَلَىٰ الجَهْمِيَّةِ»** (ص١٩٨)؛ **عَنْ حُجَّةِ جَهْمِ بنِ صَفْوَانَ:** (ثُمَّ إنَّهُ اسْتَدرَكَ حُجَّةً مِثْلَ حُجّةِ **زَنَادقة النَّصَارىٰ!**). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «الفَتَاوَىٰ»** (ج١٣ ص٢٤٧)؛ **عَنِ المُبْتدعَةِ:** (حَتَّىٰ أَشْبَهَ **هَؤُلاءِ الْيَهُودَ** الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ، وَأَشْبَهَ **هَؤُلاءِ النَّصَارَىٰ** الضَّالِّينَ؛ بَلْ صَارَ مِنْهُمَا مَنْ هُوَ **شَرٌّ مِنْ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَىٰ**). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «الفَتَاوَىٰ»** (ج١٣ ص٢٤٣): (وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ بِمَا يُصْلِحُ بَاطِنَهُ وَيُفْسِدُهُ، وَلَمْ يَقْصِدْ صَلَاحَ قَلْبِهِ بِالْإِيمَانِ وَدَفْعِ النِّفَاقِ **كَانَ مُنَافِقًا إنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ؛ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ يُظْهِرُهُ الْمُؤْمِنُ وَالْمُنَافِقُ**، وَهُوَ عَلَانِيَةٌ، وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «الفَتَاوَىٰ»** (ج١٣ ص٢٤٣): (مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ أَوْ الْحَدِيثَ، وَتَأَوَّلَهُ عَلَىٰ غَيْرِ التَّفْسِيرِ الْمَعْرُوفِ عَنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، **فَهُوَ مُفْتَرٍ عَلَىٰ اللهِ مُلْحِدٌ فِي آيَاتِ اللهِ مُحَرِّفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ**[1] **وَهَذَا فَتْحٌ لِبَابِ الزَّنْدَقَةِ وَالْإِلْحَادِ**، وَهُوَ مَعْلُومُ الْبُطْلَانِ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ). اهـ

---

(١) **قلتُ**: وكُتبُ رَبيعٍ عَلَىٰ مَا فِيهَا مِنْ تَحريفٍ لكِتَابِ اللهِ تَعَالَىٰ، وسُنّةِ رَسُولهِ ﷺ، فإنَّ أتباعَهُ يُعظِمونَهَا لجهْلِهِم في الدِّينِ، وهَذَا مِنْ أَعظمِ الجَهْلِ، واللهُ الْمُسْتعان.

=

صَدَقَ شَيْخُ الإسْلامِ رحمه الله، ونَصَحَ وبَرَّ.

قلتُ: وأَصْلُ بِدْعَةِ الجَهْمِيَّةِ **يعودُ إِلَىٰ اليَهُودِ**، وهَذَا شَأْنُ أكثرِ البِدَعِ **أَنَّها تَعُودُ إِلَىٰ أُمَمِ الكُفْرِ مِنَ اليَهُودِ والنَّصَارَىٰ والْمَجُوس**؛ الَّذِينَ لَمْ يَسْتطِيعُوا مُوَاجَهةِ الإسْلامِ بالسَّيْفِ، فَبثُّوا فيهِ الأفكارَ الضَّالّةِ، والْمُعْتقدات الْمُنْحرفة لإفْسَادِهِ.(١)

قَالَ الإمامُ ابنُ بَطَّةَ رحمه الله **في «الإبانةِ الكُبرىٰ» (ج٢ ص٥٦٨)**؛ بَابُ: إِعْلَامِ النَّبِيِّ ﷺ لِأُمَّتِهِ رُكُوبَ طَرِيقِ الْأُمَمِ قَبْلَهُمْ، وَتَحْذِيرِهِ إِيَّاهُمْ ذَلِكَ.

وقَالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «الفَتَاوَىٰ» (ج١٠ ص٦٥٧)**: (فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ **أَحْوَالِ الْيَهُودِ قَدْ ابْتُلِيَ بِهِ بَعْضُ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَىٰ الْعِلْمِ، وَكَثِيرًا مِنْ أَحْوَالِ النَّصَارَىٰ قَدْ ابْتُلِيَ بِهِ بَعْضُ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَىٰ الدِّينِ**؛ كَمَا يُبْصِرُ ذَلِكَ مَنْ **فَهِمَ دِينَ الْإِسْلَامِ** الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ ثُمَّ نَزَّلَهُ عَلَىٰ أَحْوَالِ النَّاسِ).اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «بَيَانِ تَلْبيسِ الجَهْمِيَّةِ» (ج١ ص٣٧٥)**: (فَكَانَ أَوَّلُ مَا ظَهَرَ مِنَ البِدَعِ(٢) فيهِ **شَبَهٌ مِنَ اليَهُودِ والنَّصَارَىٰ**). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «بَيَانِ تَلْبيسِ الجَهْمِيَّةِ» (ج١ ص٣٧٦)**: (وهَؤُلاءِ الْمُحرِّفةُ الْمُبدّلة في هَذِهِ الأُمَّةِ مِنَ الجَهْمِيَّةِ وغَيْرِهمْ **اتَّبعُوا سُنَنَ مِنْ كَانَ**

=

وانظر: «الفَتَاوىٰ» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ج١٣ ص١٨٧ و٢٠٧ و٢١٠).

(١) وانظر: «الردّ عَلَىٰ الجَهْميَّةَ والزَّنادقةِ» للإمامِ أحمدَ (ص١٩٨)، و«الفَتَاوىٰ» لابنِ تَيْمِيَّةِ (ج٤ ص٢١٨)، و«بَيَان تَلْبيسِ الجَهْمِيَّةِ» له (ج٢ ص٥٣)، و«التَّصوفِ» للشَّيخ إحْسَان إِلهِي ظَهير (ص٤٩ و٧٩)، و«الإبانة الكُبْرىٰ» لابنِ بَطَّةَ (ج٢ ص٥٦٨).

(٢) مِنْهَا بِدَعِ الْمُرْجِئَةِ الخَامسَةِ فِيهَا شَبهٌ مِنَ اليَهُودِ والنَّصارىٰ، اللَّهم غُفْراً.

قَبْلَهُم مِنَ اليَهُودِ، والنَّصَارىٰ، وفَارَس، والرُّوم فَغَيَّرُوا فِطْرَةَ اللهِ تَعَالَىٰ، وبَدَّلُوا كِتَابَ اللهِ، واللهُ سُبْحانَهُ وتَعَالَىٰ خَلَقَ عِبَادَهُ عَلَىٰ الفِطْرةِ الّتي فَطَرهُم عَلَيْهَا). اهـ

قلتُ: واعْلَم أنَّ كُلَّ فِرْقَةٍ إِذَا أَرادَتْ أَنْ تُروِّجَ بدَعَهَا لابدَّ عَلَيْهَا أنْ تَنْتَحِلَ اسْماً يُوافقُ الكِتَاب والسُّنَّة تَحْتالُ فيهِ عَلَىٰ أَتْباعِهَا الجَهْلة، وَهِيَ غيرُ مُتّبعَةٍ لِمَا انْتَحلتهُ في الدِّينِ، **فانْتحلَت مَثَلاً «الفِرْقة الرَّبيعِيَّة»** السَّلفيَّة، وَهِيَ غَيْرُ مُتّبعةٍ لَهَا، بَلْ خَالفُوا فِيهَا السُّنَّةِ الّتي أَمَرَ الكِتَابُ باتِّباعها؛ وحَارَبُوا السُّنَّةَ وأَهْلَهَا الَّذِين أَمَرَ الكِتَابُ بمُوالاَتهِمْ، وصَارُوا يتَّبعُونَ الْمُتَشَابه مِنَ الكِتَابِ؛ فيتأَوّلونَهُ عَلَىٰ غَيْرِ تَأْويلِهِ مِنْ غَيْرِ فِقْهٍ مِنْهُمْ بمعْنَاهُ، ولا رُسوخٌ في العِلْمِ، ولا اتِّباعٌ للسُّنَّةِ، وآثارِ السَّلفِ، ولا مُرَاجَعةٌ لعُلَمَاءِ السُّنَّةِ الّذينِ يَفْهمُونَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ والآثار حَتَّىٰ فَارَقُوا جَمَاعةَ الْمُسْلمِينَ، ولاَ حَوْلَ ولاَ قُوَّةَ إلاَّ باللهِ العَليّ العَظِيمِ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوَىٰ» (ج١٣ ص٢١٠)؛ عَنِ طَرِيقَةِ الْمُبْتدعَةِ في تَرْوِيجِ بدَعهِمْ: (فَانْتَحلَتْ الْخَوَارِجُ كِتَابَ اللهِ، وَانْتَحلَتْ الشِّيعَةُ أَهْلَ الْبَيْتِ، وَكِلَاهُمَا غَيْرُ مُتَّبعٍ لِمَا انْتَحلَهُ؛ فَإِنَّ الْخَوَارِجَ خَالَفُوا السُّنَّةَ الَّتِي أَمَرَ الْقُرْآنُ بِاتِّبَاعِهَا). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوَىٰ» (ج١٣ ص٢٣٩): (وَهَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرُونَ - مَعَ ضَلَالِهِمْ وَجَهْلِهِمْ - يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ أَعْلَمُ وَأَعْرَفُ[1] مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَمُتَقَدِّمِيهَا). اهـ

---

(١) وهَكَذا ادِّعَا رَبيعٌ وأَتباعهُ، كَمَا في مُقالاتهمْ الْمُخالفة لِسَلَفِ الأُمّة، فإنَّهم مَعَ ضَلالهِمْ، وجَهْلِهِمْ بأَحْكَامِ الإِسْلامِ؛ يدَّعُونَ أَنَّهُم أَعلمُ وأَعْرَفُ مِنَ الشَّيْخ ابنَ بازٍ، والشَّيْخ ابنِ عُثيمين، والشَّيخ الفَوْزَان، والشَّيْخ عَبْد العزيزَ آل الشَّيْخ، والشَّيخ الغُديَان وغَيْرِهم في العَقيدةِ والدَّعوة، وإلاَّ لماذَا إِلَىٰ الآن لم يَرْجِعُوا إليهِمْ في ذَلِكَ، وهَذَا يدلُّ عَلَىٰ أَنَّهُم يرونَ أنهم أعلمُ منهمُ بأَحْكَامِ الدِّينَ، كَمَا هُوَ شَأْنُ أهلِ البِدَعِ قَدِيماً وحَدِيثاً، اللَّهمَّ سلِّم سلِّم.

وقَالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوَىٰ» (ج١٣ ص٢٢٥): (فَمَا وَافَقَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، فَهُوَ حَقٌّ، وَمَا خَالَفَ ذَلِكَ فَهُوَ بَاطِلٌ). اهـ

قلتُ: فكُلُّ مَعنًىٰ يُخالفُ الكِتَابَ والسُّنةَ؛ فهوَ باطِلٌ، وحُجتهُ دَاحِضَة: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًىٰ وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨].

وقَالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «بَيَانِ تَلْبيسِ الجَهْمِيَّةِ» (ج١ ص٥٩٢): (وجَمِيعُ البِدَعِ؛ كبِدَعِ الخَوَارِجِ، والشِّيعَةِ، **والْمُرْجِئَةِ**، والقَدَرِيَّةِ لَهَا شُبَهٌ في نُصُوصِ الأَنْبيَاءِ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «بَيَانِ تَلْبيسِ الجَهْمِيَّةِ» (ج١ ص٥٥٧): (وجَمِيعُ أَهْلِ الأَهْواءِ قَدْ يَتمسَّكُونَ بنُصُوصٍ؛ كالخَوَارِجِ، والشِّيعَةِ، والقَدَرِيَّةِ، والرَّافِضَةِ، **والْمُرْجِئَةِ** وغَيْرِهِمْ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «مِنْهاجِ السُّنَّةِ» (ج١ ص٣٠٩): (فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ حَدَثَتْ بِدْعَةُ «الْقَدَرِيَّةِ»، **وَ«الْمُرْجِئَةِ»**؛ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، كَعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، وَوَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ). اهـ

قلتُ: وهَذَا النَّوعُ مِنَ الإرْجَاءِ هُوَ الَّذي بدّعهُ السَّلَفُ، وَهُوَ القَولُ بأنَّ العَمَلَ لَيْسَ مِنَ الإيمَانِ، **وهَذَا هُوَ اعْتِقادُ رَبيعٍ الْمُرْجِئِ، وأَتْباعِهِ الْمُرْجئةِ**.[1]

---

(١) أي: اعْتِقاد الْمُرجئةِ الخَامِسَة.

قلتُ: وقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ بوُقُوعِ طَوائفٍ مِنْ هَذهِ الأُمَّةِ فِيمَا وَقَعَ فيهِ أَهْلُ الكِتَابِ مِنَ اليَهُودِ، والنَّصَارَىٰ، كَمَا سَبَقَ ذَلِكَ.

فَقَدْ قَالَتْ كُلُّ فِرْقَةٍ فِي الأُخْرَىٰ، كَمَا قَالَتْ اليَهُودُ: ﴿قَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣].

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج٥ ص٢٦٠)**: (وَاخْتِلَافُ أَهْلِ الْبِدَعِ هُوَ مِنْ هَذَا النَّمَطِ؛ **فَالْخَارِجِيُّ يَقُولُ**: لَيْسَ الشِّيعِيُّ عَلَىٰ شَيْءٍ، **وَالشِّيعِيُّ يَقُولُ**: لَيْسَ الْخَارِجِيُّ عَلَىٰ شَيْءٍ، **وَالْقَدَرِيُّ النَّافِي يَقُولُ**: لَيْسَ الْمُثْبِتُ عَلَىٰ شَيْءٍ، **وَالْقَدَرِيُّ الْجَبْرِيُّ الْمُثْبِتُ يَقُولُ**: لَيْسَ النَّافِي عَلَىٰ شَيْءٍ، **وَالْوَعِيدِيَّةُ تَقُولُ**: لَيْسَتِ الْمُرْجِئَةُ عَلَىٰ شَيْءٍ، **وَالْمُرْجِئَةُ**[1] **تَقُولُ**: لَيْسَتِ الْوَعِيدِيَّةُ عَلَىٰ شَيْءٍ، بَلْ وَيُوجَدُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا بَيْنَ **أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْأُصُولِيَّةِ وَالْفُرُوعِيَّةِ لْمُنْتَسِبِينَ إِلَىٰ السُّنَّةِ، فَالْكُلَّابِيُّ يَقُولُ**: لَيْسَ الْكَرَّامِيُّ عَلَىٰ شَيْءٍ، **وَالْكَرَّامِيُّ يَقُولُ**: لَيْسَ الْكُلَّابِيُّ عَلَىٰ شَيْءٍ، **وَالْأَشْعَرِيُّ يَقُولُ**: لَيْسَ السَّالِمِيُّ عَلَىٰ شَيْءٍ، **وَالسَّالِمِيُّ** يَقُولُ: لَيْسَ الْأَشْعَرِيُّ عَلَىٰ شَيْءٍ، وَيُصَنِّفُ السَّالِمِيُّ؛ كَأَبِي عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيِّ كِتَابًا فِي مَثَالِبِ الْأَشْعَرِيِّ، وَيُصَنِّفُ الْأَشْعَرِيُّ؛ كَابْنِ عَسَاكِرَ كِتَابًا يُنَاقِضُ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَذَكَرَ فِيهِ مَثَالِبَ السَّالِمِيَّةِ).اهـ

---

(١) وكَمَا قَالَتِ الْمُرْجئةُ الخَامسة، أنَّ أهلَ السُّنَّةِ في بَلَدِ الحَرَمَيْنِ ليْسُوا عَلَىٰ شَيْءٍ!، فوقَعَتْ فِيمَا وَقَعَتْ فيهِ اليَهُودُ والنَّصارَىٰ، والعياذُ باللهِ.

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوَىٰ» (ج٧ ص٥٥٥): (وَالسَّلَفُ اشْتَدَّ نَكِيرُهُمْ عَلَىٰ **الْمُرْجِئَةِ لَمَّا أَخْرَجُوا الْعَمَلَ مِنْ الْإِيمَانِ**، وَلَا رَيْبَ أَنَّ قَوْلَهُمْ بِتَسَاوِي إيمَانِ النَّاسِ مِنْ أَفْحَشِ الْخَطَأِ، بَلْ لَا يَتَسَاوَىٰ النَّاسُ فِي التَّصْدِيقِ، وَلَا فِي الْحُبِّ، وَلَا فِي الْخَشْيَةِ، وَلَا فِي الْعِلْمِ، بَلْ يَتَفَاضَلُونَ مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَة). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوَىٰ» (ج٧ ص١١٨): (وَقَدْ عَدَلَتِ **الْمُرْجِئَةُ** فِي هَذَا الْأَصْلِ عَنْ بَيَانِ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ، **وَاعْتَمَدُوا عَلَىٰ رَأْيِهِمْ، وَعَلَىٰ مَا تَأَوَّلُوهُ بِفَهْمِهِمْ اللُّغَةَ**، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ أَهْلِ الْبِدَع). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوَىٰ» (ج٧ ص٢٨٧): (بَلْ كُلُّ مَنْ تَأَمَّلَ مَا تَقُولُهُ الْخَوَارِجُ، **وَالْمُرْجِئَةُ** فِي مَعْنَىٰ الْإِيمَانِ، عَلِمَ بِالِاضْطِرَارِ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلرَّسُولِ ﷺ). اهـ

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ الحُسَيْنِ[1] **رحمه الله قَالَ: (مَا لَيْلٌ بِلَيْلٍ، وَلا نَهَارٌ بِنَهَارٍ أَشْبَه مِنَ الْمُرْجِئَةِ بِالْيَهُودِ!).**

أثرٌ حسنٌ

أَخْرجهُ اللاَّلَكَائِيُّ في «الاعْتقادِ» (١٨١٥).

وإسنادُهُ حسنٌ.

---

(١) هو الإمامُ محمدُ بنُ عليِّ بنِ الحُسَيْنِ بنِ عليّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، أَبُو جَعْفر الباقِر، ثقةٌ فاضلٌ.

انظر: «تقريب التهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٨٧٩).

وذَكَرَهُ ابنُ أَبِي الخَيْرِ في «الانْتِصَارِ» (ج٣ ص٧٩٤).

قلتُ: ووجهُ الشَّبهِ بَيْنهما مِنْ نَاحيةِ أنَّ اليَهودَ يَعتقدُونَ أنَّهم ناجونَ يومَ القِيَامةِ، وإنْ لم يَعْمَلُوا عَمَلاً قطّ!، حيثُ زَعمُوا أنَّ الجَنَّةَ لَهُم، والنَّارَ لغَيْرِهم، ولو دَخَلُوا النَّار سَيدخلُونها أيَّامـًا مَعْدُودة، وكذَلِكَ الْمُرجئة يزعمُونَ أنّهم قَدْ نالُوا الإيمانَ بدُونَ عَملٍ، وأنَّهم سينجُونَ يومَ القِيَامةِ، ويكُونونَ مِنْ أَصْحَابِ الجَنَّةِ، وإنْ دَخَلُوا النَّارَ سَيدخلُونها أيَّامـًا مَعْدُودة، واللهُ الْمُسْتعان.

قَالَ العَلاَّمةُ الشَّيْخُ ابنُ بَازٍ رحمه الله في «حَدِيثِ الصَّباح» (ص٣٢٩): (الضَّالُّ هُوَ الّذِي يَتكلَّمُ عَلَىٰ غَيْرِ هُدًىٰ، عَلَىٰ غَيْرِ عِلْمٍ، والغَاوِي هُوَ الَّذِي يُخالِفُ العِلْمَ، يَعْلمُ ولَكِن يُخالف العِلْم[1]؛ كاليَهُودِ وأَشْبَاهِهِم!). اهـ

قلتُ: ولقَدْ أَخْبرَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَا يَقَعَ في أُمَّتِهِ بَعدَهُ مِنْ كثْرةِ الاخْتِلافِ في أُصُولِ الدِّينِ وفُرُوعِهِ، وفي الأَقْوالِ والأَعْمالِ.

وهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا رُوِيَ عَنْهُ ﷺ مِنْ افْتِرَاقِ أُمَّتِهِ عَلَىٰ بِضْعٍ وسَبْعِينَ فِرْقةٍ، وأَنَّها كُلَّهَا فِي النَّار؛ إلاَّ فِرْقةً وَاحِدَةً، وَهِيَ: مَنْ كَانَ عَلَىٰ مَا هُوَ عَلَيْهِ وأَصْحَابِهِ.[2]

---

(١) كـ«الفِرْقَةِ الرَّبِيعيَّة» الغَاوِيةِ التي تَعْلم مُخالفتها للعِلْمِ، ثُمَّ تُخَالف؛ فتشبَّهت باليَهُودِ وغَيْرِهم: ﴿تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٨].

(٢) وانظر: «جَامع العُلُومِ والحِكَمِ» لابنِ رَجَبٍ (ج٢ ص١٢٠).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهُ نَاصِرُ كُلِّ صَابِرٍ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَىٰ خَطَرِ بِدْعَةِ الإِرْجَاءِ،

والمُرْجِئَةِ المُبْتَدِعَةِ عَلَىٰ الأُمَّةِ الإِسْلاَمِيَّةِ

(١) عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ[1] رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (لا أَقُولُ كَمَا قَالَتِ «الْمُرْجِئَةُ» الضَّالَّةُ الْمُبْتَدِعَةُ!»).

أثرٌ حسنٌ

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (٦١٣)، و(٧٠٧)، والخَلاَّلُ في «الإيمانِ» (ق/ ١٠٩/ ط)، وفي «السُّنَّةِ» (١١٢٥)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعةِ» (٣٠١)، واللاَّلَكائِيُّ في «الاعتقاد» (ج٥ ص٩٩٢)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (ج٢ ص٨٨٦).

وإسنادُهُ حسنٌ.

قلتُ: هكذَا وَصَفَ الإمامُ منصورُ بنُ الْمُعْتَمِر رحمه الله «الْمُرجئةَ»، لأنَّ ما ابْتدعَتْ في الإسْلامِ بدعةً أضرُّ علىٰ أهلهِ من الإرجاء، واللهُ الْمُستعانُ.

---

(١) هو الإمامُ منصورُ بنُ الْمُعْتمر بنِ عبد اللهِ السُّلَمِيُّ، أبو عتَّاب الكُوفي، الحافظُ، الثَّبتُ، القُدوَةُ، توفي سَنة (١٣٢ه).

انظر: «تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٩٧٣)، و«سِير أعلام النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٧ ص٤٠٢).

٢) وَعَنِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيُّ[١] رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (الْمُرْجِئَةُ أَخْوَفُ عِنْدِي عَلَىٰ أَهْلِ الإِسْلامِ مِنْ عِدَّتِهِمْ مِنَ الأَزَارِقَةِ!). يَعْنِي: الخَوَارج. وَفِي رِوَايَةٍ: (لِفْتَتَهُم عِنْدِي أَخْوَفُ عَلَىٰ هَذِهِ الأُمَّةِ مِنْ فِتْنَةِ الأَزَارِقَةِ!)[٢].

أثرٌ حسنٌ

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (٦١٧)، و(٦٢٠)، والخَلاَّلُ في «السُّنَّةِ» (ج٣ ص٥٦٢)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعةِ» (ص١٤٣)، وابنُ سَعْدٍ في «الطَّبقاتِ الكُبْرىٰ» (ج٦ ص٢٧٤)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (١٢٢١)، و(١٢٣١)، و(١٢٣٣)، واللَّالكَائِيُّ في «الاعتقادِ» (١٨٠٦)، وابنُ شَاهِينَ في «مَذَاهب أهلِ السُّنَّةِ» (١١)، وأَحْمَدُ في «الإِيمَانِ» (١٩٨).

وإسنادُهُ حسنٌ.

٣) وَعَنِ الْأَوْزَاعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (كَانَ يَحْيَىٰ بنُ أَبِي كَثِيرٍ[٣]، وَقَتَادَةُ[٤] يَقُولَانِ: لَيْسَ مِنَ الْأَهْوَاءِ شَيْءٌ أَخْوَفُ عِنْدَهُمْ عَلَىٰ الْأُمَّةِ مِنَ الْإِرْجَاءِ).

---

(١) هو الإمامُ إبراهيمُ بنُ يزيد بنِ قَيْسٍ النَّخَعِيُّ، أبو عِمران الكُوفي، ثقةٌ، فقيهٌ، تُوفي سَنة (٩٦هـ)، وهو ابنُ خمسين.

انظر: «تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص١١٨).

(٢) **قلتُ**: فالْمُرجئةُ أخوفُ عند الإمامِ إبراهيمَ النَّخَعِيِّ رحمهُ اللهُ علىٰ أهلِ الإسلامِ من عِدَّتِهِم مِنَ الخَوَارِجِ، اللَّهم سلِّم سلِّم.

(٣) هو الإمامُ يحيىٰ بنُ أَبِي كَثِيرٍ، أبو نَصْرٍ الطَّائِيُّ، الحافظُ، الثِّقةُ، تُوفي سَنَة (١٣٢هـ).

انظر: «سِير أعلام النّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٦ ص٢٧)، و«تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص١٠٦٥).

(٤) هو الإمامُ قَتَادَةَ بنُ دعامَةَ بنِ قَتَادةَ السَّدُوسِيُّ، أبو الخَطَّابِ البَصْري، حافظُ عصرِهِ، قدوة المفسرين، والْمُحدثين، توفي سَنَة (١١٨هـ).

انظر: «سِيَر أعلام النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٥ ص٢٦٩).

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (٦٤١)، (٧٣٣)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعةِ» (ص١٤٤)، والخَلاَّلُ في «السُّنَّةِ» (ج٤ ص٨٦)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (١٢٢٣)، وأَحْمَدُ في «الإِيمَانِ» (٦٥).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

٤) وَعَنِ الضَّحاكِ المَشْرقِيِّ[١]، وأَبِي البَخْتَرِيِّ[٢]، وَبُكَيْرِ بنِ عَبْدِ اللهِ الطَّائِيِّ[٣]، وَمَيْسَرَةَ بنِ يَعْقُوبَ[٤]، وسَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ[٥]؛ قَالُوا: (الإِرجَاءُ بِدْعَةٌ).

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه أَبُو عُبَيْدٍ في «الإيمانِ» (٢٢)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعْتقاد» (ج٥ ص٩٧٨)، وعبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (ج١ ص٢٢٦)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (١٢٧٠)، وأَحْمَدُ في «الإِيمَانِ» (١٩٧).

---

(١) هو الإمامُ الضَّحاكُ بنُ شَراحِيل الْمَشْرقِيُّ، أَبُو سَعيدٍ الكُوفي، صدوقٌ، حدثُيهُ في الصَّحيحين.

انظر: «تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٤٥٧)، و«سير أعلام النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٤ ص٦٠٤).

(٢) هو الإمامُ سعيدُ بنُ فَيْرُوزٍ الطَّائِيُّ مَوَلاهُم، الكُوفي أَبُو البَخْتَرِيّ، الثِّقةٌ، الفقيهٌ، تُوفي سَنَة (٨٣ه).

انظر: «تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٣٨٦)، و«سير أعلام النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٤ ص٢٧٩).

(٣) هو الإمامُ بُكَيْرُ بنُ عبد الله الطَّائِيُّ الكُوفي، أَخْرَجَ له مُسْلِمٌ.

انظر: «تهذيب الكمال» للمِزِّيِّ (ج٤ ص٢٤٦).

(٤) هو الإمامُ مُيَسْرَةُ بنُ يَعْقوبَ بن جَميلة الطُّهَوِيُّ الكُوفي.

انظر: «تهذيب الكمال» للمِزِّيِّ (ج٢٩ ص١٩٤).

(٥) هو الإمامُ سَلَمةَ بنُ كُهَيْلِ بنِ حُصَيْنِ الحَضْرَمِيِّ، أبو يحيىٰ الكُوفي، ثقةٌ كثيرُ الحديث، توفي سَنَة (١٢١ه).

انظر: «تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٤٠٢)، و«تهذيب الكمال» للمِزِّيِّ (ج١١ ص٣١٣).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوَىٰ» (ج٢٨ ص٢٣١): (وَمِثْلُ أَئِمَّةِ الْبِدَعِ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ الْعِبَادَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّ بَيَانَ حَالِهِمْ وَتَحْذِيرَ الْأُمَّةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ ... إذْ تَطْهِيرُ سَبِيلِ اللهِ وَدِينِهِ، وَمِنْهَاجِهِ وَشِرْعَتِهِ، وَدَفْعِ بَغْيِ هَؤُلَاءِ وَعُدْوَانِهِمْ عَلَىٰ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَىٰ الْكِفَايَةِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، **وَلَوْلَا مَنْ يُقِيمُهُ اللهُ لِدَفْعِ ضَرَرِ هَؤُلَاءِ لَفَسَدَ الدِّينُ، وَكَانَ فَسَادُهُ أَعْظَمَ مِنْ فَسَادِ اسْتِيلَاءِ الْعَدُوِّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ**؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ إذَا اسْتَوْلَوْا لَمْ يُفْسِدُوا الْقُلُوبَ وَمَا فِيهَا مِنْ الدِّينِ إلَّا تَبَعًا وَأَمَّا أُولَئِكَ فَهُمْ يُفْسِدُونَ الْقُلُوبَ ابْتِدَاءً). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوَىٰ» (ج٢٨ ص٢٣٢): (فَإِذَا كَانَ أَقْوَامٌ مُنَافِقُونَ يَبْتَدِعُونَ بِدَعًا تُخَالِفُ الْكِتَابَ، وَيُلْبِسُونَهَا عَلَىٰ النَّاسِ وَلَمْ تُبَيَّنْ لِلنَّاسِ: **فَسَدَ أَمْرُ الْكِتَابِ وَبُدِّلَ الدِّينُ؛ كَمَا فَسَدَ دِينُ أَهْلِ الْكِتَابِ** قَبْلَنَا بِمَا وَقَعَ فِيهِ مِنْ التَّبْدِيلِ الَّذِي لَمْ يُنْكَرْ عَلَىٰ أَهْلِهِ ... فَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ بَيَانِ حَالِ هَؤُلَاءِ؛ **بَلْ الْفِتْنَةُ بِحَالِ هَؤُلَاءِ أَعْظَمُ**[1]؛ **فَإِنَّ فِيهِمْ إيمَانًا يُوجِبُ مُوَالَاتَهُمْ، وَقَدْ دَخَلُوا فِي بِدَعٍ مِنْ بِدَعِ الْمُنَافِقِينَ الَّتِي تُفْسِدُ الدِّينَ** فَلَا بُدَّ مِنْ التَّحْذِيرِ مِنْ تِلْكَ الْبِدَعِ وَإِنْ اقْتَضَىٰ ذَلِكَ ذِكْرَهُمْ وَتَعْيِينَهُمْ؛ بَلْ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ تَلَقَّوْا تِلْكَ الْبِدْعَةَ عَنْ مُنَافِقٍ؛ لَكِنْ قَالُوهَا ظَانِّينَ **أَنَّهَا هُدًىٰ، وَأَنَّهَا خَيْرٌ وَأَنَّهَا دِينٌ**؛ وَلَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ لَوَجَبَ بَيَانُ حَالِهَا). اهـ

---

(١) وهَؤُلاءِ «الرّبيعية» جَمَعُوا بَيْنَ الضَّلالِ والغَيّ، وبَيْنَ مُضلاَتِ الفِتَنِ، والعياذُ باللهِ.

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «اقْتِضَاءِ الصِّراطِ المُسْتقِيمِ» (ج١ ص١٢١): (فَقَلَّ مَنْ تَجِدُ فِي اعْتِقَادِهِ فَسَاداً؛ إلاَّ وَهُوَ يَظْهَرُ فِي عَمَلِهِ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الرَّدِّ عَلَىٰ البَكْرِيِّ» (ج١ ص٢٧٤): (فإنَّ البِدَعَ فِي الدِّينِ سَبَبُ الفَوَاحِشَ وغَيْرِها مِنَ الْمُنْكرَاتِ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «اقْتِضَاءِ الصِّراطِ المُسْتقِيمِ» (ج٢ ص١١٦): (أَنَّ فِعْلَ هَذِهِ البِدَعِ يُناقضُ الاعْتِقَادِات الوَاجِبَة، ويُنازعُ الرُّسلَ عليهُمْ السَّلاَمُ مَا جَاءُوا بِهِ عَنِ اللهِ، وأَنَّهَا تُورّثُ القَلْبَ نِفَاقًا، وَلَوْ كَانَ نِفَاقًا خَفِيفًا). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «اقْتِضَاءِ الصِّراطِ المُسْتقِيمِ» (ج٢ ص١١٦): (فَمَنْ تَدَبَّرَ هَذَا، عَلِمَ يقينًا مَا فِي حَشْوِ البِدَعِ مِنَ السُّمُومِ الْمُضْعِفَة للإيمَانِ، ولهَذَا قِيلَ: إنَّ البِدَعَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الكُفْرِ). اهـ

وقَالَ العَلاَّمَةُ الشَّاطِبِيُّ رحمه الله في «الإفَادَاتِ والإنْشَاداتِ» (ص١٧٨): (فَإنَّ البِدَعَ فِي الدِّينِ هَلاَكٌ، وَهِيَ فِي الدِّينِ أَعْظمُ مِنَ السُّمِّ فِي الأَبْدَانِ). اهـ

ولهَذَا نَبَّهَ العُلمَاءُ إلىٰ أَنَّ إنْكَارَ مُنْكر الْمُبْتدعَةِ أَوْلىٰ مِنْ إنْكَارِ دِين اليَهُودِ والنَّصَارَىٰ.[1]

قلتُ: وجِهَادُ هَؤُلاءِ أَفْضل مِنْ جِهَادِ أَهْلِ الشِّركِ.[2]

---

(١) انظر: «دِرَاسة نَقْدية لقاعدةِ الْمَعذرة والتَّعاون» للشَّيخ الدُّكتور حَمد العُثمان (ص١٢٠).

(٢) وانظر: «تَرْتيب الْمَدَارك» للقَاضِي عِيَاض (ج٣ ص٢٥٢).

وقالَ شَيْخُنَا العَلاَّمَةُ محمد بنُ صَالحٍ العُثْيمين رحمه الله **في «الفَتَاوىٰ» (ج٥ ص٩٠): (لأَهْلِ البِدَعِ عَلاَمَاتٌ مِنْهَا:** أَنَّهم يتعصَّبُونَ لآرائِهِم، فَلاَ يَرْجعُونَ إلىٰ الحقِّ، وإنْ تَبَيَّنَ لَهُم!). اهـ

وقالَ الإمَامُ ابنُ القَيِّمِ في «إعْلاَمِ المُوقعِينَ» (ج١ ص١٣٦): (أَصْلُ كُلّ شَرٍّ يَعُودُ إِلَىٰ البِدَعِ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «اقْتِضَاءِ الصِّراطِ المُسْتقِيمِ» (ص٤١١):** (فَإِنَّ الشَّيْطانَ قَصْدهُ أَنْ يحرفَ الخَلْقَ عَنِ الصِّراطِ الْمُسْتقيمِ، ولا يُبالي إلىٰ أَيِّ الشِّقيْنِ صَارُوا: الإِفْرَاطُ أَوْ التَّفريط). اهـ

وقَالَ العَلاَّمَةُ الشَّيْخُ ابنُ بَازٍ رحمه الله **في «الفَتَاوىٰ» (ج٣ ص٣٩١):** (فَتنبه: أَيُّهَا الْمُسْلِمُ الرَّاغبُ في النَّجاةِ، وانظر إلىٰ حَقَائق الأُمُورِ بمَرآةِ العَدَالةِ، والتَّجرد مِنَ التَّعْصبِ والهَوَىٰ). اهـ

وقَالَ الحَافظُ ابنُ الجَوْزِيِّ رحمه الله **في «تَلْبيس إبْلِيسَ» (ج١ ص٣٨٩):** (اعْلَمْ أنَّ أَوَّلَ تَلْبِيس إبْلِيسَ عَلَىٰ النَّاسِ صَدّهُمْ عَنِ العِلْمِ؛ لأن العِلْمَ نُورٌ فَإِذَا أَطْفَأَ مَصَابيحَهُمْ خَبّطَهُم فِي الظَّلاَم كَيْفَ شَاء). اهـ

وقَالَ الحَافِظُ ابنُ كَثِيرٍ رحمه الله **في «تَفْسيرِهِ» (ج٧ ص٢٧٨):** (أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَيَقُولُونَ: فِي كُلِّ فِعْلٍ وَقَوْلٍ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم هُوَ بِدْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ خَيْرًا لَسَبَقُونَا إِلَيْهِ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتْرُكُوا خَصْلَةً مِنْ خِصَالِ الخَيْرِ إلاَّ وَقَدْ بَادَرُوا إِلَيْهَا). اهـ

وقالَ الإمَامُ ابنُ القَيِّمِ رحمه الله **في «إغَاثةِ اللَّهْفَانِ» (ج١ ص٢١٤)**: (الْمُعْرِضُ عَنِ التَّوْحِيدِ مُشْرِكٌ، شَاءَ أَمْ أَبَىٰ، والْمُعْرِضُ عَنِ السُّنَّةِ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ، شَاءَ أَمْ أَبَىٰ، والْمُعْرِضُ عَنْ مَحَبَّةِ اللهِ وذِكْرِهِ عَبْدُ الصُّورَ، شَاءَ أَمْ أَبَىٰ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «الفَتَاوَىٰ» (ج٢ ص٢٢٩)**: (الْبِدَعِ مَظَانَّ النِّفَاقِ؛ كَمَا أَنَّ السُّنَنَ شَعَائِرُ الْإِيمَانِ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «الفَتَاوَىٰ» (ج٢٨ ص٢٣١)**: (وَمِثْلُ أَئِمَّةِ الْبِدَعِ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ الْعِبَادَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّ بَيَانَ حَالِهِمْ، وَتَحْذِيرَ الْأُمَّةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ). اهـ

وقالَ الإمَامُ ابنُ القَيِّمِ رحمه الله **في «إغَاثةِ اللَّهْفَانِ» (ج١ ص٢١٣)**: (القُلُوبُ إِذَا اشْتَغَلَتْ بالبِدَعِ أَعْرَضَتْ عَنِ السُّنَنِ). اهـ

وقَالَ الإمَامُ ابنُ القَيِّمِ رحمه الله **في «حَادِي الأَرْوَاح» (ج١ ص١٤٠)**: (الإعْرَاضُ عَمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسولُ مِفْتَاحُ كُلّ بدْعَةٍ وضَلالَةٍ). اهـ

وقَالَ العَلاَّمَةُ الشَّيْخُ صَالح بنُ فَوْزان الفَوْزَان حَفِظَهُ اللهُ في «شَرْح أُصولِ الإيمان» (ص٤١٠): (دُعاةُ الضَّلالَ فِي وَقْتِنَا الحَاضِر أَكْثرُ مِنْ دُعَاةِ الهَدْي؛ فَلاَ يُغْتَرُّ بِهِمْ). اهـ

وقَالَ العَلاَّمَةُ الشَّاطِبِيُّ رحمه الله **في «الاعْتِصَامِ» (ج٢ ص٣٣٥)**: (وَالرَّأْيُ إِذَا عَارَضَ السُّنَّةَ فَهُوَ بِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوَىٰ» (ج٢ ص٤١): (الْبِدَعُ لَا تَزَالُ تُخْرِجُ الْإِنْسَانَ مِنْ صَغِيرٍ إِلَىٰ كَبِيرٍ **حَتَّىٰ تُخْرِجَهُ إِلَىٰ الْإِلْحَادِ وَالزَّنْدَقَةِ**). اهـ

وقالَ الإمَامُ ابنُ القَيِّمِ رحمه الله في «مِفْتاح دارِ السَّعادة» (ج١ ص١٦٠): (مَنْ عُرِضَ عَلَيْهِ حقٌّ؛ فَردّهُ فَلم يقَبْلهُ، عُوقِبَ بِفَسادِ قَلْبِهِ، وعَقْلِهِ، ورَأْيِهِ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوَىٰ» (ج٧ ص١١٧): (وَإِذَا تَدَبَّرْتَ حُجَجَهُمْ[1] وَجَدْت دَعَاوَىٰ لَا يَقُومُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ). اهـ

وقَالَ العَلاَّمةُ الشَّيْخُ السَّعْدِيُّ رحمه الله في «تَيْسيرِ الكَرِيم الرَّحْمن» (ص٤٥): (فإنَّ الْمَعَاصِي يجِرُّ بَعْضَهَا بَعْضـًا، فالغَفْلةُ يَنْشأ عَنْهَا الذَّنْب الصَّغير، ثُمَّ يَنْشَأ عنهُ الذَّنب الكَبير، ثُمَّ يَنْشأ عَنْهَا أَنْواع البِدَعِ، والكُفْر، وغيرُ ذَلِكَ). اهـ

وقَالَ العَلامَّةُ الشَّيْخُ عبدُ اللّطيف بنُ عَبْدِ الرَّحمن رحمه الله في «الدُّرر السَّنية» (ج٩ ص٢٣): (العَاقِلُ يَدُورُ مَعَ الحَقِّ أَيْنَمَا دَارَ). اهـ

وقَالَ شَيْخُنَا العَلاَّمةُ محمد بنُ صَالحٍ العُثيمين رحمه الله في «القَوْلِ المُفِيدِ» (ج١ ص٣٩٠): (البِدَعِ غَالِبُها شُبْهةٌ، ولَكِن كَثِيراً مِنْهَا سَبَبُهُ الشَّهْوَةِ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوَىٰ» (ج٧ ص٣٩٢): (التَّمَسُّكُ بِالْأَقْيِسَةِ –يَعْنِي: الآرَاء– مَعَ الْإِعْرَاضِ عَنْ النُّصُوصِ، وَالْآثَارِ طَرِيقُ أَهْلِ الْبِدَعِ). اهـ

---

(١) يَعْني: أَهْل البِدَعِ والأَهْواءِ.

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «دَرْءِ تَعَارضِ العَقْلِ والنَّقْلِ»** (ج٧ ص١٨٢): (وأَهْلُ الكَلاَمِ الَّذين ذَمَّهُم السَّلفُ لاَ يَخْلُو كَلامُ أحدٍ منهُمْ عَلَىٰ مُخالفَةِ السُّنَّةِ، ورَدٍّ لبَعْضِ مَا أَخْبَرَ بهِ الرَّسُول ﷺ، كالجَهْمِيَّةِ والْمُشبِّهَةِ، والخَوَارجِ والرَّوافِضِ، والقَدَرِيَّةِ، **والْمُرْجِئَةِ**). اهـ

قلتُ: لذَلِكَ كَانَ السَّلَفُ يتَّهِمُونَ كُلّ مَنْ تَردَدَ في قَبُولِ الأَحَاديث، أَوْرَدَّ شَيْئًا مِنْهَا، واللهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «مِنْهَاجُ السُّنَّة»** (ج٣ ص٧٩)؛ **عَنِ أَهْلِ الأَهوَاءِ**: (يَردّونَ الأَحَادِيثَ الَّتي تُعارِضُ مَقُولاَتهمْ[1]). اهـ

قلتُ: فأَسْبابُ تَمَادِي أَهْلِ البِدَعِ في ضَلاَلاتهِمْ، أَنَّهم يضَعُونَ لهُمْ قَاعِدَةً باطِلَة، ويبنُونَ عليْهاَ أَحْكَامًا باطِلَة لذَلِكَ، ثُمَّ يجرُّهمْ ذَلِكَ إِلَىٰ قَوَاعد جَدِيدةٍ باطِلَةٍ، وهَكَذَا تَتَجَارىٰ بِهِمْ الأَهْواءُ كَمَا يَتَجارَىٰ الكَلَبُ بصَاحِبِهِ، والعياذُ باللهِ.

قَالَ العَلاَّمَةُ الشَّاطِبِيُّ رحمه الله **في «الاعْتِصَامِ»** (ج١ ص٤٩): (الْمُبْتَدِعُ مُعَانِدٌ لِلشَّرْعِ، وَمَشَاقٌّ لَهُ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «الفَتَاوَىٰ»** (ج٧ ص٣٩٢): (فَكَانُوا مُتَمَسِّكِينَ **بِظَاهِرٍ مِنْ الْقَوْلِ لا بِظَاهِرِ الْقَوْلِ**[2]؛ وَعُمْدَتُهُمْ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالنُّصُوصِ الَّتِي

---

(١) **قلتُ**: وإِنْ كَانَت صَحِيحة، كَمَا فَعَلَ رَبيعٌ الْمَدْخِليّ في أَحَاديث الإيمانِ الّتي هِيَ ضِدُّ أَفْكَاره الإِرْجَائِيّة.

(٢) فربيعٌ هذا تَمسَّكَ في الدِّين بظاهِرٍ من القَوْلِ لا بظاهِرِ القول: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الروم: ٧].

قال تعالىٰ: ﴿أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ بِظَاهِرٍ مِنَ الْقَوْلِ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣].

=

فِيهَا عِلْمٌ بِمَا قُيِّدَ وَإِلَّا فَكَلُّ مَا بَيَّنَهُ الْقُرْآنُ وَأَظْهَرَهُ فَهُوَ حَقٌّ؛ بِخِلَافِ مَا يَظْهَرُ لِلْإِنْسَانِ لِمَعْنًى آخَرَ غَيْرَ نَفْسِ الْقُرْآنِ يُسَمَّى ظَاهِرَ الْقُرْآنِ كَاسْتِدْلَالَاتِ أَهْلِ الْبِدَعِ مِنْ الْمُرْجِئَةِ وَالْجَهْمِيَّة وَالْخَوَارِجِ وَالشِّيعَةِ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «الفَتَاوَىٰ»** (ج١٧ ص٤٤٥): (**الْجَهْمِيَّة** لَيْسَ مَعَهُمْ عَلَىٰ نَفْيِ الصِّفَاتِ، وَعُلُوِّ اللهِ عَلَىٰ الْعَرْشِ وَنَحْوِ ذَلِكَ **نَصٌّ أَصْلًا لَا آيَةٌ وَلَا حَدِيثٌ وَلَا أَثَرٌ عَنْ الصَّحَابَةِ** رضي الله عنهم.

بَلْ الَّذِي ابْتَدَأَ ذَلِكَ **لَمْ يَكُنْ قَصْدُهُ اتِّبَاعَ الْأَنْبِيَاءِ، بَلْ وَضَعَ ذَلِكَ كَمَا وُضِعَتْ عِبَادَةُ الْأَوْثَانِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَدْيَانِ الْكُفَّارِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّ ذَلِكَ مُخَالِفٌ لِلرُّسُلِ**[1]؛ كَمَا ذُكِرَ عَنْ **مُبَدِّلَةِ الْيَهُودِ** ثُمَّ فَشَا ذَلِكَ فِيمَنْ لَمْ يَعْرِفُوا أَصْلَ ذَلِكَ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «الفَتَاوَىٰ»** (ج١٣ ص١٤٢): (وَالْمُفْتَرِقَةُ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ **تَجْعَلُ لَهَا دِينًا، وَأُصُولَ دِينٍ قَدْ ابْتَدَعُوهُ بِرَأْيِهِمْ** ثُمَّ يَعْرِضُونَ عَلَىٰ ذَلِكَ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ، فَإِنْ وَافَقَهُ احْتَجُّوا بِهِ اعْتِضَادًا لَا اعْتِمَادًا، **وَإِنْ خَالَفَهُ فَتَارَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَتَأَوَّلُونَهُ عَلَىٰ غَيْرِ تَأْوِيلِهِ**، وَهَذَا فِعْلُ أَئِمَّتِهِمْ وَتَارَةً يُعْرِضُونَ عَنْهُ وَيَقُولُونَ: نُفَوِّضُ مَعْنَاهُ إلَىٰ اللهِ، وَهَذَا فِعْلُ عَامَّتِهِمْ، وَعُمْدَةُ الطَّائِفَتَيْنِ فِي الْبَاطِنِ غَيْرُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ يَجْعَلُونَ أَقْوَالَهُمْ الْبِدْعِيَّةَ مُحْكَمَةً يَجِبُ اتِّبَاعُهَا،

=

وقال تعالىٰ: ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠].

(١) كذَلِكَ «الفِرْقةُ الرّبيعيَّة» تَعْلمُ أنّ الضّلالاَتِ الّتي نَشرتْهَا بَيْنَ الأُمَّةِ مُخالِفَة للرُّسُلِ عليهِمْ السَّلامُ.

وَاعْتِقَادُ مُوجَبِهَا **وَالْمُخَالِفُ إِمَّا كَافِرٌ وَإِمَّا جَاهِلٌ لَا يَعْرِفُ هَذَا الْبَابَ**، وَلَيْسَ لَهُ عِلْمٌ بِالْمَعْقُولِ، **وَلَا بِالْأُصُولِ**). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «الفَتَاوَىٰ» (ج١٧ ص٣٣٤)**: (لَكِنَّ كَثِيراً مِنْ الْمُتَكَلِّمِينَ أَوْ أَكْثَرَهُمْ لَا خِبْرَةَ لَهُمْ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَآثَارُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ؛ **بَلْ يَنْصُرُ مَقَالَاتٍ[1] يَظُنُّهَا دِينُ الْمُسْلِمِينَ بَلْ إجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ**، وَلَا يَكُونُ قَدْ قَالَهَا أَحَدٌ مِنْ السَّلَفِ؛ **بَلْ الثَّابِتُ عَنْ السَّلَفِ مُخَالِفٌ لَهَا**).اهـ

قلتُ: ورَبِيعٌ الْمَخْرِبيُّ إلتَمَسَ في تَفْسيرِ الآيَاتِ، والأَحَاديث في الدِّينِ سَبيل الْمُتأخرِينَ في التَّحقِيقِ، وهَؤُلاءِ دُونَ مُسْتَوىٰ تَحْقِيقِ السَّلَف، اللهم غُفْراً.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «الفَتَاوَىٰ» (ج٧ ص٤٣٦)**: (وَمَنْ آتَاهُ اللهُ عِلْمًا وَإِيمَانًا؛ عَلِمَ أَنَّهُ **لَا يَكُونُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ التَّحْقِيقِ إلَّا مَا هُوَ دُونَ تَحْقِيقِ السَّلَفِ** لَا فِي الْعِلْمِ، وَلَا فِي الْعَمَلِ). اهـ

قلتُ: فالعِلْمُ مَا كانَ عليْهِ السَّلفُ الصَّالح؛ لكِنْ هَؤُلاءِ مَا بَيْنَ مُقصِّرٍ أَو قَاصِرٍ، أَو مُتَعالمٍ مَغْرورٍ في التَّحقيقِ في علم السَّلَفِ.

قالَ العَلاَّمَةُ الشَّاطِبِيُّ رحمه الله **في «الاعْتِصَام» (ج١ ص١٠٦)**: (فَاعْلَمُوا أَنَّ **الْبِدْعَةَ: لَا يُقْبَلُ مَعَهَا عِبَادَةٌ مِنْ صَلَاةٍ، وَلَا صِيَامٍ، وَلَا صَدَقَةٍ، وَلَا غَيْرِهَا مِنَ الْقُرُبَاتِ**، وَمُجَالِسُ صَاحِبِهَا **تُنْزَعُ مِنْهُ الْعِصْمَةُ، وَيُوكَلُ إِلَىٰ نَفْسِهِ، وَالْمَاشِي إِلَيْهِ وَمُوَقِّرُهُ مُعِينٌ**

(١) كَمَا نَصرَ أَتْباعُ رَبيع، مُقالات رَبيع البَدعيَّة ظَنُّونها دِين الْمُسلمِينَ، بل ظَنُّوا فيها إجْماع الْمُسلمِينَ، اللَّهمّ غُفراً.

عَلَىٰ هَدْمِ الْإِسْلَامِ، فَمَا الظَّنُّ بِصَاحِبِهَا وَهُوَ مَلْعُونٌ عَلَىٰ لِسَانِ الشَّرِيعَةِ، وَيَزْدَادُ مِنَ اللهِ بِعِبَادَتِهِ بُعْدًا؟!، وَهِيَ مَظِنَّةُ إِلْقَاءِ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ، وَمَانِعَةٌ مِنَ الشَّفَاعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، وَرَافِعَةٌ لِلسُّنَنِ الَّتِي تُقَابِلُهَا، وَعَلَىٰ مُبْتَدِعِهَا إِثْمُ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَيْسَ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ، وَتُلْقَىٰ عَلَيْهِ الذِّلَّةُ وَالْغَضَبُ مِنَ اللهِ، وَيُبْعَدُ عَنْ حَوْضِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَيُخَافُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَعْدُودًا فِي الْكُفَّارِ الْخَارِجِينَ عَنِ الْمِلَّةِ، وَسُوءُ الْخَاتِمَةِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الدُّنْيَا، وَيَسْوَدُّ وَجْهُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَيُعَذَّبُ بِنَارِ جَهَنَّمَ، وَقَدْ تَبَرَّأَ مِنْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَتَبَرَّأَ مِنْهُ الْمُسْلِمُونَ، وَيُخَافُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ فِي الدُّنْيَا زِيَادَةً إِلَىٰ عَذَابِ الْآخِرَةِ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفَتَاوَىٰ» (ج١٠ ص١٠٧): (وَأَمَّا أَهْلُ الْكُفْرِ، وَالْبِدَعِ وَالشَّهَوَاتِ فَكُلٌّ بِحَسَبِهِ قِيلَ لِسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: مَا بَالُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ لَهُمْ مَحَبَّةٌ شَدِيدَةٌ لِأَهْوَائِهِمْ فَقَالَ أَنَسِيتَ قَوْله تَعَالَىٰ ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أَوْ نَحْوَ هَذَا مِنْ الْكَلَامِ). اهـ

وَعَنْ قَتَادَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣]؛ قَالَ: (أُشْرِبُوا حُبَّهُ، حَتَّىٰ خَلَصَ ذَلِكَ إِلَىٰ قُلُوبِهِمْ).[1]

---

(١) أثرٌ صحيحٌ.

أَخْرجهُ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِير القُرآن» (ج١ ص١٧٦)، وعبدُ الرّزاق فِي «الْمُصنَّف» (ج١ ص٥٢)، والطَّبرِيُّ فِي «جَامع البَيان» (ج٢ ص٢٦٣).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وذَكَرَهُ ابنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسيرِهِ» (ج١ ص٤٩٢)، والسُّيُوطِيُّ فِي «الدُّرّ الْمَنْثور» (ج١ ص٤٧٢).

قلتُ: ومنهُ مَا يَرَىٰ رَبيعٌ الْمَدْخلِيُّ أَنَّهُ قَدْ أَحْسن فِي إدْخَال الإرْجَاءِ فِي العِبَادةِ حَتَّىٰ أُشْرِبَ فِي قَلْبِهِ حُبَّ الإرْجَاءِ؛ كَمَا أُشْرِبَ حُبّ العِجْلِ فِي قُلُوبِ أَصْحَابِهِ، فكَانَ ذَلِكَ حَزَازةٌ[1] فِي قَلْبِهِ إِلَىٰ أنْ يَمُوتَ، والعياذُ باللهِ.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٣].

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (١٠٩) لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٩ و١١٠].

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا﴾ [التوبة: ١١٠]؛ هَذَا الْمَسْجِدُ الضِّرَارُ، رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ رَاضِينَ بِمَا صَنَعُوا، أُولَئِكَ الْمُنَافِقُونِ، يَرَوْنَ أَنَّهُمْ قَدْ أَحْسَنُوا وَصَنَعُوا؛ كَمَا كَانَ حُبُّ الْعِجْلِ فِي قُلُوبِ أَصْحَابِهِ، وَقَرَأَ: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾.[2]

---

(١) والحَزازة: الشَّكّ في القَلْب.

انظر: «تَفْسير القُرآن» لابنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج٦ ص١٨٨٥).

(٢) **أثرٌ حسنٌ.**

أَخْرجهُ ابنُ أَبِي حَاتمٍ في «تَفْسير القُرآن» (ج٦ ص١٨٨٤).

وإسنادُهُ حسنٌ.

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوَىٰ» (ج٢٠ ص١٠٣): (أَهْلُ الْبِدَعِ شَرٌّ مِنْ أَهْلِ الْمَعَاصِي الشَّهْوَانِيَّةِ بِالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ). اهـ

وقالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ رحمه الله في «الفَوَائد» (ص١٠١): (فَإِن اتِّبَاع الْهوىٰ يَعْمِي عَيْن الْقلبِ، فَلَا يُمَيّز بَين السُّنةِ والبِدْعةِ، أَو يُنكِّسه فَيرىٰ الْبِدْعَةَ سُنّةً، وَالسُّنة بِدعَةً). اهـ

وقالَ الحافظُ الخطيبُ البَغْدادِيّ رحمه الله في «الفَقيه والمُتفقه» (ج٢ ص٣٧٦): (لَيْسَ كُلُّ مَنِ ادَّعَىٰ الْعِلْمَ أَحْرَزَهُ، وَلَا كُلُّ مَنِ انْتَسَبَ إِلَيْهِ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ).اهـ

وقالَ العَلاَّمَةُ الشَّيْخ مُقْبل الوَادِعيُّ رحمه الله في «قَمْعِ المُعاند» (ج٢ ص٣١٠): (مَجالسُ السُّوءِ يجبُ عَلَىٰ الْمُسْلمِ أنْ يَبتعِدَ عَنْهَا، فَهُوَ أَسْلمُ لدِينهِ، وعِرْضهِ، ومُروءتهِ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوىٰ» (ج١٠ ص٥٦٨): (طَرِيقَ السُّنَّةِ عِلْمٌ وَعَدْلٌ وَهُدًىٰ؛ وَفِي الْبِدْعَةِ جَهْلٌ وَظُلْمٌ وَفِيهَا اتِّبَاعُ الظَّنِّ وَمَا تَهْوَىٰ الْأَنْفُسُ). اهـ

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

التَّمْهِيدُ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَىٰ أَنَّ أَهْلَ الأَهْوَاءِ بِمَنْزِلَةِ اليَهُودِ والنَّصَارَىٰ، وأَنَّ فَسَادَهُمْ يَظْهرُ للمُسْلِمِينَ كُلِّهم[1]، وأَمَّا أَهْلُ الأَهْوَاءِ لاَ يَعْرِفُ فَسَادَهُمْ كُلُّ مُسْلِمٍ، وَهُمْ أَخْطَرُ مِنَ اليَهُودِ والنَّصَارَىٰ

١) عَنْ يَحْيَىٰ بنِ مُسْلِمٍ البَصْرَيِّ البَكَّاءِ قَالَ: (كَانَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ[2]: يُنَزِّلُ أَصْحَابَ الأَهْوَاءِ[3] بِمَنْزِلَةِ اليَهُودِ، والنَّصَارَىٰ!). وَفِي رِوَايَةٍ: (أَهْلُ البِدَعِ بِمَنْزِلَةِ اليَهُودِ والنَّصَارَىٰ[4]).

أثرٌ حسنٌ

---

(١) وانظر: «السُّنَّة» للخَلاّلِ (ج٥ ص٩٤).

(٢) هو الإمامُ الحسنُ بنُ أَبِي الحسنِ البَصْرِيِّ، ثقةٌ، فقيهٌ، فاضلٌ مشهور، توفي سَنَة (عَشْر ومائة)، وقد قاربَ التِّسعين.

انظر: «تقريب التهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٢٣٦).

(٣) من «الْمُرجئةِ» وغيرهم، واللهُ الْمُستعانُ.

(٤) **قلتُ**: ووجهُ كونِ أهلِ البدع بمنزلةِ اليَهُودِ، والنَّصارىٰ من حيثُ أن كلاً من أهلِ البدعِ واليَهودِ والنصارىٰ قَد حَرَّفَ، وبَدَّلَ في دينِ اللهِ تَعَالَىٰ وشَرَّعَ مَا لم يأذنْ به اللهُ تعالىٰ، اللَّهُمَّ غفراً.

أخرجه اللاَّلَكَائِيُّ في «الاعْتقادِ» (ج١ ص١٣١)، والهَرَوِيُّ في «ذَمِّ الكلامِ» (ج٥ ص٨)، وأَبُو الفَتْحِ الْمَقْدِسِيُّ في «الحُجَّةِ عَلَىٰ تَارِكِ الْمَحَجَّةِ» (ج١ ص٢٨٦)، ويَعقوب بنُ سُفيان النَّسَويُّ في «السُّنَّة» (ج٣ ص٣٨٨).

وإسنادُهُ حسنٌ، ولا يضرُّ ضِعْف يحيىٰ بنِ مُسلم هُنَا، لأَنَّهُ رَاوِي الأَثَر مُباشرة دُون وَاسِطَةٍ، كَمَا هو مُقررٌ في أُصُولِ الحَديثِ.

قلتُ: فاتَّقوا الإرجاء، فإنَّهُ شُعبةٌ مِنَ اليَهُودِيَّةِ، والنَّصرانيَّةِ، اللَّهم غُفْراً.

٢) وعَنْ مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ، قَالَ: رَأَىٰ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُتْبَةَ رَجُلًا صَنَعَ شَيْئًا مِنْ زِيِّ الْعَجَمِ[1]؛ فَقَالَ: (لِيَتَّقِ رَجُلٌ أَنْ يَكُونَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا وَهُوَ لَا يَشْعُرُ).[2]

قَالَ مُحَمَّدُ بنُ سِيرِينَ: فَظَنَنْتُهُ أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١].

قلتُ: إِذَا كَانَ هَذَا فِي لِبَاسِهِمْ، فَمَا بَالُكَ فِي اعْتَقادِهِمْ؟!، أليسَ هَذَا أَخَذَ بدِينِ اليَهُودِ والنَّصَارىٰ، والعياذُ باللهِ.

والمرادُ: فلْيحذرُ المرءُ أَنْ يتشبَّه بزَيِّ اليَهُودِ والنَّصَارَىٰ.

---

(١) العَجَمُ: اليَهُودُ والنَّصَارىٰ.

(٢) **أثرٌ صحيحٌ**.

أَخْرجَهُ الخَلاَّلُ في «السُّنَّة» (١٥٠٧)، و(١٥٩٥)، و(١٦٠٣)، وأَحْمدُ في «الإيمَانِ» (٣٤٦)، و(٤٤٢)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبَانةِ الكُبْرَىٰ» (١٢٤٦)، و(١٢٤٧)، وابنُ أَبِي حَاتِمٍ في «تَفْسِيرِ القُرْآن» (٦٥١١) مِنْ طُرُقٍ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سِيرين بهِ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١].

٣) وَعَنْ حُذَيْفَةَ بنِ اليَمَانِ ﷺ قَالَ: (لِيَتَّقِ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ).[1]

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفَتَاوىٰ» (ج٢ ص٣٥٩): (فَهَذِهِ الْمَقَالَاتُ[2] وَأَمْثَالُهَا مِنْ أَعْظَمِ الْبَاطِلِ، وَقَدْ نَبَّهْنَا عَلَىٰ بَعْضِ مَا بِهِ يُعْرَفُ مَعْنَاهَا وَأَنَّهُ بَاطِلٌ، وَالْوَاجِبُ إِنْكَارُهَا؛ **فَإِنَّ إِنْكَارَ هَذَا الْمُنْكَرِ السَّارِي فِي كَثِيرٍ مِنْ الْمُسْلِمِينَ أَوْلَىٰ مِنْ إِنْكَارِ دِينِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَىٰ، الَّذِي لَا يَضِلُّ بِهِ الْمُسْلِمُونَ لَا سِيَّمَا وَأَقْوَالُ[3] هَؤُلَاءِ شَرٌّ مِنْ أَقْوَالِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَىٰ وَفِرْعَوْنَ**، وَمَنْ عَرَفَ مَعْنَاهَا، وَاعْتَقَدَهَا كَانَ مِنْ الْمُنَافِقِينَ، الَّذِينَ أَمَرَ اللهُ بِجِهَادِهِمْ؛ بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِم﴾ [التوبة: ٧٣]، **وَالنِّفَاقُ إِذَا عَظُمَ كَانَ صَاحِبُهُ شَرًّا مِنْ كُفَّارِ أَهْلِ الْكِتَابِ** ... وَهَؤُلَاءِ قَدْ عُرِفَ مَقْصُودُهُمْ؛ **كَمَا عُرِفَ دِينُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَىٰ وَالرَّافِضَةِ**، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مُصَنَّفَةٌ، وَأَشْعَارٌ مُؤَلَّفَةٌ، وَكَلَامٌ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا.

---

(١) **أثرٌ حسنٌ.**

أَخْرجَهُ الخَلاَّلُ في «السُّنَّة» (١٦٠٠)، وأحمدُ في «الإيمان» (٤٣٩).

وإسنادُهُ حسنٌ.

(٢) كمَقَالاَتِ رَبِيعٍ الْمَخْرَبِيِّ الّتي كَتَبهَا فِي «الإرْجاءِ» الخَبيث؛ فَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ البَاطِلِ، نَسألُ اللهَ العَافية.

(٣) وأقوالُ رَبيعٍ الْمَخربيِّ في الإرْجاءِ شَرّ مِنْ أَقْوالِ اليَهُودِ والنَّصَارىٰ، وذَلِكَ مِنْ جَهةِ عِظَمِ الفِتْنةِ بِهَا، والتِبَاسِ أَمْرِها عَلَىٰ العامَّةِ، لأنهُ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ.

وَقَدْ عُلِمَ مَقْصُودُهُمْ بِالضَّرُورَةِ، **فَلَا يُنَازِعُ فِي ذَلِكَ إِلَّا جَاهِلٌ**[1] **لَا يُلْفَتُ إِلَيْهِ** وَيَجِبُ بَيَانُ مَعْنَاهَا، وَكَشْفُ مَغْزَاهَا، لِمَنْ أَحْسَنَ الظَّنَّ بِهَا، وَخِيفَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْسِنَ الظَّنَّ بِهَا، أَوْ أَنْ يَضِلَّ، **فَإِنَّ ضَرَرَهَا عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ أَعْظَمُ مِنْ ضَرَرِ السُّمُومِ الَّتِي يَأْكُلُونَهَا**، وَلَا يَعْرِفُونَ أَنَّهَا سُمُومٌ، وَأَعْظَمُ مِنْ ضَرَرِ السُّرَّاقِ وَالْخَوَنَةِ، الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ أَنَّهُمْ سُرَّاقٌ وَخَوَنَةٌ ... وَقَدْ دَخَلَ بِسَبَبِ هَؤُلَاءِ الْجُهَّالِ الْمُعَظِّمِينَ لَهُمْ مِنْ الشَّرِّ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ، مَا لَا يُحْصِيه إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوىٰ» (ج٢ ص٣٦٨)؛ عَنِ الصُّوفيَّةِ المُبْتدعَةِ: (وَأَقْوَالُ هَؤُلَاءِ **شَرٌّ مِنْ أَقْوَالِ النَّصَارَىٰ**، وَفِيهَا مِنْ التَّنَاقُضِ مِنْ جِنْسِ مَا فِي أَقْوَالِ النَّصَارَىٰ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفَتَاوىٰ» (ج٣ ص٣١٧): (فَمَنْ كَانَ خَطَؤُهُ لِتَفْرِيطِهِ[2] فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ اتِّبَاعِ الْقُرْآنِ وَالْإِيمَانِ مَثَلًا، أَوْ لِتَعَدِّيهِ حُدُودَ اللهِ بِسُلُوكِ السُّبُلِ الَّتِي نَهَىٰ عَنْهَا، أَوْ لِاتِّبَاعِ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًىٰ مِنْ اللهِ؛ **فَهُوَ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْوَعِيدِ**). اهـ

قلتُ: فَخَطرُ الْمُبْتدعَة أَعْظمُ مِنْ خَطرِ الْمِلَلِ، وذَلِكَ مِنْ جَهَةِ عِظَمِ الفِتْنةِ بهِمْ، والتِبَاسِ أَمْرهم عَلَىٰ العامَّة، لأَنَّهم مِنْ أهلِ القِبْلةِ.

---

(١) فَلا يُلتفتُ إلىٰ أَتْبَاع رَبيعٍ الجَهلةِ الَّذين يُدافعُونَ عَنِ ارْجَائِهِ الخَبيث؛ مثلُ: الْمَدْعو مُحمَّدٍ الْمَخْربيّ، والْمَدْعو مُحمَّدٍ بازمُول، والْمَدْعو صَالحٍ السُّحيميّ، والْمَدْعو أحمدَ بازمُول، والمدعو عُبيد الجابريّ، وغيرِهم.

(٢) فَخَطؤ رَبيعٍ في الاعْتقادِ بسَببِ تَفْريطِه فِيمَا يجبُ عَليْهِ من اتِّباع الكِتَابِ، والسُّنَّةِ، والآثارِ، وتَعَدِّيهِ حُدودَ اللهِ تَعَالَىٰ بسُلُوكِ سُبل اليَهُودِ والنَّصَارىٰ؛ لأَتِّباعِ هَواهُ بغَيْرِ هُدًىٰ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ، فَوَقعَ في ظُلْمِ نَفْسِهِ، وظُلمِ اتِّباعِهِ، فكلّهم مِنْ أَهلِ الوَعِيدَ يوم القِيَامةِ.

وفَسادُ اليَهُودِ والنَّصَارىٰ ظَاهِرٌ لعامَّةِ الْمُسلمِينَ، أَمَّا أَهْلُ البِدَعِ، فإنَّهُ لاَ يَظْهَرُ فَسادُهُم لكُلِّ مُسْلمٍ.(١)

قَالَ العَلاَّمَةُ الشَّوْكَانِيُّ رحمه الله في «فَتْحِ القَدِيرِ» (ج١ ص١٥٤): (اتِّبَاعُ أَهْوِيَةِ الْمُبْتَدِعَةِ تُشْبِهُ اتِّبَاعَ **أَهْوِيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ**، كَمَا يُشْبِهُ الْمَاءُ الْمَاءَ، وَالْبَيْضَةُ الْبَيْضَةَ، وَالتَّمْرَةُ التَّمْرَةَ، **وَقَدْ تَكُونُ مَفْسَدَةُ اتِّبَاعِ أَهْوِيَةِ الْمُبْتَدِعَةِ أَشَدَّ عَلَىٰ هَذِهِ الْمِلَّةِ مِنْ مَفْسَدَةِ اتِّبَاعِ أَهْوِيَةِ أَهْلِ الْمِلَلِ**؛ فَإِنَّ الْمُبْتَدِعَةَ يَنْتَمُونَ إِلَىٰ الْإِسْلَامِ، وَيُظْهِرُونَ لِلنَّاسِ أَنَّهُمْ يَنْصُرُونَ الدِّينَ وَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ، وَهُمْ عَلَىٰ العكس من ذلك الضدّ لِمَا هُنَالِكَ، **فَلَا يَزَالُونَ يَنْقُلُونَ مَنْ يَمِيلُ إِلَىٰ أَهَوِيَتِهِمْ مِنْ بِدْعَةٍ إِلَىٰ بِدْعَةٍ، وَيَدْفَعُونَهُ مِنْ شُنْعَةٍ إِلَىٰ شُنْعَةٍ، حَتَّىٰ يَسْلَخُوهُ مِنَ الدِّينِ وَيُخْرِجُونَهُ مِنْهُ**، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ مِنْهُ(٢) فِي الصَّمِيمِ، وَأَنَّ الصِّرَاطَ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ هُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ). اهـ

وقَالَ العَلاَّمَةُ محمد الأَمِينِ الشَّنْقِيطيُّ رحمه الله في «أَضْواءِ البَيانِ» (ج٤ ص٥٤٦)؛ فِي شَأْنِ الصُّوفيَّةِ المُبْتدعَة: (اسْتِعْمَارُهُمْ لِأَفْكَارِ ضِعَافِ الْعُقُولِ أَشَدُّ مِنِ اسْتِعْمَارِ كُلِّ طَوَائِفِ الْمُسْتَعْمِرِينَ). اهـ

وقَالَ الإِمَامُ ابنُ القَيِّمِ رحمه الله في «الصَّواعِق المُرْسَلةِ» (ج١ ص٣٤٩): (ومِنْ عَظِيمِ آفاتِهَا، ومُصِيبةِ الأُمَّةِ بِهَا أنَّ الأَهْواءَ الْمُضلَّة، والآراءَ الْمُهلكة الّتي تَتولَّدُ مِنْ

---

(١) **قلتُ**: فالْمُرجئةُ الخَامسة لا يَظهرُ فَسَادَها لكُلِّ مُسْلم، لذَلِكَ فضرَرُهَا أَعْظمُ مِنْ ضَررِ اليَهُودِ والنَّصَارىٰ، لأنَّ الْمُرجئةَ يُفْسدونَ القُلوبَ ابْتداءً بحَشْوها بالبِدْعةِ، والضَّلالةِ، والحِقْدِ، والغِلِّ، وغيرِ ذَلِكَ مِنْ مُفْسداتِ القُلوبِ.

(٢) وهَذَا ظَاهِرٌ فِي «الفِرقةِ الرَّبيعِيَّةِ» تَتَجَارىٰ بِهَا الأَهْواءُ كَمَا يَتَجارىٰ الكَلَبُ إلىٰ صَاحبِهِ، وإلاَّ كيفَ قَالَ رَبيعٌ وأتباعُهُ بأَقْوالِ اليَهُودِ والنَّصَارىٰ، والجَهْمِيَّةِ والْمُعتزلةِ، اللَّهم سلِّم سلِّم.

قَبلِهَا لا تَزالُ تَنْمُو، وتَتَزايدُ عَلَىٰ مَمرِّ الأيَامِ، وتَعاقبِ الأَزْمنة، ولَيْستْ الحالُ في الضَّلاَلاتِ الّتي حَدَثَتْ مِنْ قَبْلِ أُصولِ الأَدْيانِ الفَاسِدَة كذَلِكَ، فإنَّ فَسَادَ تَلِكَ مَعْلوم عِنْدَ الأُمَّةِ، وأَصْحابها لا يَطمعُونَ في إدخَالِهَا في دِينِ الإسْلاَمِ فَلاَ تَطْمَعُ، أَهْلُ الْمِلَّةِ اليَهُوديّةِ، ولا النَّصَرانِيَّةِ، ولا الْمَجُوسِيَّةِ، ولاَ الثَّانوِيَّةِ، ونَحْوِهم أَنْ يَدْخُلوا أُصولَ مِلَلِهِم في الإسْلاَمِ). اهـ

٤) وَقَالَ عَنْبَسَةُ بنُ سَعِيدٍ الْكَلَاعِيُّ رحمه الله: «**مَا ابْتَدَعَ رَجُلٌ بِدْعَةً إِلَّا غَلَّ صَدْرُهُ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ، وَاخْتُلِجَتْ مِنْهُ الْأَمَانَةُ**».

أثرٌ صحيحٌ

أَخرجَهُ الهَرَوِيُّ في «ذَمِّ الكَلاَمِ» (ج٥ ص١٢٦)، وأَبُو القَاسِمِ الأَصْبَهَانِيُّ في «الحُجَّةِ» (ج١ ص٣٠٤)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الصُّغرىٰ» تَعْلِيقـًا (ص٥٥) بإسنادٍ صَحِيحٍ.

قلتُ: لأنَّ إِذَا حَدَّثَ الرَّجلُ بالبدعَةِ، وتَمكنَتْ مِنْ قَلْبِهِ ودَعَا إليها، سُلِبَ ورعَهُ وأمانتَهُ، وحَمَلَ غِلاًّ وحِقْداً عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ؛ فَافهَمْ هَذَا تَرْشَد.

قَوْلهُ: «**وَاخْتُلِجَتْ**»: مِنَ الخَلَجِ، وَهُوَ الجَذْبُ والنَّزْعُ.(١)

قَالَ الإمَامُ ابنُ حَزْمٍ رحمه الله **في «الفِصَلِ» (ج٤ ص٢٢٧)**: (وَاعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللهُ أَنَّ جَمِيعَ فِرَقِ الضَّلَالَةِ لَمْ يُجْرِ اللهُ عَلَىٰ أَيْديهِم خيراً، وَلَا فَتَحَ بِهِمْ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ

(١) انظر: «النِّهاية في غَرِيبِ الحَدِيثِ» لابنِ الأَثِيرِ (ج٢ ص٥٩).

قَرْيَةً، وَلَا رَفَعَ لِلْإِسْلَامِ رايةً، **وَمَا زَالُوا يَسْعَوْنَ فِي قَلْبِ نِظَامِ الْمُسْلِمِينَ**، ويُفَرِّقُونَ كَلِمَةَ الْمُؤمنِينَ، **ويَسَلُّوْنَ السَّيْفَ عَلَىٰ أَهْلِ الدِّينِ**، وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلامِ اِبْنُ تِيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَىٰ» (ج٢ ص١٣٢)؛ عَنِ الْمُبْتدعَةِ: (وَيَجِبُ عُقُوبَةُ كُلِّ **مَنْ انْتَسَبَ إِلَيْهِمْ، أَوْ ذَبَّ عَنْهُمْ، أَوْ أَثْنَىٰ عَلَيْهِمْ**، أَوْ عَظَّمَ كُتُبَهُمْ، أَوْ عُرِفَ بِمُسَاعَدَتِهِمْ وَمُعَاوَنَتِهِمْ، **أَوْ كَرِهَ الْكَلَامَ فِيهِمْ، أَوْ أَخَذَ يَعْتَذِرُ لَهُمْ**، بِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يَدْرِي مَا هُوَ؟ أَوْ مَنْ قَالَ: إنَّهُ صَنَّفَ هَذَا الْكِتَابَ؟... **وَأَمْثَالَ هَذِهِ الْمَعَاذِيرِ الَّتِي لَا يَقُولُهَا إلَّا جَاهِلٌ أَوْ مُنَافِقٌ**؛ بَلْ تَجِبُ عُقُوبَةُ كُلِّ مَنْ عَرَفَ حَالَهُمْ، وَلَمْ يُعَاوِنْ عَلَىٰ الْقِيَامِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ الْقِيَامَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ مِنْ أَعْظَمِ الْوَاجِبَاتِ؛ **لِأَنَّهُمْ أَفْسَدُوا الْعُقُولَ وَالْأَدْيَانَ عَلَىٰ خَلْقٍ مِنْ الْمَشَايِخِ**[1]، **وَالْعُلَمَاءِ، وَالْمُلُوكِ، وَالْأُمَرَاءِ، وَهُمْ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا، وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ**). اهـ

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) فأفسَدَ ربيعٌ الَّذين جاءُوا من جَهتِهِ كـ«محمد الْمَدْخليّ»، و«عُبيدِ الجَابريّ»، و«صَالحِ السُّحيميّ»، و«محمد بازمُول»، وغَيْرهم.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا!

قَالَ الدُّكْتورُ ! سَمِيرُ اسْتِيتِية فِي مَقَالٍ لَهُ حِينَ كَانَ تِلْميذًا !! فِي جَامِعَةِ مِيشغَان الْأَمْرِيكِيَّةِ !!! نَشَرَتْهُ جَرِيدَةُ اللِّوَاءِ الْأُرْدُنِيَّةِ بِتَارِيخِ ١٤ / ٩ / ١٩٨٣، كَانَ مِمَّا قَالَ فِيهِ: (كَلِمَةُ دَكاتِرَة جَمْعُ تَكْسِير لِمُفْرِدٍ مَجْهُولِ الْحَقِيقَةِ وَالْهَوِيَّةِ، فَارِغٌ مِنْ كُلِّ مَضْمُونٍ، إلا مَضْمُون وَاحِد؛[كَذَا قَالَ، وَهُوَ خَطَأٌ ظاهِرٌ، صَوَابُهُ: مَضْمُونًا وَاحِدًا]؛ وَهُوَ أَنَّ الدُّكْتوراه **قَدْ يَحْصُلُ عَلَيهَا الْعَالِمُ، وَالْجَاهِلُ**[1] **سَواء بِسَواء!!!**). اهـ

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَىٰ الْمُستَفتي أَنْ يَبْحَثَ، وَيَسْأَلَ حَتَّىٰ يَعْرُفَ صَلاَحِيَّةَ مَنْ يَسْتَفْتِيهِ للفُتْيا إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ عَرَفَهُ مِنْ قَبْل.[2]

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣].

قُلْتُ: لِأَنَّ الْفَتْوَىٰ شَأْنُهَا عَظِيمٌ، وَخَطَرُهَا جَسِيمٌ، فَهِيَ تَوْقِيعٌ عَنِ اللهِ تُعَالَىٰ، وَدُخُولٌ بَيْنَ اللهِ تَعَالَىٰ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، وَالْقَائِمُ بِهَا مُعَرَّضٌ لِلْخَطَأ، فَعَلَيه أَخَذَ الْحِيطَةَ وَالْحَذَرَ، وَعَدَمُ الْإِقْدَامِ عَلَيهَا إلا بَعْدَ التَّأَهُّلِ لَهَا مَعَ شَدَّةِ الْمُرَاقَبَةِ لله تَعَالَىٰ، وَمُلاَزَمَةِ

---

(١) **قلت**: وكَم جَاهلٍ حَصَلَ عَلَىٰ مَا يُسمّىٰ بـ(الدُّكْتوراه) و(الماجستير)، ويُنصب بها قَاضِيًا، أو خَطِيبًا، أو مُدرِسًا أَو مُدِيراً في الجامعةِ، أو الْمَدرَسةِ، أو غَيْرِ ذَلِكَ!!! واللهُ الْمُستعانُ.

(٢) ولذَلِكَ يَجِبُ علىٰ الْمُسلِمِيَن العَمَل عَلىٰ تَوْفيرِ العَددِ الكافي مِنَ الْمُؤهلِينَ للفُتْيا، واتِّخاذ الوَسَائل، وتَهيئة السُبل الْمُوصلة إلىٰ ذَلِكَ للفَائدةِ في الدُّنيا والآخِرَةِ.

التَّقْوَىٰ وَالْوَرَعِ، وَأَهْلِ الْعِلْمِ الرَّبَّانِيِّينَ، وَلَا يَلْزَمْ الْعَبْدُ فِي ذَلِكَ أَهْلَ الشَّهَادَاتِ الْأَكَادِيمِيَّةِ الْجَهَلَةِ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إِلمَاعَةٌ

ذِكْرُ الحُجَّةِ عَلَىٰ أَنَّ الدَّكَاتِرَةَ هُمْ: الجُّهَّالُ فِي العِلْمِ والعَقِيدَةِ والفِقْهِ والمَنْهَجِ والشَّرِيعَةِ

قَالَ الْعَلاَّمَةُ اِبْنُ بَازٍ رحمه الله؛ **وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ أَهَمِّيَّةِ الْاِعْتِقادِ الصَّحِيحِ لِطَلَبَةِ الْجَامِعَاتِ الْإِسْلامِيَّةِ**: (فَالنَّاسُ تَسَاهَلُوا فِي هَذَا الْأَمْرِ!، **فَصَارُوا قُضَاةً، وَمُدَرِّسِينَ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ الْعَقِيدَةَ السَّلَفِيَّةَ!، وَلَا يَعْرِفُونَ الْعَقِيدَةَ الصَّحِيحَةَ!**، فَتَعَلُّمِ الْأَصْلَ عِلْمَ الْعَقِيدَةِ، وَلَكِنْ تَهَاوَنُوا بِإِعْطَائِهِ حَقَّهُ، وَالدِّرَاسَةِ، وَالتَّمْحِيصِ... **فَصَارُوا دَكاتِرَةً**[1] **وَهُمْ صِفْرٌ فِي الْعَقِيدَةِ!**، فَدَكاتِرَةٌ حَصَلُوا عَلَىٰ الشَّهَادَةِ الْعَالِيَّةِ، وَالْماجِسْتِيرِ، وَالدُّكْتوراه وَهُمْ صِفْرٌ فِي الْعَقِيدَةِ ! **لَا يَعْرِفُونَ شَيْئًا فِي الْعَقِيدَةِ!، الْعَقِيدَةُ فِي جَاهِلِيَّةٍ!**، حَتَّىٰ سَأَلُوا الْأموات!... لِأَنَّهُمْ مَا دَرَسُوا الْعَقِيدَةَ كَمَا يَنْبَغِي، الَّذِينَ أَخَذُوا عَنْهُمْ كَذَلِكَ... فَكَانُوا صِفْرًا فِي هَذَا الْبَابِ!).[2] اهـ

---

(١) منهم: الدُّكتورُ رَبيع الْمَدْخلي، والدُّكتور محمد الْمَدْخلي، والدُّكتورُ صالح السُّحيمي، والدُّكتور أحمدُ بازمول، والدُّكتورُ محمد بازمول وغيرُهم من رُؤُوسِ الضَّلالَة.

(٢) المرجع: «التَّواصل المرئي»؛ بَصْوتِ الشَّيْخِ ابنِ بَازٍ رحمه الله، في سَنة: «١٤٣٥هـ»، وهو يَنْصحُ طلبةَ الجامعاتِ الإسلاميةِ في تَعلُّمِ العَقيدةِ الصَّحيحةِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلاَّمَةُ اِبْنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ رِياضِ الصَّالِحِين» (ج٣ ص٤٤٢)؛ وَهُوَ يَذُمُّ الدَّكاتِرَةَ فِي الدِّينِ: (الَّذِي يَتَعَلَّمُ شَرِيعَةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَمَا يُسَانِدُهَا، فَهَذَا عِلْمٌ لَا يَبْتَغِي بِهِ إلا وَجْه اللهِ، **إِذَا أَرَادَ بِهِ الدُّنْيا فَإِنَّهُ لاَ يَجِدُ رِيحَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ،** وَهَذَا وَعِيدٌ شَدِيدٌ وَالْعِيَاذُ بِاللهِ، يَدِلُّ عَلَىٰ أَنَّ **مَنْ قَصَدَ بِتَعَلُّمِ الشَّرْعِ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيا؛ فَإِنَّهُ قَدْ أَتَىٰ كَبِيرَةً مِنْ كَبائِرِ الذُّنُوبِ،** وَلَا يُبارك لَهُ فِي عِلْمِهِ، يَعْنِي مَثَلاً، قَالَ: أُرِيدُ أَنْ أَتعلَّمَ مِنْ أَجْلِ أَنْ أَصْرفَ وُجوهَ النّاسِ إِلَيَّ، حَتّىٰ يَحْترمُونِي ويُعظمُونِي، **أُرِيدُ أَنْ أَتعلَّمَ حَتّىٰ أَكُون مُدَرِّسًا فآخِذ رَاتِبًا، ومَا أَشْبَهُ ذَلِكَ، هَذَا والعياذُ باللهِ لاَ يَجِدُ رِيحَ الجَنَّةِ يَوْمَ القِيامةِ،** وقَدْ أَشْكَلَ عَلَىٰ هذَا، أَوْ قَدْ رَوع هذَا بَعضُ الَّذِينَ يَقرءُونَ فِي الْمَدَارِسِ النِّظَامِيَّةِ **كَالْمَعَاهِدِ، والكُلّياتِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُنَالُوا الشَّهَادَة،** فَيُقَالُ: نَيْلُ الشَّهَادَةَ ليسَ للدُّنْيا وَحْدِهَا قَدْ يَكُونُ لِلدُّنْيا وَحْدِهَا، وَقِدْ يَكُونُ للآخِرَةِ، فإذَا قَالَ الطَّالِبُ: أَنَا أَطْلُبُ العِلْمَ لِأُنَالَ الشَّهَادَةَ حَتَّىٰ أَتمكَّن مِنْ وَظائِفِ التَّدْرِيسِ، وَأَنْفَعَ النَّاسَ بِذَلِكَ، أَوْ حَتَّىٰ أَكُونَ مُدِيرًا فِي دَائِرَةٍ أُوجِهُ مَنْ فِيهَا إِلَىٰ الَخيْرِ فَهَذَا خَيْرٌ، وَنِيَّةٌ طَيبَةٌ، وَلَا فِيهَا إِثْمٌ، وَلَا حَرَجٌ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ مَعَ الْأَسَفِ فِي الوَقْتِ الْحاضِرِ صَارَ الْمِقْيَاسُ فِي كَفَاءةِ النَّاسِ **هَذِهِ الشَّهَادَاتِ، مَعَكَ شَهَادَةٌ تُوظَف، وَتُوَلَّي قِيادةً علَىٰ حَسَبِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ،** مُمكِّن يَأْتِي إنْسانٌ يَحمل **شَهادةَ دُكْتُوراه فيُولَّىٰ التَّدْريس فِي الكُلّياتِ والجَامعاتِ، وَهُوَ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ لَوْ جاءَ طَالبٌ فِي الثَّانويَّةِ العَامَّةِ لكَانَ خَيْراً مِنْهُ،** وهذَا مُشاهَدٌ، يوُجدُ الآن مَنْ **يَحْمل شَهادَة دُكْتُوراه لكنَّهُ لَا يَعْرِفُ مِنَ العِلْمِ شَيْئًا أبداً،** إمَّا أَنَّهُ نَجَحَ بغشٍّ، أَوْ نَجَحَ نَجَاحًا سَطحِيًا لم يَرْسخِ العِلْمِ فِي ذِهْنِهِ لكِنْ **يُوظف؛ لأنَّ معَهُ شَهادة دُكْتُوراه،** يَأْتِي

إنْسانٌ **طالبُ عِلْمٍ جَيد هُوَ خَيْرٌ للنَّاسِ وخَيْرٌ لنفسهِ مِنْ هذَا الدُّكْتور أَلف مَرةً لَكِنْ لَا يُوفقُ، لا يُدَرِّسُ فِي الكُلّياتِ، لمَاذَا؟ لأَنَّهُ لَا يَحْمِلُ شَهادةَ دُكْتُوراه.** فنَظَرًا لأنَّ الأَحْوالَ تَغَيَّرَتْ وانْقَلبَتْ إلىٰ هَذِه المآلِ... الْمُهم: احْذَر أَخِي طَالِبُ العِلْمِ، احْذَر مِنَ النِّيَّاتِ السِّيئَةِ، العلمُ الشَّرعي أَعَزُّ، وأَرْفَعُ، وأَعْلَىٰ مِنْ أَنْ تُرِيدَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنيا، عَرَضُ الدُّنْيَا مَا الَّذِي تَنْتَفع بِهِ، آخِرُ أَمْرِهِ أنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ القَاذُورَاتِ). اهـ

قلتُ: فاخْتِيَارُ الأَمْثَلَ فالأَمْثَل، والأَعْلَمَ فالأَعْلَم للمَنَاصِبِ الدِّينيّة، لَا الأَجْهَلُ، فالأَجْهَل، وإنّ كانَ يَحْمِلُ شَهادَةَ الدُّكْتُوراه، أَو شَهادَة الماجستِير، واللهُ الْمُستعانُ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله فِي «السَّياسةِ الشَّرْعِيَّةِ» (ص٣٩): (إذا عُرِفَ هَذَا، فَليسَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْمِلَ إِلَّا أَصْلَحَ الْمَوْجُودَ، وَقَدْ لَا يكونُ فِي مَوْجُودِهِ مِنْ هُوَ أَصْلحُ لِتِلْكَ الْوِلَايَةِ، فَيَخْتَارُ الْأَمْثَلَ فَالْأَمْثَلَ فِي كُلِّ مَنْصَبٍ بحَسبهِ، وَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَ الِاجْتِهَادِ التَّامِّ، وَأَخْذِهِ لِلْوِلَايَةِ بِحَقِّهَا، فَقَدْ أَدَّىٰ الْأَمَانَةَ، وَقَامَ بِالْوَاجِبِ فِي هَذَا، وَصَارَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ أَئِمَّةِ العَدْلِ، وَالْمُقْسطِينَ عِنْدَ اللهِ؛ وَإِنْ اخْتَلَّ بَعْضُ الْأُمُورِ بِسَبَبٍ مِنْ غَيْرِهِ، إذَا لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا ذَلِكَ، فَإِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]. اهـ

وَقَالَ العَلاَّمَةُ الشَّيْخُ نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِيُّ رحمه الله؛ عَنْ مَفَاسِدِ الدَّكَاتِرَةِ فِي البُلْدَانِ: (والقَاصِي والدَّانِي يَعْلَمُ أَننَّا **لا نُؤَيِّدُ كُلَّ هَذِهِ التَّكتُّلاَتِ الحِزْبِيَّةِ، بَلْ نَعْتَقِدُ أَنَّها مُخَالفةٌ لنُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ** ... فَهَذَا وذَاكَ مِمَّا حَمَلَنِي عَلَىٰ أنْ لا أَحْشُرَ نَفْسِي للرَّدِّ عَلَىٰ أُولئِكَ الْمُبْطلين، لأنَّهم لم يُضَمِّنُوا رُدُودَهُمْ مَا يَدلُّ عَلَىٰ أنَّ غَايتَهُم نُصْرَةُ الحَقِّ الَّذي بَدَا لَهُم، **وإنَّما هِيَ الأَهْواءُ الشَّخْصِيَّةِ والأَغْراضُ الحِزْبِيَّةِ!**... بل أينَ هُمْ مِنْ خُطْبَةِ

فَقيرِ العِلْمِ ذَاكَ! الَّذي هُوَ رَأْسُ الفِتْنَةِ، **حيثُ نَفَىٰ صَراحَةً أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دِيَارٌ إسلامِيَّة؟!** بلْ قَالَ بالحَرْفِ الوَاحدِ ما نصُّهُ: «مَا أَرَىٰ إلاَّ أَنَّ الهِجْرَةَ وَاجِبَةٌ مِنَ الجَزَائرِ إِلَىٰ تَلِّ أَبيب»!! وقَالَ: «لَوْ خُيِّرتُ -أَقْسِمُ باللهِ- أنْ أَعِيشَ فِي أَيِّ عَاصِمَةٍ عَربيَّةٍ لاخْترتُ أَنْ أَعِيشَ فِي القُدْسِ تَحْتَ احْتِلاَلِ اليَهُودِ»!!

فَهَلْ هَذهِ الأَقْوالُ -يا مَعْشَرَ الدَّكَاتِرَةِ!- أَخْطَرُ وَأَضلُّ، أَمْ القَائِلُ بوُجُوبِ الأَمْرِ الَّذي هُوَ قولُ جَميعِ العُلماءِ؟!

فَسَكُوتُهم عَنْ هَذِهِ الأَقْوالِ الَّتي لاَ نشكُّ أَنَّكُمْ مَعَنا في بُطلاَنِهَا، وضَلالِ صَاحِبِهَا).[1] اهـ

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) «ماذا يَنْقُمونَ مِنَ الشَّيخ» (ص٢).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تَوْطِئَةٌ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَىٰ أَنَّ دِينِ الرَّبِيعيَّةِ المُرْجِئَةِ العَصْرِيَّةِ لا يُقْبَلُ عِنْدَ اللهِ تَعَالَىٰ

اعْلِم رَحِمَكَ اللهُ أَنَّ مُجرَّدَ الانْتِسَابِ إلىٰ الإِسْلاَمِ دُون العَمَلِ بِهِ، فَهَذا لاَ يَكْفِي فِيهِ، بَلْ مَنْ أَدْخَلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ مِنَ الْمُخَالفاتِ الشَّرعيّة الكَثِيرة، أَوِ القَلِيلَة، فإنهُ ابْتغَىٰ غَيْرَ الإِسْلامِ دينـًا، فلنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ذَلِكَ، سَواء كانَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ مِنَ الْمُبْتدعِينَ، فانْتبه.(١)

قَالَ تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩].

وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

---

(١) **قلتُ**: كذَلِكَ الَّذين يَعْملُونَ ببَعْضِ الإِسْلاَمِ، ويتركُونَ بَعْضَهُ، أَوْ يَعْمَلُونَ ببعْضِ الأحْكامِ، ويتركُون بعضَها، أو يَعملونَ ببعضِ السُّنة، ويتركُونَ بعضَها فهذا أيضـًا لا يَكْفي في الإِسْلاَمِ، ولنْ يُقْبَلَ منهُمْ ذَلِكَ، واللهُ الْمُستعان.

قَالَ تَعَالىٰ: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]؛ أي: خُذُوا جميعَ أحكامِ الإِسلامِ، واعْمَلُوا بِهَا، فَهَذَا هُوَ الإِسْلامُ الصَّحيح الَّذي يجبُ الانتسابُ إليهِ.

وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَىٰ اللهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [لقمان: ٢٢].

وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥].

وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ٨٣].

قلتُ: والإسْلامُ؛ الانْقِيادُ والخُضُوعُ، والاسْتِسْلامُ بالتَّوْحيدِ والطَّاعةِ للهِ تَعَالَىٰ، ولرَسُولهِ ﷺ، فَمَنِ اتَّبعهُ كَانَ مَرْضِيًا عِنْدَ اللهِ تَعَالَىٰ، ومَنْ خَالفهُ كانَ باغِيًا لغَيْرِ دِينِ اللهِ تَعَالَىٰ.[1]

قَالَ المَرَاغِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «تَفْسيرِهِ» (ج٢ ص٢٠٤): (قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾؛ لأنَّ الدِّين إِذَا لَمْ يَصلْ بصَاحبِهِ إلىٰ هَذَا الخُضوعِ والانْقيادِ للهِ تَعَالَىٰ كَانَ رسُومًا، وتَقَاليد لا تُجدْي شَيْئًا، بَلْ تَزيد النُّفوسُ فَساداً، والقُلوب ظَلَامًا، ويكونُ حِينَئذٍ مَصْدر الشَّحناءِ، والعَدَاوةِ بَيْنَ النَّاسِ في الدُّنيا، ومُصدر الخُسرانِ في الآخَرةِ بالحُرْمَانِ مِنَ النَّعيم الْمُقيم، والعَذَابِ الأليمِ، وقولهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخاسِرِينَ﴾؛ لأنهُ أَضَاعَ مَا جُبلتْ عَلَيْهِ الفِطْرُ السَّليمة مِنْ تَوْحيدِ اللهِ تَعَالَىٰ، والانْقيادِ له، كَمَا جاءَ في الحَدِيثِ: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَىٰ**

---

(١) وانظر: «تَفْسير القُرآن» للمَرَاغيِّ (ج٣ ص٢٠٤)، و«تَفْسير القُرآن» لابنِ كَثِيرٍ (ج١ ص٣٧٢)، و«زَاد الْمَسير» لابنِ الجَوْزِيِّ (ج١ ص٤١٦)، و«البحرَ الْمُحيط» لأبِي حَيَّان (ج٢ ص٨٢٠)، و«ثَلاثة الأُصول» للشَّيخ محمد بنِ عبد الوهاب (ص٦٦)، و«شَرْح ثلاثة الأُصول» للشَّيخ الجاميِّ (ص٢٣).

الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»[1]، وخَسِرَ نَفْسَهُ إِذْ لم يُزكها بالإِسْلاَمِ للهِ، وإخلاَصِ السَّريرةِ له؛ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ الْخاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ، أَلا ذلِكَ هُوَ الْخُسْرانُ الْمُبِينُ﴾). اهـ

وقالَ الحافظُ ابنُ كَثِيرٍ رحمه الله في «تَفْسيرِهِ» (ج١ ص٣٧٣): (قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾؛ أَيْ: مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا سِوَىٰ مَا شَرَعَه اللهُ تعالىٰ، فَلَنْ يُقْبل مِنْهُ[2]: ﴿وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[3].

وقالَ القَاسِمِيُّ رحمه الله في «مَحَاسن التَّأْويل» (ج٤ ص١٣٦): (وَمَنْ يَبْتَغِ؛ أَيْ: يَطْلُب: ﴿غَيْرَ الْإِسْلامِ دِينـًا﴾؛ أَيْ: غَير التَّوحيدِ، والانْقِيادِ لحُكْمِ اللهِ تَعَالَىٰ، كَدَأْبِ الْمُشْرِكِينَ صَرِيحـًا، والْمُدّعِينَ للتَّوْحِيدِ مَعَ إِشْراكِهِمْ كَأَهْلِ الكِتَابيْنِ، ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾؛ لأنهُ لَمْ ينقدْ لأَمْرِ اللهِ تَعَالَىٰ، وفي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلا لَيْسَ عَلَيْهِ**

---

(١) أَخْرجهُ البُخَارِيُّ في «صحيحِهِ» (١٣١٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٢) لقَدْ أَدْخَلت «الفِرْقةُ الرّبيعية» الإرجاءَ الخَبيث في دينِ اللهِ تَعَالَىٰ، وادَّعَتْ أَنهُ مِنَ الإِسْلاَمِ، وهو ليسَ مِنَ الإِسْلامِ، بل هُوَ دينُ «الْمُرجئةِ الخامسة»، لأنها ابْتغتْ غيرَ الإِسْلاَمِ دينـًا فلَنْ يُقْبَلَ منها هَذَا الدِّين، إذاً فهيَ في الآخرةِ خَاسرة.

قَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَيَقُولُونَ عَلَىٰ اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨].

وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿لَقَدِ ابْتَغَوُا الْفِتْنَةَ﴾ [التوبة: ٤٨].

(٣) أَخْرجهُ البُخَارِيُّ في «صحيحِهِ» (ج٤ ص٣٥٥)، ومُسْلِمٌ في «صَحيحِهِ» (ج٣ ص١٣٤٣).

أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»[1]، ﴿وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخاسِرِينَ﴾؛ لضَلاَلَهِ وُجوه الهِدايةِ في الدُّنيا). اهـ

قلتُ: والْمَعْنَىٰ؛ أنَّ الْمُعرِضَ عَنِ الإسْلاَمِ، أَوْ عَنْ شَيءٍ مِنهُ، أَيْ: الطَّالب لغَيْرِهِ، فَهَذَا فَاقدٌ للنَّفْعِ، وواقعٌ في الخُسْرانِ؛ بإبطالِ الفِطْرةِ السَّليمة الّتي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا.

قلتُ: وفي تَرتيبِ الرَّد، والخُسْران عَلَىٰ مُجرّدِ الطَّلَبِ مِنَ الكَافرِ، ومِنَ الْمُسْلمِ؛ دَلالةٌ عَلَىٰ أنَّ حالَ مَنْ تَديّنَ بغَيْرِ الإسْلاَمِ، واطْمَأنّ بذَلِكَ أَقْطَع وأَقْبَح.

فَعَنِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِيهِ أنه قَالَ: (لَيْسَ قَوْمٌ أَشَدَّ نَقْضًا لِلإِسْلاَمِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ).[2] **وفي رواية: (بُغْضاً للإسْلاَمِ).**

وَعَنِ إِسْحَاقَ بْنِ بُهْلُولٍ الأَنْبَارِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ عِيَاضٍ، عَنِ الصَّلاةِ خَلْفَ الْجَهْمِيَّةِ، فَقَالَ: (لا تُصَلِّ خَلْفَهُمْ)[3]**، وَتَلا: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].**[4]

---

(١) فَعَمَل «الفِرقةُ الرّبيعية» الإرجاءَ في دينِ الإسْلاَمِ، ليسَ هُوَ عليهِ أمرُ الرَّسولِ ﷺ؛ إذاً فهوَ ردّ عليهَا.

(٢) **أثرٌ حسنٌ.**

أَخْرجهُ عبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّة» (ج١ ص١٠٤)، والخَلاَّل في «السُّنَّة» (ج٥ ص٩٠).

وإسنادُهُ حسنٌ.

(٣) فاسْتدلّ عَليْهِ بهَذِهِ الآيةِ في الصَّلاَةِ، فَمَا بالُكَ في الاعْتقادِ في الدِّين!.

(٤) **أثرٌ صحيحٌ**

أَخْرجهُ عبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنة» (ج١ ص١٢٩)، والخَلاَّل في «السُّنَّة» (ج٥ ص٩١ و٩٢).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

قلتُ: فإذَا صَلَّىٰ الْمَرْءُ خَلْفَ الجَهْمِيّ، فلَنْ تُقْبَلَ منهُ هَذَهِ الصَّلاَة؛ لأَنَّهُ ابْتَغَىٰ فِيها غيرَ الإِسْلام دينـًا، كذَلِكَ مَنِ ابْتَغَىٰ غَيرَ الإِسْلامِ فِي الاعْتقادِ فلَنْ يُقْبَلَ منهُ، وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الخَاسرِينَ.

وَعَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّرِيِّ النَّحْوِيّ الزّجاج رحمه الله قَالَ: (اعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَقْبَلُ دِينـًا غَيْرَ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَلَا عَمَلاً إِلَّا مِنْ أَهْلِهِ؛ فَقَالَ ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، يَبْتَغِ جَزْمٌ «بِمَنْ» وَقَولهُ «فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ» الْجَوَابُ، ومَعْنَىٰ «الخَاسِرِينَ» أَيْ: مِمَّن خَسِرَ عَمَلَهُ).[1]

وقَالَ الإِمَامُ ابنُ القَيِّمِ رحمه الله فِي «الدّاءِ والدَّواءِ» (ص٢٠٨): (وَأَمَّا الشِّرْكُ فِي الْإِرَادَاتِ وَالنِّيَّاتِ، فَذَلِكَ الْبَحْرُ الَّذِي لَا سَاحِلَ لَهُ، وَقَلَّ مَنْ يَنْجُو مِنْهُ، فَمَنْ أَرَادَ بِعَمَلِهِ غَيْرَ وَجْهِ اللهِ، أَوَ نَوَىٰ شَيْئًا غَيْرَ التَّقَرُّبِ إِلَيْهِ، وَطَلَبَ الْجَزَاءَ مِنْهُ، فَقَدْ أَشْرَكَ فِي نِيَّتِهِ وَإِرَادَتِهِ.

وَالْإِخْلَاصُ: أَنْ يُخْلِصَ لِلَّهِ فِي أَفْعَالِهِ وَأَقْوَالِهِ وَإِرَادَتِهِ وَنِيَّتِهِ، وَهَذِهِ هِيَ الْحَنِيفِيَّةُ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ الَّتِي أَمَرَ اللهُ بِهَا عِبَادَهُ كُلَّهُمْ، **وَلَا يَقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ غَيْرَهَا، وَهِيَ حَقِيقَةُ الْإِسْلَامِ**: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٨٥]، وَهِيَ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ الَّتِي مَنْ رَغِبَ عَنْهَا فَهُوَ مِنْ أَسَفَهِ السُّفَهَاءِ). اهـ

---

(١) أثرٌ حسنٌ.

أَخْرجهُ ابنُ عَساكر في «تَبيين كذبِ الْمُفْتري» (ص٣٨٤).

وإسنادُهُ حسنٌ.

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفَتَاوىٰ» (ج٥ ص١٢٠): (مَنِ ابْتَغَىٰ الْهُدَىٰ فِي غَيْرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَمْ يَزْدَدْ مِنَ اللهِ إِلَّا بُعْدًا). اهـ

وَعَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (لا يَشُمُّ مُبْتَدِعٌ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، أَوْ يَتُوبَ).[1]

يَعْنَي: إِلَىٰ أَنْ يَتُوبَ.

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في «اقْتِضَاءِ الصِّراطِ المُسْتقِيمِ» (ص٥١): (فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَاقِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٩] إِشَارةٌ إِلىٰ اتِّباعِ الشَّهَوات، وَهُوَ دَاءُ العُصَاةِ، وقَوْلُهُ: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩] إِشْارةٌ إِلىٰ اتِّباع الشُّبَهات، **وَهُوَ دَاءُ الْمُبْتدعةِ وأهلِ الأَهْواءِ، والخُصُوماتِ**، وكَثِيراً مَا يَجْتَمِعَانِ، فَقَلَّ مَنْ تَجد في اعْتِقَادِهِ فَسَاداً؛ إلاَّ وَهُوَ يَظْهَرُ فِي عَمَلِهِ). اهـ

قلتُ: ويَدخُلُ فيهِ تَركُ بَعْضِ أَعْمالِ الدِّين، أو الابْتداع فيهِ بشيءٍ مِنَ البِدَعِ؛ فإنَّ ذَلِكَ يَدْخلُ[2] في قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٤]؛ أي: مُنقادونَ مُخلصُونَ.[3]

---

(١) **أثرٌ صحيحٌ**.

أَخْرجهُ الهَرويُّ في «ذمِّ الكَلاَم» (ج٤ ص٢٣٢).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

(٢) انظر: «أنوال التّنزيل وأَسْرار التَّأويل» للبَيْضَاوِيِّ (ج١ ص١٦٧).

(٣) وانظر: «فَتح القَدير» للشَّوكانيِّ (ج١ ص٣٢٠).

قالَ الإمَامُ ابنُ القَيِّمِ رحمه الله في «مَدَارج السَّالكِينَ» (ج٣ ص٤٧٤): (فدِينُ الرَّحْمنِ: هُوَ الإسْلاَمُ، والّتي للشَّيْطَانِ: اليَهوديّة، والنَّصرانيّة، والْمَجوسِيّة، والصّابِئة، ودِين الْمُشركِينَ[1]). اهـ

قلتُ: فلَماذا قَالَ الْمُرجْئُ الْمُبتْدع أنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ تَعَالىٰ الإسْلاَم، ثُمَّ يعدلُ عنهُ إلىٰ البِدَع الْمُحْدثة[2]؟!: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ رحمه الله في «مَدَارج السَّالكِينَ» (ج٣ ص٤٧٤): (وقَدْ دَلَّ قَوْلهُ ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ [آل عمران: ١٩] عَلَىٰ أَنَّهُ دِينُ جَمِيعِ أَنْبيائهِ، ورُسُلهِ، وأَتْباعِهم مِنْ أَوَّلهِمْ إِلَىٰ آخِرهِمْ، وأَنَّهُ لم يَكُنْ للهِ قَطّ ولا يكونُ لهُ دينٌ سِوَاه). اهـ

وَعَنْ سُفْيانَ الثَّوْرِيِّ رحمه الله قَالَ: (لَيْسَ أَحَدٌ أَبْعَدَ مِنْ كِتَابِ اللهِ مِنَ الْمُرْجِئَةِ!).[3]

قالَ فَضِيلةُ الشَّيخ صالح بنُ فَوْزان الفَوْزان حَفِظَهُ اللهُ في «المُنْتقىٰ» (ج٢ ص٢٣): (الفِتنةُ إنَّما حَدثت، وتَحْدثُ بَيْنَ شَبابِ الْمُسلمِينَ بسَببِ الإصْغَاءِ إلىٰ الأَفْكارِ الوافِدَةِ الْمَشْبوهة، والإعراضِ عَنِ الْمَنْهجِ الصَّحيح). اهـ

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) ودينُ الْمُرْجئةِ العَصْريةِ للشَّيطان والعياذُ باللهِ.

(٢) فدينُ الإرْجاءِ هُوَ دينُ رَبيعٍ الْمَخْربي أَحْدثَهُ مِنْ قِبَلِ نَفسهِ الأمّارة بالسُّوءِ، وليسَ هُوَ مِنْ دِينِ الإسْلاَمِ في شيءٍ؛ فافْطن لهَذَا.

(٣) **أثرٌ حسنٌ**.

أَخْرجهُ أَبُو نُعَيْمٍ في «حِلْية الأولياء» (ج٧ ص٢٩).

وإسنادُهُ حسنٌ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ

المُقَدِّمَةُ

الحمدُ للّهِ ربِّ العالمِينَ، والصَّلاةُ والسّلامُ علىٰ أَشْرفِ الأَنبياءِ والْمُرْسلِينَ، نبيّنا مُحمّدٍ وعلىٰ آلهِ وصحبهِ أجمعينَ.

أمَّا بعدُ:

لقدْ وَقَفَ سلفُ الأَمّةِ مِنَ الْمُرجئةِ؛ مَوْقِفـًا شَدِيداً عُرِفَ بهِ الحقَّ مِنَ الباطلِ، والسُّنةَ مِنَ البدعةِ، فقَامَتْ الحُجّةُ، واسْتبانتِ الْمَحَجَّةُ، وهَذَا مَا وَعَدَ اللّهُ تَعالىٰ بهِ في قَوْلهِ تَعَالىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩].

قلتُ: وقدْ حَفِظَ اللهُ تَعَالىٰ لنا التَّارِيخَ لِمَا فيهِ مِنَ الآثارِ الْمُسْنَدةِ الصّحيحةِ في قَوْلِ السّلفِ الصّالحِ في بدعةِ الإرْجاءِ، والمرجئةِ الْمُبتدعةِ، حيثُ دَرَجَ الأئمَّةُ إلىٰ جَمْعِ الآثارِ في هَذِهِ البدعةِ الشَّنيعةِ في كُتُبِ العقائِدِ؛ تَحْتَ أبوابٍ مُستقلةٍ في ثَلْبِ الْمُرجئةِ، وبيانِ فَضَائِحِهم السَّيئة.

وقدْ اخْترتُ لكَ أخي القارئ مِمَّا جاءَ عَنْ أئمّةِ الحديثِ في **بيانِ أنّ دِينَ الْمُرجئةِ، هو دينُ اليَهُودِ، ودينُ النّصارَىٰ، ودينُ الصّابِئَةِ**، للحَذَرِ مِنْ دِينِ الْمُرْجئةِ الّذي ظَهَرَ في هَذَا الزّمانِ عَلَىٰ يدِ «**رَبيعٍ الْمُرجيءِ**»، و«**أتباعِهِ الْمُرجئةِ**»، فإنّ فتنةَ هؤلاءِ من أشدِّ الفَتَنِ علىٰ الأُمَّةِ الإسلاميّةِ، حيثُ جَعَلَتْ «**الْمُرجئةُ**» الدِّينَ أَرْقَ مِنَ الثَّوْبِ

عندَ النّاسِ، ثُمّ بعدَ ذَلِكَ فلا تَسأل النّاس عَنْ فِعْلِهِم الْمُنكراتِ العظيمة، من الشِّركِ، والكُفرِ، والبِدعةِ، والْمَعصيةِ، والفاحِشةِ، والمنكرِ، والإباحيّةِ، وغيرِ ذلك.

قَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَكَذلِكَ أَنْزَلْناهُ آياتٍ بَيِّناتٍ وَأَنَّ اللهَ يَهْدِي مَنْ يُرِيدُ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصارىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ إِنَّ اللهَ عَلىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الحج:١٦و١٧].

قالَ الحافظُ اللَّالَكائيُّ رحمه الله في «الاعتقادِ» (ج٥ ص٩٨٦): سياقُ ما رُوِيَ في تَضْليلِ الْمُرجئةِ، وهجرانِهم، وتركِ السّلام عليهم، والصّلاةِ خلفَهُم، والاجتماع معَهم.

وقالَ الحافظُ اللَّالَكائيُّ رحمه الله في «الاعتقادِ» (ج٥ ص٩٩٦): سياقُ ما نُقِلَ مِنْ مَقَابحِ مَذاهبِ الْمُرجئةِ.

وقالَ الحافظُ أَبُو بَكْرٍ الآجُرِّيُ رحمه الله في «الشَّريعة» (ج٢ ص٦٧٦): بابُ في المُرجئةِ، وسوءِ مَذاهِبهم عندَ العُلماءِ.

واللّهُ أسألُ أنْ يُثبّتنا علىٰ السُّنّةِ حتّىٰ نّلقاهُ، وأنْ يُجنِّبنا سُبُل الزَّيغ والرّدىٰ، إنّهُ وحدَهُ هو المسؤولُ، ولا حولَ لنا، ولا قوَّةَ إلّا بهِ سُبحانَهَ وتَعَالىٰ.

كتبَه

أبو عبدِ الرّحمن فوزيّ الأثريُّ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبهِ نستعين

ذكرُ الدّليل مِنَ الآثارِ عَلَىٰ أَنَّ دينَ المُرْجئةِ الرَّبيعيَّةِ هُوَ دينُ اليهودِ، ودينُ النَّصارَىٰ، ودينُ الصَّابئَةِ

١) عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (دِينٌ مُحْدَثٌ؛ دِينُ الإِرْجَاءِ[(٢)]).

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه الخَلاَّلُ في «السُّنَّةِ» (ج٣ ص٥٦٣)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعةِ» (ج٢ ص٦٨٢)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (ج٢ ص٧٨٥)، وعبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (ج١ ص٣١١).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

٢) وعَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: ذَكَرَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ[(٣)] الْمُرْجِئَةَ فَضَرَبَ لَهُمْ مَثَلا، قَالَ: (مَثَلُهُمْ مَثَلُ الصَّابِئِينَ إِنَّهُمْ أَتَوُا الْيَهُودَ، فَقَالُوا: مَا

---

(١) هو الإمامُ سُفْيانُ بنُ سعيدِ بن مَسْرُوق الثَّوْرِيُّ، أبو عبد اللهِ الكُوفي، ثقةٌ، حافظٌ، فقيهٌ، عابدٌ، إمامٌ حُجة، تُوفي سنة (١٦١ هـ)، وله (٦٤) عاماً.

انظر: «تقريب التَّهْذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٣٩٤)، و«سِيَر أعلام النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٧ ص٢٢٩).

(٢) **قلتُ**: فجعلَ الإمامُ الثوريُّ رحمه الله دِينَ «الْمُرجئةِ القَدِيمةِ»، و«الْمُرجئةِ الجديدةِ» من الدِّياناتِ الْمُحدثةِ البدعيَّةِ، ليسَ هذا الدينُ؛ مِنْ دِينِ الإسلامِ، فانتبه.

(٣) هو الإمامُ سعيدُ بنُ جُبَيْرٍ الأَسْدِيُّ مَوْلاَهُم، الكُوفيّ، الفقيهُ، الثِّقةُ، الثَّبتُ. توفي سنة (٩٥ هـ)، ولم يُكمل الخمسين.

وانظر: «تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٣٧٤)، و«سِير أعلام النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٤ ص٣٢١).

دِينُكُمْ؟ قَالُوا: الْيَهُودِيَّةُ، قَالُوا: فَمَا كِتَابُكُمْ؟ قَالُوا: التَّوْرَاةُ، قَالُوا: فَمَنْ نَبِيُّكُمْ؟ قَالُوا: مُوسَىٰ، قَالُوا: فَمَاذَا لِمَنْ تَبِعَكُمْ؟ قَالُوا: الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَتَوُا النَّصَارَىٰ، فَقَالُوا: مَا دِينُكُمْ؟ قَالُوا، النَّصْرَانِيَّةُ، قَالُوا: فَمَا كِتَابُكُمْ؟ قَالُوا: الإِنْجِيلُ، قَالُوا: فَمَنْ نَبِيُّكُمْ؟ قَالُوا: عِيسَىٰ، ثُمَّ قَالُوا فَمَاذَا لِمَنْ تَبِعَكُمْ؟ قَالُوا: الْجَنَّةَ قَالُوا فَنَحْنُ بِهِ نَدِينُ(١). **وَفِي رِوَايَةٍ: (قَالُوا؛ يَعْنِي المُرْجئة: قَالُوا: فَنَحْنُ بَيْنَ دِينَيْنِ).**

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّة» (٦٥٤)، و(٦٦٢)، و(٦٦٤)، و(٧٠٨)، و(٧٣٦)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (١٢١٧)، و(١٢٢٨)، و(١٢٣٠)، والآلَكَائِيُّ في «الاعتقادِ» (١٨١٣)، و(١٨١٤)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعةِ» (٣٠٠)، وأحمدُ في «الإيمانِ» (١٩٥).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرجه عبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (٦٦١)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (ج٢ ص٨٨٦)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعةِ» (ص١٤٤)، والخَلاَّلُ في «الإيمان» (ق/ ١٢٦/ ط) من طريق عبدِ الله بنِ حَبيب بن أبي ثَابِتٍ؛ هو ثقةٌ عن أُمِّهِ؛ أمِّ عبدِ اللهِ قَالَتْ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بنَ جُبَيْرٍ؛ وَذَكَرَ الْمُرْجِئَةَ، فَقَالَ: (اليَهُودُ!)(٢).

---

(١) **قلتُ**: فَجَعَلَتِ «الْمُرجئة القديمةُ»، و«الْمُرجئةُ العصريّة» دِينهَا بين دِينِ اليَهُودِ، وبين دِينِ النَّصارَىٰ، لما فيهِ مِن الإباحيَّةِ، وفعل الْمُنْكراتِ، ثُمَّ يكتبُ للعبدِ الإيمان، ودُخولُ الجنَّةِ، والغُفران؛ اللَّهُمَّ غُفْراً.

(٢) **قلتُ**: وهذه الْمَقُولَةُ لها وجهٌ صحيحٌ، إِذَا أُريدَ بذَلِكَ أنَّ دِينَ اليَهُودِ الإباحِيَّة، ودِينَ النَّصارَىٰ الإباحِيَّة، ففي دِينهم تفعلُ ما تشاءُ منَ الْمُنكراتِ، ثُمَّ يُحكم لَكَ بالإيمانِ، ودُخولِ الجَنَّةَ! حتَّىٰ لَوْ بَعْدَ دُخولهِ النَّار، واللهُ الْمُسْتعانَ.

=

وإسنادُهُ حسنٌ في الْمُتابعاتِ.

قلتُ: هذا يُوجَّهُ أنَّ اليَهُودَ يَرَوْنَ نجاةَ مَنْ تَرَكَ العبادةَ كُلَّها، وعَمِلَ بقَلْبِهِ فَقط، حتَّىٰ لو وَقَعَ في الكُفْرِ، والشِّرْكِ، والبِدْعَةِ، والْمَعصِيَةِ، والرِّدةِ؛ وجميع أنواعِ الْمُنكراتِ الباطنةِ والظَّاهرةِ، فيُكْتَبُ له الإيمانُ عِنْدَهُم، وَلَوْ لَمْ يُؤدي الواجِبَات التي أَوْجَبَهَا اللهُ تَعَالَىٰ في دِينهِم!، وهذا هُوَ دِينُ «الْمُرجئةِ القَديمةِ»، و«الْمُرجئةِ الجديدةِ»، ففي مَذْهَبِهم أَنَّهُ لا يكفرُ، بل يُعذرُ في دِينهم ما دامَ يقولُ «لاَ إلهَ إلاَّ اللهُ» حتَّىٰ تقومَ عليهِ الحُجَّة، ويفهمُها؛ حتَّىٰ لو كانَ في دارِ الإسلامِ، ويَعْرِفُ الأُصُولَ والفُروعَ في الدِّين!.[1]

قلتُ: وكونُ السَّلفِ جَعلُوا «الْمُرجِئةَ» بمنزلةِ دِين اليَهُودِ، والنَّصارىٰ؛ وذَلِكَ مِنْ حيثُ أَنَّ كُلاً مِنَ «الْمُرجئةِ»، و«اليَهُودِ»، و«النَّصارَىٰ» قد حَرَّفَ، وبَدَّلَ في دينِ اللهِ تَعَالىٰ، وشَرَّعَ ما لم يأَذنْ به اللهُ تَعَالَىٰ، اللَّهُمَّ سلِّم سلِّم.

قَالَ تَعَالىٰ: ﴿قُلْ آللهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَىٰ اللهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩].

وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهُ﴾ [الشورىٰ: ٢١].

=

قَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

(١) وانظر: «فتاوىٰ اللَّجنة الدَّائمةِ للبُحوثِ العلميَّةِ» بالمملكة العربيَّةِ السُّعوديّةِ رقم: (١٠١٦)، ورقم: (١٠١٦)، ورقم: (١٠٢٦)، ورقم: (١٣٩٥)، ورقم: (٥٤١١)، ورقم: (٢٠٢١٢)، ورقم: (٢١٤٣٥)، ورقم: (٢١٤٣٦) في الرد علىٰ الْمُرجئةِ الخامسةِ العَصْريةِ.

وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَىٰ اللهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [يونس: ٦٠].

وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَىٰ اللهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ (٦٩) مَتَاعٌ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ [يونس: ٦٩ و٧٠].

وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَأَنَّ اللهَ يَهْدِي مَنْ يُرِيدُ (١٦) إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الحج: ١٦ و١٧].

٣) وعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رحمه الله، قَالَ: (مَثَلُ الْمُرْجِئَةِ؛ مَثَلُ الصَّابِئِينَ!).[1][2]

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (٦٦٢)، و(٧٠٨)، و(٧٣٦)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعةِ» (ص١٤٤)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (١٢٢٨)، وأحمدُ في «الإيمانِ» (١٩٣).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

---

(١) واليَهودُ، والنَّصَارىٰ عَلَىٰ اعْتِقادِ الصَّائبين في كلِّ زَمان.

(٢) الصَّابِئَةُ: هُم الَّذين يقولُونَ بِقَدم الأَصْلينِ؛ كالْمَجوسِ، إلاَّ أَنَّهم يَعظمُونَ الكَواكِبَ، والبُرُوجَ، ويُصورُونَ صورَها في هَياكِلِهِمْ، ويُقرّبونَ لها الذَّبائحَ، ولهم عِبَادات، وإباحيَّةٌ في الْمُحرماتِ.

وانظر: «الفِصلَ» لابنِ حَزْمٍ (ج١ ص٨٨).

قلتُ: فبدْعَةُ الْمُرجئةِ؛ وإخراجُها العملَ مِنَ الإيمانِ، وجعلُه قَوْلاً مَجرَّداً؛ فَهذِهِ جِنايةٌ علىٰ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ؛ جنايةٌ كبيرةٌ، والعياذُ باللهِ.

٤) وَعَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ[١] **رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (لا أَقُولُ كَمَا قَالَتِ «الْمُرْجِئَةُ» الضَّالَّةُ الْمُبْتَدِعَةُ!»).**

أثرٌ حسنٌ

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (٦١٣)، و(٧٠٧)، والخَلاَّلُ في «الإيمانِ» (ق/ ١٠٩/ ط)، وفي «السُّنَّةِ» (١١٢٥)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعةِ» (٣٠١)، واللاَّلَكائِيُّ في «الاعتقاد» (ج٥ ص٩٩٢)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (ج٢ ص٨٨٦).

وإسنادُهُ حسنٌ.

قلتُ: هكذَا وَصَفَ الإمامُ منصورُ بنُ الْمُعْتَمِر رحمه الله «الْمُرجئةَ»، لأنَّ ما ابْتدعَتْ في الإسْلامِ بدعةً أضرُّ علىٰ أهلِهِ من الإرجاء، واللهُ الْمُستعانُ.

٥) وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (الْمُرْجِئَةُ يَهُودُ الْقِبْلَةِ![٢]**).**

---

(١) هو الإمامُ منصورُ بنُ الْمُعْتمر بنِ عبد اللهِ السُّلَمِيُّ، أبو عتَّاب الكُوفي، الحافظُ، الثَّبتُ، القُدوَةُ، توفي سَنة (١٣٢ هـ).

انظر: «تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٩٧٣)، و«سِير أعلام النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٧ ص٤٠٢).

(٢) **قلتُ**: لأنَّ اليَهُودَ يرونَ نجاةَ مَنْ تَرَكَ جميع الأعمالِ في دِينهم، وإنْ أقبلَ علىٰ جَميعِ أنواعِ الْمُنكراتِ الباطلةِ، والظَّاهرةِ، فهو مَغفُورٌ له، ويَدخل الجنةَ!.

وانظر: «البُرهان في مَعرفةِ عقائدِ أهلِ الأديَان» لأَبِي الفضل السَّكْسَكيِّ (ص٣٣ و٣٤).

قَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [المائدة: ١٨].

وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

أثرٌ حسنٌ

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (٧٢٣)، وابنُ شَاهِين في «مَذاهب أهلِ السُّنَّةِ» (١٢)، والبَرْذَعِيُّ في «سُؤالاتهِ» (ص١١٤)، وابنُ بَطَّةَ في «الإيمانِ بالقَدَرِ» (١٢٢٧)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (١٨٠٩) من طريق محمد بنِ فُضَيْل عن أبيهِ عن الْمُغِيرَةِ بنِ عُتْيَبَةَ بنِ النَّهَاسِ عن سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ بهِ.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ.

وأخرجه عبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (٦٦١)، والخَلاَّلُ في «الإيمانِ» (ق/ ١٢٦/ ط) مِنْ طريقِ عبدِ الله بنِ حَبيبِ بن أبي ثَابِتٍ؛ وهو ثقةٌ عن أُمِّهِ؛ أُمِّ عبدِ الله عن سَعيدِ بن جُبَيْرٍ بهِ.

وإسنادُهُ حسنٌ في الْمُتابعاتِ.

قلتُ: فمذَهبُ الْمُرجِئَةِ هُوَ مِنْ جِنْسِ دينِ اليَهُودِ، والنَّصارىٰ الْمُبدِّلِينَ في الشَّرْعِ.

لذَلِكَ يَجِبُ التَّحذيرُ مِنْ دِين الْمُرْجئةِ الخامِسَة وبيانُ ضَلاَلهم فِي الدِّين، اللَّهُمَّ غُفْراً.

٦) وَعَنِ إبْرَاهيمَ النَّخَعِيِّ[1] رحمه الله **قَالَ: (الْمُرْجِئَةُ أَخْوَفُ عِنْدِي عَلَىٰ أَهْلِ الإِسْلامِ مِنْ عِدَّتِهِمْ مِنَ الأَزَارِقَةِ!). يَعْنِي: الخَوَارج. وَفِي رِوَايَةٍ: (لِفْتَنَتِهُم عِنْدِي أَخْوَفُ عَلَىٰ هَذِهِ الأُمَّةِ مِنْ فِتْنَةِ الأَزَارِقَةِ!)**[2].

(١) هو الإمامُ إبراهيمُ بنُ يزيد بنِ قَيْسٍ النَّخَعِيُّ، أبو عِمران الكُوفي، ثقةٌ، فقيهٌ، تُوفي سَنة (٩٦ هـ)، وهو ابنُ خمسين.

=

أثرٌ حسنٌ

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (٦١٧)، و(٦٢٠)، والخَلاَّلُ في «الإيمانِ» (ق/ ١٢٧/ ط)، وفي «السُّنَّةِ» (ج٣ ص٥٦٢)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعةِ» (ص١٤٣)، وابنُ سَعْدٍ في «الطَّبقاتِ الكُبْرىٰ» (ج٦ ص٢٧٤)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (١٢٢١)، و(١٢٣١)، و(١٢٣٣)، واللَّالكَائِيُّ في «الاعتقادِ» (١٨٠٦)، وابنُ شَاهِينَ في «مَذَاهب أهلِ السُّنَّةِ» (١١).

وإسنادُهُ حسنٌ.

٧) وَعَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بنُ جُبَيْرٍ؛ غَيْرَ سَائِلِهِ، وَلاَ ذَاكِراً لَهُ: (لاَ تُجَالِسُ طَلْقَ بنَ حَبِيبٍ- يَعْنِي: أَنَّهُ كَانَ يَرَىٰ؛ رَأْيَ المُرْجِئَةِ-).

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (٦٢١)، وأَبُو عُبَيْدٍ في «الإيمانِ» (ص٨٣)، والخطيبُ في «تاريخ بغداد» (ج١٣ ص٣٧٩)، وابنُ سَعْدٍ في «الطَّبقات الكُبرىٰ» (ج٧ ص٢٢٨)، وابنُ وَضَّاحٍ في «البِدَعِ» (ص٩٥)، وأحمدُ في «الإيمانِ» (٣٨٠)، وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (ج٧ ص٢٤٧٤)، والهَرَوِيُّ في «ذَمِّ الكلام» (٧٧٨)، و(٧٧٩)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (١٢٢٠)، والدَّارمِيُّ في «الْمُسْنَد»

=

انظر: «تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص١١٨).

(١) **قلتُ**: فالْمُرجئةُ أخوفُ عند الإمامِ إبراهيمَ النَّخَعِيِّ رحمهُ اللهُ علىٰ أهلِ الإسلامِ من عِدَّتِهِم مِنَ الخَوَارِجِ، اللَّهم سلِّم سلِّم.

(٤٠١)، والبُخَارِيُّ في «التَّاريخ الكبير» (ج٥ ص٣٥٩)، وفي «التَّاريخ الأوسط» (ج١ ص٣٦٩)، والنَّسوي في «الْمَعْرفة والتاريخ» (ج٢ ص٧٩٥).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

٨) **وَعَنْ حَجَّاجٍ الأَعْوَرِ، سَمِعْتُ شَرِيكًا[١]؛ وَذَكَرَ الْمُرْجِئَةَ، فَقَالَ: (هُمْ أَخْبَثُ قَوْمٍ وَحَسْبُكَ بِالرَّافِضَةِ خُبْثًا وَلَكِنِ الْمُرْجِئَةُ يَكْذِبُونَ عَلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ).**

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (٦١٤)، والخَلاَّلُ في «الإيمانِ» (ق/١٠٩/ط)، وفي «السُّنَّةِ» (١١٢٦)، و(١١٢٧) والآجُرِّيُّ في «الشَّريعةِ» (ص١٤٤)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (١٢١٢)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعْتقاد» (ج٥ ص٩٩٤).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

٩) **وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (كَانَ يَحْيَىٰ بنُ أَبِي كَثِيرٍ[٢]، وَقَتَادَةُ[٣] يَقُولَانِ: لَيْسَ مِنَ الْأَهْوَاءِ شَيْءٌ أَخْوَفُ عِنْدَهُمْ عَلَىٰ الْأُمَّةِ مِنَ الْإِرْجَاءِ).**

---

(١) هو الإمامُ شَرِيكُ بنُ عبد الله النَّخَعِيّ القاضِي الحافظُ توفي سَنَة (١٧٧ هـ).

وانظر: «سِيَر أعلام النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٨ ص٢٠٠)، و«تقْرِيب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٤٣٦).

(٢) هو الإمامُ يحيىٰ بنُ أَبِي كَثِيرٍ، أبو نَصْرٍ الطَّائِيُّ، الحافظُ، الثِّقةُ، تُوفي سَنَة (١٣٢ هـ).

انظر: «سِير أعلام النّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٦ ص٢٧)، و«تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص١٠٦٥).

(٣) هو الإمامُ قَتَادَةَ بنُ دعامَةَ بنِ قَتَادةَ السَّدُوسِيُّ، أبو الخَطَّابِ البَصْري، حافظُ عصرِهِ، قدوة المفسرين، والْمُحدثين، توفي سَنَة (١١٨ هـ).

انظر: «سِيَر أعلام النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٥ ص٢٦٩).

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (٦٤١)، (٧٣٣)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعةِ» (ص١٤٤)، والخَلاَّلُ في «السُّنَّةِ» (ج٤ ص٨٦)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (١٢٢٣).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

١٠) وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ[١] رحمه الله قَالَ: فِي الإِرْجَاءِ-: (رَأْيٌ مُحْدَثٌ أَدْرَكْنَا النَّاسَ عَلَىٰ غَيْرِهِ!). يَعْنِي: لَيْسَ مِنْ قَوْلِ السَّلفِ الصَّالحِ.

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (٦١٠)، والخَلاَّلُ في «السُّنَّةِ» (١١٨٩)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعةِ» (٣٠١)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعْتقاد» (ج٥ ص١٠٠٤).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وقَالَ العَلاَّمَةُ ابنُ أَبِي الخَيْرِ رحمه الله في «الانْتِصَارِ» (ج٣ ص٧٩٣): فصلٌ: في ذِكْرِ فَضَائحِ الْمُرجئةِ.

١١) وَعَنِ الضَّحاكِ المَشْرقِيِّ[٢]، وأَبِي البَخْتَرِيِّ[١]، وَبُكَيْرِ بنِ عَبْدِ اللهِ الطَّائِيِّ[٢]، وَمَيْسَرَةَ بنِ يَعْقُوبَ[٣]، وسَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ[٤]؛ قَالُوا: (الإِرجَاءُ بِدْعَةٌ).

---

(١) هو الإمامُ سُفيانُ بنُ سَعِيد بن مَسْرُوقٍ الثَّوْرِيُّ، أَبُو عبدِ اللهِ الكُوفي، ثقةٌ، حافظٌ، فقيهٌ، عابدٌ إمامٌ حُجَّة، تُوفي سنة (١٦١ هـ)، وله (٦٤) عاماً.

انظر: «تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٣٩٤)، و«سير أعلام النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٧ ص٢٢٩).

(٢) هو الإمامُ الضَّحاكُ بنُ شَراحِيل الْمَشْرقِيُّ، أَبُو سَعيدٍ الكُوفي، صدوقٌ، حدثُيهُ في الصَّحيحين.

=

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه أَبُو عُبَيْدٍ في «الإيمانِ» (٢٢)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعْتقاد» (ج٥ ص٩٧٨)، وعبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّةِ» (ج١ ص٢٢٦)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (١٢٧٠).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

١٢) وَعَنْ يَحْيَىٰ بنِ مُسْلِمٍ البَصْرَيِّ البَكَّاءِ قَالَ: (كَانَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ[٥]: يُنَزِّلُ أَصْحَابَ الأَهْوَاءِ[٦] بِمَنْزِلَةِ اليَهُودِ، والنَّصَارَىٰ!). وَفِي رِوَايَةٍ: (أَهْلُ البِدَعِ بِمَنْزِلَةِ اليَهُودِ والنَّصَارَىٰ[٧].

أثرٌ حسنٌ

=

انظر: «تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٤٥٧)، و«سير أعلام النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٤ ص٦٠٤).

(١) هو الإمامُ سعيدُ بنُ فَيْرُوزٍ الطَّائِيُّ مَوَلاهُم، الكُوفي أَبُو البَخْتَرِيّ، الثِّقَةُ، الفقيهُ، تُوفي سَنَة (٨٣ هـ).

انظر: «تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٣٨٦)، و«سير أعلام النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٤ ص٢٧٩).

(٢) هو الإمامُ بُكَيْرُ بنُ عبد الله الطَّائِيُّ الكَوفي، أَخْرَجَ له مُسْلِمٌ.

انظر: «تهذيب الكمال» للمِزِّيِّ (ج٤ ص٢٤٦).

(٣) هو الإمامُ مُيَسْرَةُ بنُ يَعْقوبَ بن جَميلة الطُّهَوِيُّ الكُوفي.

انظر: «تهذيب الكمال» للمِزِّيِّ (ج٢٩ ص١٩٤).

(٤) هو الإمامُ سَلَمَةَ بنُ كُهَيْلِ بنِ حُصَيْنِ الحَضْرَمِيّ، أبو يحيىٰ الكُوفي، ثقةٌ كثيرُ الحديث، توفي سَنَة (١٢١ هـ).

انظر: «تقريب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٤٠٢)، و«تهذيب الكمال» للمِزِّيِّ (ج١١ ص٣١٣).

(٥) هو الإمامُ الحسنُ بنُ أَبِي الحسنِ البَصْرِيِّ، ثقةٌ، فقيهٌ، فاضلٌ مشهور، توفي سَنَة (عَشْر ومائة)، وقد قاربَ التِّسعين.

انظر: «تقريب التهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٢٣٦).

(٦) من «الْمُرجئةِ» وغيرهم، واللهُ الْمُستعانُ.

(٧) **قلتُ**: ووجهُ كونِ أهلِ البدع بمنزلةِ اليَهُودِ، والنَّصارىٰ من حيثُ أن كلاً من أهلِ البدعِ واليَهودِ والنصارىٰ قَد حَرَّفَ، وبَدَّلَ في دينِ اللهِ تَعَالَىٰ وشَرَّعَ مَا لـم يأذنْ به اللهُ تعالىٰ، اللَّهُمَّ غفراً.

أخرجه اللاَّلَكَائِيُّ في «الاعْتقادِ» (ج١ ص١٣١)، والهَرَوِيُّ في «ذَمِّ الكلامِ» (ج٥ ص٨)، وأَبُو الفَتْحِ الْمَقْدِسِيُّ في «الحُجَّةِ عَلَىٰ تَارِكِ الْمَحَجَّةِ» (ج١ ص٢٨٦)، ويَعقوب بنُ سُفيان النَّسَويُّ في «السُّنَّة» (ج٣ ص٣٨٨).

وإسنادُهُ حسنٌ، ولا يضرُّ ضِعْف يحيىٰ بنِ مُسلم هُنَا، لأَنَّهُ رَاوِي الأَثَر مُباشرة دُون وَاسِطَةٍ، كَمَا هو مُقررٌ في أُصُولِ الحَديثِ.

قلتُ: فاتَّقوا الإرجاء، فإنَّهُ شُعبةٌ مِنَ اليَهُودِيَّةِ، والنَّصرانيَّةِ، اللُّهم غُفْراً.

١٣) وَعَنْ مُجَاهِدٍ[١] رحمه الله قَالَ: (يَبْدَؤونَ فيكُونُونَ مُرْجِئَةً!، ثُمَّ يَكُونُونَ قَدَرِيَّةً!، ثُمَّ يَصِيرُونَ مَجُوسًا!).[٢] وَفِي رِوَايَةٍ: (لا تَكُونُ مَجُوسِيَّةٌ حَتَّىٰ تَكُونَ قَدَرِيَّةٌ، ثُمَّ يَتَزَنْدَقُوا، ثُمَّ يَتَمَجَّسُوا!).

أثرٌ حسنٌ

أخرجه ابنُ شَاهين في «مَذاهبِ أهلِ السُّنة» (٤)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (ج٢ ص١٩٠)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (١١٦٨)، وعبدُ الله بنُ أحمدَ في «السُّنَّة» (٩٦٠)، والخطيبُ في «الْمُوضِّح» (ج١ ص٤٠٦) من طرقٍ عن مُجاهدٍ بهِ.

وإسنادُهُ حسنٌ.

وذَكَرَهُ ابنُ أَبِي الخَيْرِ في «الانْتِصَارِ» (ج٣ ص٧٦٤).

---

(١) هو الإمامُ مُجاهدُ بنُ جَبْر، أبو الحَجَّاجِ الْمَخْزُوميّ مَوْلاَهُم، المكيّ، ثقةٌ إمامٌ في التَّفسيرِ، وفي العلمِ، توفي سَنَةَ (إحدىٰ، أو اثنين، أو ثلاث، أو أربع ومائة) ه، وله (٨٣) سَنَة.

انظر: «تقريب التهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٩٢١).

(٢) **قلتُ**: حتىٰ إلىٰ أَمَدٍ بعيدٍ، حيثُ تَتَجارىٰ بهم الأهواءُ إلىٰ يقُولُوا بأقوالِ القدريّة، واليَهُوديَّةِ، والنَّصرانيَّةِ، والْمَجُوسيّة، كَمَا حَصَلَ لجميعِ الفِرَقِ الضَّالةِ قديماً وحديثاً، اللَّهُمَّ سلِّم سلِّم.

١٤) وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ الحُسَيْنِ[1] رحمه الله قَالَ: (مَا لَيْلٌ بِلَيْلٍ، وَلا نَهَارٌ بِنَهَارٍ أَشْبَه مِنَ الْمُرْجِئَةِ بِالْيَهُودِ!).

أثرٌ حسنٌ

أَخْرجهُ اللاَّلَكَائِيُّ في «الاعْتقادِ» (١٨١٥).

وإسنادُهُ حسنٌ.

وذَكَرَهُ ابنُ أَبِي الخَيْرِ في «الانْتِصَارِ» (ج٣ ص٧٩٤).

قلتُ: ووجهُ الشَّبهِ بَيْنهما مِنْ نَاحيةِ أنَّ اليَهودَ يَعتقدُونَ أنَّهم ناجونَ يومَ القِيَامةِ، وإنْ لم يَعْمَلُوا عَمَلاً قطّ!، حيثُ زَعمُوا أنَّ الجَنَّةَ لَهُم، والنَّارَ لغَيْرِهِم، ولو دَخَلُوا النَّار سَيدخلُونها أياماً مَعْدُودة، وكذَلِكَ الْمُرجئة يزعمُونَ أنّهم قَدْ نالُوا الإيمانَ بدُونَ عَملٍ، وأنَّهم سينجُونَ يومَ القِيَامةِ، ويكُونونَ مِنْ أَصْحَابِ الجَنَّةِ، واللهُ الْمُسْتعان.

١٥) وَعَنْ مَنْصُورِ بنِ المُعْتَمِرِ رحمه الله قَالَ: (هُمْ أَعْدَاءُ اللهِ الْمُرْجِئَةُ، وَالرَّافِضَةُ).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ اللاَّلَكَائِيُّ في «الاعْتقادِ» (١٨١٧).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

١٦) وَعَنْ وَكِيعِ بنِ الجَرَّاحِ رحمه الله قَالَ: (هَؤُلاءِ الْمُرْجِئَةُ الْخُبَثَاءُ).

أثرٌ صحيحٌ

---

(١) هو الإمامُ محمدُ بنُ عليِّ بنِ الحُسَيْنِ بنِ عليّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، أَبُو جَعْفر الباقِر، ثقةٌ فاضلٌ.

انظر: «تقريب التهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٨٧٩).

أَخْرَجَهُ الهَرَوِيُّ في «ذَمِّ الكَلاَمِ» (ج٣ ص١٢٦).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

١٧) وَعَنِ الفِرْيَابِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَىٰ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَفِي حِجْرِهِ الْمُصْحَفُ، وَهُوَ يُقَلِّبُ الْوَرَقَ، فَقَالَ: (مَا أَحَدٌ أَبْعَدَ مِنْهُ مِنَ الْمُرْجِئَةِ).

أثرٌ حسنٌ

أخرجه اللاَّلَكَائِيُّ في «الاعْتقادِ» (ج٥ ص٩٩٥).

وإسنادُهُ حسنٌ.

وذَكَرَهُ ابنُ أَبِي الخَيْرِ في «الانْتِصَارِ» (ج٥ ص٧٩٥).

١٨) وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قال: (اتَّقُوا الْإِرْجَاءَ؛ فَإِنَّهُ شُعْبَةٌ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ).

أثرٌ حسنٌ

أَخْرجهُ اللاَّلَكَائِيُّ في «الاعْتقادِ» (ج٥ ص٩٨٧).

وإسنادُهُ حسنٌ.

وذَكَرَهُ ابنُ أَبِي الخَيْرِ في «الانْتِصَارِ» (ص٧٩٤).

١٧) وَذَكَرَ أَبُو الفَضْلِ السَّكْسَكِيُّ الحَنْبَلِيُّ ﷺ في كتابِهِ: «البُرهان في مَعْرفةِ عقائدِ أهلِ الأديانِ» (ص٣٣)؛ أَنَّ فِرْقَةً مِنْ فِرَقِ الْمُرْجِئَةِ تُسمَّىٰ بـ**«الإباحِيَّة!»**، والإباحيةُ مِنْ دِينِ اليَهُودِ، ومِنْ دِينِ النَّصارَىٰ، واللهُ الْمُسْتعانُ.

وقالَ ابنُ حَزْمٍ ﷺ في «الفِصَلِ» (ج٤ ص٢٠٤)؛ عن مَذْهبِ المُرجئةِ: (أَن الْإِيمَان عَقْدٌ بِالْقَلْبِ وَإِنْ أَعْلنَ الْكفْرَ بِلِسَانِهِ بِلَا نقيَّة وَعَبَدَ الْأَوْثَان، أَو لزم **الْيَهُودِيَّة،**

أَو النَّصْرَانِيَّة فِي دَارِ الْإِسْلَام، وَعبدَ الصَّلِيب وأَعْلنَ التَّثليث فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَمَاتَ عَلىٰ ذَلِك فَهُوَ مُؤمن كَامِل الْإِيمَان ... **وهَذَا قولُ جَهْمِ بنِ صَفْوان**). اهـ

وقالَ ابنُ حَزْمٍ رحمه الله **في «الفِصَلِ»** (ج٢ ص١١٣): (الْمُرجئ هو كُلُّ مَنْ وَافقَهُم فِي قَوْلهِم فِي الإيمانِ). اهـ أيْ: أنَّه اعْتقادٌ، وقولٌ دُونَ العَملِ.

قلتُ: فهذهِ آثارُ السَّلفِ الصَّالحِ[1] في ذَمِّ الإرجاءِ والْمُرجئةِ، **وأنَّ الإرْجاءَ بدعةٌ جاءَ مِنْ دِينِ اليَهُودِ!، ودِينِ النَّصَارىٰ!، ودِينِ الصَّابئةِ**، وأَنَّ «**الْمُرجِئَةَ القَدِيمةِ**»، و«**الْمُرجِئَةَ العَصْريّة**» عَلَىٰ دِينهم!، والعياذُ باللهِ.

لذلك إيَّاكَ أَيُّها الْمُسلمُ الكريمُ أنْ تُلَبِّس عليكَ «**الفِرقةُ الرَّبيعيَّة**»، «**الْمُرجئة الخَامِسَة العَصْريّة**» فتظنَّ أنَّ الَّذي يتكلمُونَ فيهِ من أُصُولِ الإيمانِ؛ أَنَّهُ مِنْ دِينِ الإسْلامِ، فَتَقَعَ فِي شِراكِ تلكَ الدَّعوة الإرجائيَّةِ التي تَدْعُو إليها «**الفِرْقةُ الرّبيعية**»، فتغضبُ ربّك؛ فتدخلَ النَارَ، والعياذُ باللهِ.

قلتُ: وقد بَيَّنَ النَّبيُّ ﷺ أَمْرَ **أهلِ الأهواءِ** الَّذين تتجارىٰ بِهِمْ الأَهْواء والضَّلالات فِي السُّنَّةِ النَّبوِيَّةِ.

فَكُلُّ مَنْ دَخَلَ مِنْ أُمَّةِ النَّبيِّ ﷺ فِي هَوًىٰ مِنْ تِلْكَ الأَهواءِ، وَرآها وذَهَبَ إليها، فإنَّ هَوَاهُ يَجْرِي فيهِ مَجْرَىٰ الكَلَبِ[2] بصَاحبهِ، فَلاَ يرجعُ أبداً عَنْ هواهُ، **وَلاَ يتوبُ عَنْ بِدْعَتِهِ**، اللَّهُمَّ غفراً.

---

(١) **قلتُ**: والجمعُ الذين ذَكَرُوا أَنَّ الإرجاءَ مِنْ دين اليَهُودِ، والنَّصارَىٰ، والصَّابئةِ من صَفْوَةِ عُلماءِ الحَدِيثِ، فافهم لهذا تَرْشَد.

(٢) الكَلَبُ: داءٌ يُصيبُ الإنسانَ من عَضِّ الكَلْب الْمَسْعُورِ، فيصيبُه شبه الجُنونِ، ويلحق بهِ حتَّىٰ يموت.

و«**تَتَجَارَىٰ بِهِم الأهواء**»؛ أي: يتواقعُونَ فِيهَا، ويتداعُونَ، ويتهافتون في الأهواء الْمهلكة.

=

فَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (إِنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَتَجَارَىٰ بِهِمُ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ؛ كَمَا يَتَجَارَىٰ الْكَلَبُ بِصَاحِبِهِ، فَلَا يَبْقَىٰ مِنْهُ عِرْقٌ، وَلَا مَفْصِلٌ إلا دَخَلَهُ).

حديثٌ حسنٌ

أخرجه أَبُو داودَ في «سُننه» (٤٥٩٧)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج٤ ص١٠٢)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعجم الكبير» (ج١٩ ص٣٧٩)، والعطَّار في «الاعتقاد» (ص٥٨)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (١٥٠)، والحاكمُ في «الْمُستدرك» (ج١ ص١٢٨)، وابنُ أَبي عَاصِمٍ في «السُّنَّة» (٢ و٦٥ و٦٩)، والْمَرْوَزِيُّ في «السُّنَّة» (ص١٤ و١٥)، والدَّارِمِيُّ في «الْمُسند» (ج٢ ص٢٤٩)، والبَيْهَقِيُّ في «دلائل النُّبوة» (ج٦ ص٥٤١)، ويعْقوب بنُ سفيان في «المعرفة والتَّاريخ» (ج٢ ص٣٣١)، و(ج٣ ص٣٨٨)، والآجُرِّيُّ في «الشَّرِيعَةِ» (٢٩) من طريق أَزْهَر بنِ عبدالله عن أَبِي عَامِرٍ عبدالله بن يحيىٰ عن مُعَاوِيَةَ بَنِ أَبِي سُفْيَانَ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ، وقد حَسَّنَهُ ابنُ حَجَر في «الكافي الشَّافِ» (ص٦٣)، وجوَّده العِرَاقِيُّ في «الْمُغْني» (ج٣ ص١٩٩)، وحسَّنَهُ الشَّيْخُ الألبانيّ في «صَحِيح سُنن أَبِي دَاودَ» (ج٣ ص٨٦٩).

=

قلتُ: والمرادُ أنَّ الأهواءَ تَسْرِي في عُروقِهِم، ومَفاصِلِهِم.

انظر: «لسانَ العَرَبِ» لابنِ مَنْظُورٍ (ج١ ص٧٢٣) و(ج١٤ ص١٤١).

هذا آخرُ ما وفَّقني اللهُ سبحانه وتعالىٰ إليه تصنيف هذا الكتابِ النَّافعِ المُبارك – إن شاءَ اللهُ– سائلاً ربِّي جلَّ وعَلا أنْ يكتب لي به أجراً، ويحطَّ عني فيه وِزراً، وأن يجعله لي عنده يومَ القيامةِ ذُخراً... وصلّىٰ اللهُ وسلّم وباركَ علىٰ نبينا محمدٍ، وعلىٰ آله، وصحبه أجمعين،

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ الله

ربِّ العالمين

فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١)	دُرَّةٌ نَادِرَةٌ.....	٠٥
٢)	فَتَوَى العَلاَّمَةِ الشَّيْخِ صَالحِ بنِ فَوْزان الفَوْزان عُضو هَيئَةِ كِبَارِ العُلْمَاءِ وعُضو اللَّجنَة الدَّائمةِ للبُحوثِ العِلْميَّةِ والإفْتَاءِ بالمَمْلكَةِ العَربيّةِ السُّعودِيَّةِ فِي أنَّ دَعْوَةَ المُرْجِئَةِ؛ مَوْجُودَةٌ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَهِيَ مُتَمَثِّلَةٌ الآنِ فِي «الفِرْقةِ الرَّبِيعيَّةِ» وَهِيَ دَعْوَةٌ إِلَى إِبَاحَةِ المُنْكَرَاتِ والشَّهَوَاتِ والفَوَاحِشِ.....	٦
٣)	فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية في إدانة ربيع المدخلي بالإرجاء الخبيث.....	٨
٤)	فَتَاوَى سَمَاحَةِ الشَّيْخ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ عَبْدِ اللهِ آل الشَّيْخِ مُفْتِي عَام المَمْلكَةِ العَربيَّةِ السُّعوديَّة ورَئِيس هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَماءِ ورَئِيس اللَّجنَةِ الدَّائمَةِ للبُحُوثِ العِلْمِيَّةِ والإفْتَاءِ فِي ذَمِّ المُرْجئَةِ العَصْريةِ.....	١٧
٥)	فَتَاوَى العَلاَّمَةِ الشَّيْخِ صَالحِ بنِ فَوْزان الفَوْزان عُضو هَيئَةِ كِبَارِ العُلْمَاءِ وعُضو اللَّجنَة الدَّائمةِ للبُحوثِ العِلْميَّةِ والإفْتَاءِ بالمَمْلكَةِ العَربيّةِ السُّعودِيَّةِ في ذَمِّ إِرْجَاءِ رَبِيعٍ المَدْخَلِيِّ وأَتْباعهِ	١٩
٦)	فَتَاوَى العَلاَّمَةِ الشَّيْخ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ الرَّحمنِ الغُدَيان عُضْو هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَماءِ وعُضْو اللَّجنَةِ الدَّائمةِ للبُحُوثِ العِلْمِيَّةِ	٢١

والإفْتَاءِ بالمَمْلَكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعودِيّةِ في ذَمِّ رَبيعٍ المُرْجئ، وأَتْباعِهِ المُرْجئةِ.....

٧) فَتَاوَى العَلاَّمَةِ الشَّيخَ صَالحِ بنِ فَوْزان الفَوْزان عُضْو هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَمَاءِ وعُضْو اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ للبُحُوثِ العِلْمِيَّةِ والإفْتَاءِ بالمَمْلَكَةِ العربيَّةِ السُّعودِيَّةِ في أنَّ «شَبَكَةَ سَحَابٍ» شَبَكَةٌ سِرّيَة تَنْشُرُ الإرْجَاءَ، وَهِيَ جَمَاعَةٌ إرْجَائِيّة..... ٢٣

٨) فَتَوَى العَلاَّمَةِ الشَّيخَ صَالحِ بنِ فَوْزان الفَوْزان عُضْو هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَمَاءِ وعُضْو اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ للبُحُوثِ العِلْمِيَّةِ والإفْتَاءِ بالمَمْلَكَةِ العربيَّةِ السُّعودِيَّةِ في أنَّ لَوْ أُخِذَ بفَتَاوَى رَبِيعٍ المَدْخلِيِّ في الأُصُولِ لَتَغَيَّرَ الدِّين كُلُّهُ..... ٢٧

٩) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ دِيَانَات الفِرَقِ الضَّالّةِ تُنْسَبُ إِلَيْهَا لاَ تُنْسَبُ إِلَى دِينِ الإسْلاَمِ؛ فيُقَالُ: دِينُ المُرْجِئَةِ، ودِينُ الرَّافِضَةِ ودِينُ الخَوَارِجِ، وهَكَذَا..... ٣٠

١٠) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ لابُدَّ أَنْ يُوجَدَ فِي الأُمَّةِ مَنْ يَتَشَبّهُ باليَهُودِ والنَّصَارَى والمَجُوس سَواء في المَعَاصِي أَوِ البِدَعِ..... ٤٤

١١) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى خَطَرِ بِدْعَةِ الإرْجَاءِ، والمُرْجِئَةِ المُبْتَدِعَةِ عَلَى الأُمَّةِ الإسْلاَمِيَّةِ..... ٦٠

١٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الأَهْوَاءِ بِمَنْزِلَةِ اليَهُودِ والنَّصَارَى، وأَنَّ فَسَادَهُمْ يَظْهرُ للمُسْلِمِينَ كُلِّهم، وأَمَّا أَهْلُ الأَهْوَاءِ لاَ يَعْرِفُ فَسَادَهُمْ كُلُّ مُسْلِمٍ، وَهُمْ أَخْطَرُ مِنَ اليَهُودِ ٧٤

والنَّصَارَى.....

١٣) وشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا! ٨١

١٤) ذِكْرُ الحُجَّةِ عَلَى أَنَّ الدَّكَاتِرَةَ هُمْ: الجُّهَّالُ فِي العِلْمِ والعَقِيدَةِ والفِقْهِ والمَنْهَجِ والشَّرِيعَةِ..... ٨٣

١٥) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ دِينِ الرَّبِيعيَّةِ المُرْجِئَةِ العَصْرِيَّةِ لا يُقْبَلُ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى..... ٨٧

١٦) المُقَدِّمَةُ..... ٩٤

١٧) ذكرُ الدّليل مِنَ الآثارِ عَلَى أَنَّ دينَ المُرْجئةِ الرَّبيعيَّةِ هُوَ دينُ اليهودِ، ودينُ النَّصارَى، ودينُ الصَّابئَةِ..... ٩٦

مكتبة
أهل الحديث